



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلم
جامعة الشهيد حمه لخضر



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

واقع التمويل عبر النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

إشراف الدكتورة:
* مداس حبيبة

إعداد الطلبة:

- قده محمد الساسي
- قدور أحمد حمزة
- معيزة الأخضر

مؤسسة الانتساب	الصفة	الأستاذ
جامعة الشهيد حمه لخضر	رئيساً	د. فوزي محيريق
جامعة الشهيد حمه لخضر	مشرفاً	أ. مداس حبيبة
جامعة الشهيد حمه لخضر	مناقشاً	أ. خالد مدخل

السنة الجامعية: 2019-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى:

- إلى أمي الغالية من ربتي وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة حفظها الله لي.
- إلى أبي الغالي من عمل بكدي في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصاني إلى ما أنا عليه أبي الكريم حفظه الله ورعاه.
- إلى زوجتي الغالية أدامها الله بالصحة والعافية.
- إلى إخوتي وأخواتي من شاركني بسمة الحياة وترعرعت معهم.
- إلى أصدقائي وزملائي كل من شجعني ساندني في رحلتي إلى التميز والنجاح.
- إلى أساتذتي في مسيرتي العلمية كل من علمنا حرفاً، وأخذ بيد إلى طريق العلم والمعرفة.
- إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ونسيهم قلبي أهديهم هذا.

صمزة

الإهداء

إلى روح النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم،

إلى الوالدين حفظهما الله وأدامهما،

إلى إخواني الأعزاء،

إلى أستاذتي المشرفة الكريمة،

إلى أصدقائي الأعزاء

محمد الساسي

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وكشف الغمة إلى النبي رحمة ونورا للعالمين سيدنا

محمد صلى الله عليه وسلم،

إلى ينبوع الذي لا يمل العطاء، إلى من حاكت سعادتي لخیوط منسوجة من قبلها إلى والدتي

العزیزة رحمها الله.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم ييخل بشيء من أجلي دفعي في طريق

النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصير إلى والدي العزيز حفظه الله،

إلى حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي إلى إخواني وأخواتي الأعزاء،

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الأخوة أصدقائي الأحباء،

إلى أستاذتنا القديرة مداس حبيبة وإلى كل من كانوا سنداً لنا من قريب أو بعيد وإلى من كانوا

معنا على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم.

الأخضر

تشكرات

نحمد الله ونشكره الذي بفضله وعونه تم إنجاز هذا العمل كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى
أستاذتي المشرفة

الأستاذة مداس حبيبة

التي ساهمت في إنجاز هذا العمل بجهودها في الإشراف والتوجيه والنصح،
والمساعدة في جلب معطيات الدراسة، كما أتقدم بالشكر لأساتذتي
أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم قراءة ومناقشة هذا العمل من
قريب أو بعيد

ملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على واقع التمويل عبر النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية، وذلك بتتبع الإطار النظري لفكرة النوافذ ودوافع ومتطلبات وضوابط تأسيسها، ثم نحاول بحث وتحليل واقع تبني البنوك الجزائرية للصيرفة الإسلامية عبر النوافذ، وأهم المنتجات المالية الإسلامية التي تقدمها. وقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة وجود ثلاث بنوك خاصة تقليدية تبنت هذه الفكرة وتتعامل بالنوافذ الإسلامية حتى قبل تأطيرها قانونيا سنة 2018، وهي: بنك الخليج الجزائر، تراست بنك، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل. وقد حاولنا في دراستنا التواصل مع البنوك محل الدراسة بجميع أنواع الاتصال، واعتمدنا على التقارير السنوية لها للفترة الممتدة من 2007 بداية تعامل بنك الخليج بالمنتجات الإسلامية إلى غاية 2018، وكذا التقارير السنوية لكل من بنك البركة وبنك السلام وبنك الجزائر لمعرفة حجم التعاملات عبر النوافذ ومقارنتها بالصيرفة الإسلامية والجهاز المصرفي الجزائري ككل.

الكلمات المفتاحية:

النوافذ الإسلامية - البنوك التقليدية - البنوك الإسلامية - المنتجات الإسلامية.

Summary

This study sheds light on the reality of financing through Islamic windows in Algerian banks, by following the theoretical framework for the idea of windows and the motives, requirements and controls of their establishment, then we try to research and analyze the reality of Algerian banks' adoption of Islamic banking through windows, and the most important Islamic financial products that they offer. We found through this study that there are three traditional private banks that adopted this idea and dealt with Islamic windows even before they were legally framed in 2018.

They are Gulf Bank Algeria, Trust Bank, and The Housing Bank for Trade and Finance. In our study, we tried to communicate with the banks under study with all kinds of communication, and we relied on their annual reports for the period extending from 2007 to the beginning of Gulf Bank dealing with Islamic products until 2018, as well as the annual reports of each of Al Baraka Bank, Al Salam Bank and Bank Algeria to know the volume of transactions through windows and compare them to banking Islamic law and the Algerian banking system as a whole.

key words: Islamic windows - traditional banks - Islamic banks - Islamic products.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
تشكرات	
الملخص	I.....
فهرس المحتويات	III.....
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VII.....
المقدمة	أ ب ج د.....

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

تمهيد	06.....
المبحث الأول: النوافذ الإسلامية كمنهج لتبني خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية	
" إطار نظري "	07.....
المطلب الأول: ماهية النوافذ الإسلامية	07.....
أولاً: مفهوم النوافذ الإسلامية	07.....
ثانياً: خصائص وشروط فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية	09.....
المطلب الثاني: دوافع وأسباب فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية	11.....
أولاً-الدوافع والأسباب الاقتصادية	11.....
ثانياً-الدوافع والأسباب الدينية	12.....
المطلب الثالث: الخدمات والمنتجات التي تقدمها النوافذ الإسلامية	12.....
أولاً-الخدمات المصرفية	13.....
ثانياً-منتجات التمويل والاستثمار	15.....

19	ثالثا-الأنشطة الاجتماعية للنوافذ الإسلامية.....
20	المطلب الرابع: آراء الاقتصاديين في النوافذ الإسلامية وطبيعة العلاقة بينها وبين البنوك التقليدية.....
20	أولا-آراء الاقتصاديين حول إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.....
22	ثانيا-طبيعة العلاقة بين النوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية.....
24	المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدي.....
24	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.....
24	أولا-دراسة سهى مفيد أبو حفيظة وأحمد سفيان شني عبد الله(2019).....
25	ثانيا-دراسة سعيد بن سعد المرطان (2005).....
26	ثالثا-دراسة نجيب سمير خريس(2014).....
26	رابعا-دراسة قمومية سفيان (2019).....
27	خامسا-دراسة أحمد خلف حسين الدخيل(2013).....
28	سادسا-دراسة صالح مفتاح ومعارفي فريدة(2014).....
29	سابعا-دراسة رفيق علاء الدين (2018).....
29	ثامنا-دراسة ساعي محمد البشير (2018).....
31	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.....
31	أولا-دراسة: (2008) Badrul Hisham Kamaruddin and others.....
32	ثانيا-دراسة (2012) Hisham Yaacob and Farooq Salman AlAni.....
33	ثالثا-دراسة(2019) Chenguel Mohamed Bechir, Jouirou meriem.....
34	رابعا-دراسة (2015) Farid A. Sobhani, Maleha Murtaz.....
35	المطلب الثالث: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.....
35	أولا-أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة.....
37	ثانيا-الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.....
38	خلاصة الفصل الأول.....

الفصل الثاني: تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية (دراسة حالة بنك

الخليج-ترست بنك وبنك الإسكان)

تمهيد الفصل	40
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	41
المطلب الأول: مجتمع الدراسة	41
أولا-الإطار القانوني للنوافذ الإسلامية في الجزائر	41
ثانيا-نشأة وتأسيس البنوك محل الدراسة	44
ثالثا-المنتجات الإسلامية المقدمة عبر نوافذ البنوك محل الدراسة	49
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطياتها	54
أولا-متغيرات الدراسة	54
ثانيا-طريقة جمع معطيات الدراسة ووصفها	55
المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة في معالجة البيانات	56
المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج وعمل النوافذ الإسلامية في البنوك محل الدراسة	56
المطلب الأول: تطور التمويل بالصيغ الإسلامية في نوافذ البنوك محل الدراسة	56
أولا-بنك الخليج	57
ثانيا-ترست بنك الجزائر	58
ثالثا-بنك الإسكان لتجارة والتمويل	59
المطلب الثاني: حجم النشاط الإسلامي مقارنة بنشاطاتها التقليدية	61
أولا-بنك الخليج	61
ثانيا-ترست بنك الجزائر	62
ثالثا-بنك الإسكان لتجارة والتمويل	63
المطلب الثالث: تقييم النشاط الإسلامي في نوافذ البنوك محل الدراسة	63
أولا-حجم التمويل الإسلامي في النوافذ مقارنة بحجمها في البنوك الإسلامية	63
ثانيا-حجم التمويل الإسلامي في النوافذ مقارنة مع النشاط المصرفي في الجزائر ككل	67

69.....	خلاصة الفصل الثاني
71.....	الخاتمة
76.....	المصادر والمراجع
82.....	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الجدول رقم
46	تكوين مجلس الإدارة ترست بنك الجزائر	01-02
46	توزيع وكالات ترست بنك الجزائر.	02-02
55	تحديد متغيرات دراسة نشاط النافذة الإسلامية لبنوك محل الدراسة	03-02
57	إجمالي التمويلات الإسلامية القصيرة والمتوسطة الأجل لبنك الخليج (2007-2016)	04-02
57	تطور التمويلات الإسلامية والكلاسيكية لبنك الخليج (2007-2016)	05-02
58	تطور التمويلات الإسلامية والكلاسيكية لبنك ترست (2016-2018)	06-02
59	تطور صيغ السلم والمراجعة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل	07-02
61	التمويلات التقليدية والإسلامية لبنك الخليج 2016	08-02
64	مساهمة بنك الخليج في الصيرفة الإسلامية بالجزائر	09-02
65	مساهمة بنك ترست في الصيرفة الإسلامية بالجزائر	10-02
66	مساهمة بنك الإسكان في الصيرفة الإسلامية بالجزائر	11-02

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الشكل رقم
48	التوزيع النسبي لرأس المال	01-02
49	الهيكل التنظيمي لإدارة الخدمات الإسلامية لبنك الإسكان	02-02
54	متغيرات دراسة نشاط النوافذ الإسلامية للبنوك محل الدراسة ومقارنتها بالمصارف الإسلامية بالجزائر و النظام المصرفي ككل	03-02
58	تطور التمويلات الإسلامية لبنك الخليج (2007-2016)	04-02
59	تطور التمويلات الإسلامية لبنك تراست	05-02
60	تطور التمويلات الإسلامية في بنك الإسكان	06-02
62	توزيع التمويلات في بنك الخليج الجزائر لسنة 2016	07-02
62	توزيع التمويلات في بنك ترست الجزائر سنة 2018	08-02
63	توزيع التمويلات في بنك الإسكان سنة 2015	09-02
64	نسبة مساهمة التمويلات الإسلامية لبنك الخليج في الصيرفة الإسلامية في الجزائر	10-02
65	نسبة مساهمة التمويلات الإسلامية لبنك ترست في الصيرفة الإسلامية في الجزائر	11-02
66	نسبة مساهمة التمويلات الإسلامية لبنك ترست في الصيرفة الإسلامية في الجزائر	12-02

مقدمة

تمهيد:

أصبحت الصيرفة الإسلامية خلال السنوات الأخيرة صناعة حديثة تستقطب اهتمام العديد من البنوك والمؤسسات المالية الدولية والأطراف الفاعلة في النظام المالي العالمي، ويعود ذلك إلى النمو الهائل الذي شهدته هذه الظاهرة إثر الطفرة النفطية التي اكتسحت المنطقة الإسلامية والخليجية خصوصا تزامنا مع صعود الصحوّة الإسلامية على صعيد عالمي واسع، وتزايد الطلب على المعاملات المالية التي تراعي القيم والأخلاق وأحكام الشريعة الإسلامية.

كما واكبت البنوك الغربية هذه الموجة المتصاعدة شرقا وغربا، وسارعت في تكييف خدماتها وتطوير نشاطاتها لتلبية حاجيات العملاء من هذه الفئة من الجمهور، وخطب ودها بهدف استقطاب ما أمكن من رؤوس الأموال التي تبحث عن خدمات مطابقة لمعتقداتها وقيمها الدينية، ولذلك أنشأت الفروع والنوافذ الإسلامية. الأمر الذي ساهم في نمو المصرفية الإسلامية وانتشارها في غير مراكزها التقليدية.

ونظرا للتطور السريع الذي شهدته الصيرفة الإسلامية وظهورها كبديل للبنوك التقليدية خاصة في البلدان الإسلامية، ونظرا لدورها البارز في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه تحتم علي الجزائر إعادة التفكير في تطوير أنظمتها المصرفية لتتجاوب مع هذا النوع من التمويل ومحاوله تحويلها إلى استخدام الصيرفة الإسلامية. وهذا ما أدى إلى ظهور مجموعة من الاصوات تنادي بتطبيق النظام المالي الاسلامي الذي يقوم علي الضوابط والقواعد المستمدة من الشريعة الاسلامية والتي تستبعد المعاملات القائمة علي الفائدة الربوية والمجازفات في تنظيم أعمالها التمويلية لتحقيق التوازن بين دائرتي الاقتصاد المالي والاقتصادي. وهذا ما أدى إلى تبني نوافذ إسلامية من طرف عدة بنوك تقليدية حتى قبل تقنينها، ولذلك تمت صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

2-الإشكالية الرئيسية:

ما هو واقع تبني البنوك الجزائرية للصيرفة الاسلامية عبر النوافذ؟

وحتى تسهل الإجابة على المشكلة المطروحة والإحاطة بأهم جوانبها، قسمت إلى الأسئلة الفرعية التالية:

3-الأسئلة الفرعية:

- ما هي متطلبات ودوافع فتح النوافذ الإسلامية داخل البنوك الجزائرية؟
- ما هي الإجراءات التي تصاحب تأسيس النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية؟
- ما هي المنتجات التمويلية المقدمة من النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية؟

1- فرضيات الدراسة:

وكإجابة مؤقتة على التساؤلات الفرعية السابقة يمكن أن نضع الفرضيات التالية:

- إن الدافع الأساسي هو محاولة استقطاب أكبر حجم ممكن من الاموال التي بالسوق الموازية وكذلك تلبية رغبة المجتمع الجزائري.
- تأسيس النوافذ الإسلامية يتطلب عدة إجراءات قانونية، تنظيمية وإدارية، تعيق سرعة انتشارها والتعامل بها.
- تقدم البنوك الجزائرية من خلال نوافذها الإسلامية منتجات وصيغ محدودة لا تكفي لتلبية الحاجات التمويلية للمجتمع الجزائري.

2- مبررات اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع والمبررات الذاتية والموضوعية التي ساقطنا لاختيار الموضوع من بينها ما يلي:

- ✓ موضوع العمل بآلية النوافذ الإسلامية في الجزائر، هو توجه نادى به بعض الجهات الرسمية والمتخصصون في الاقتصاد الإسلامي.
- ✓ حاجة البنوك الجزائرية للاهتمام بالصيرفة الإسلامية وفق النوافذ كخطوة أولى نحو التحول الى نظام مصرف إسلامي بالكامل.
- ✓ الميول والرغبة من طرفنا لهذا الموضوع.
- ✓ قناعتنا بأهمية تسليط الضوء على مواضيع تتعلق بالعمل المصرفي الإسلامي كضرورة ملحة في الجزائر التي لا تزال بعيدة عن الركب العالمي في هذا المجال.

3- أهداف الدراسة وأهميتها:

تتمثل أهمية الدراسة في أن موضوع التمويل عبر النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية يواكب التغيرات التي شهدتها المنظومة المصرفية العالمية، وبرز العمل المصرفي الإسلامي كأحد البدائل التمويلية الهامة، كذلك التغيرات والتطورات الأساسية وتوجه السلطة العليا في البلاد. كما يسمح بالجمع بين النظاميين التقليدي والإسلامي في توفير احتياجات جميع العملاء. وتسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ توضيح مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابط تأسيسها
- ✓ محاولة تحليل تجارب بعض البنوك الجزائرية في التعامل بالصيرفة الإسلامية عبر نوافذها.
- ✓ التوسع المعرفي والعلمي في مجال الصيرفة الإسلامية.

✓ التعرف على أهم المنتجات المالية الإسلامية.

✓ التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية بالجزائر.

4- حدود الدراسة:

تتمثل الحدود المكانية في جميع البنوك التي لديها نوافذ إسلامية، وهي بنك الخليج الجزائر، بنك الإسكان للتجارة والتمويل وبنك ترست الجزائر. أما الحدود الزمنية فهي الفترة 2007 - 2018، على حسب ما توفره التقارير والإحصائيات.

5- المنهج المستخدم:

لوصول إلى الأهداف المسطرة والإجابة على الإشكالية استعملنا طريقة IMRAD واعتمدنا على المنهج الوصفي في معالجة الجانب النظري من خلال سرد المفاهيم النظرية للنوافذ الإسلامية وكذلك الدراسات السابقة. أما في الجانب التطبيقي، فاستخدمنا المنهج التحليلي لمعالجة وتحليل المعطيات والإحصائيات المتوفرة على البنوك محل الدراسة، ومقارنة حجم التمويلات الإسلامية بالتمويلات التقليدية لديها، ثم بالمصارف الإسلامية بالجزائر ووصولاً إلى النظام المصرفي للجزائري ككل.

6- صعوبات الدراسة:

من خلال إعدادنا للمذكرة واجهتنا صعوبات في الحصول على بعض الأرقام والمعطيات المفقودة والغير متوفرة في التقارير السنوية للبنوك المعنية بسبب تعذر التنقل إلى المقرات الرئيسية لها بسبب جائحة الكورونا.

7- محتوى الدراسة:

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، شملت المذكرة مقدمة وفصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي وتتخللهما عدة عناصر رئيسية ونقاط فرعية، حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية واندراج تحت مبحثين، الأول بعنوان النوافذ الإسلامية كمنهج لتبني خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية "إطار نظري"، والثاني بعنوان الدراسات السابقة حول النوافذ الإسلامية ومقارنتها بإشكالية الدراسة.

أما الفصل الثاني فخصصناه للدراسة التطبيقية، وارتكز على تبين واقع النوافذ الإسلامية على أرض الواقع في الجزائر، وقسمناه بدوره إلى مبحثين، الأول كان الطريقة والأدوات أما الثاني تحليل ومناقشة نتائج وعمل النوافذ الإسلامية في البنوك محل الدراسة، وتفسير نتائج الدراسة. وتوجنا مذكرتنا بخاتمة تم من خلالها اختبار الفرضيات وسرد أهم النتائج التطبيقية، وجملة من المقترحات والتوصيات وآفاق بحثية للمهتمين بذات الموضوع.

الفصل الأول

تمهيد:

شكل التحول إلى المصرفية الإسلامية وإنشاء بنوك إسلامية في العديد من الاقتصاديات ضغطاً ومنافسة شديدين على البنوك التقليدية في تلك الاقتصاديات مما أدى بها (البنوك التقليدية) إلى البحث عن مكانة في هذا السوق الإسلامي الذي يحظى بشريحة كبيرة من المتعاملين وهم المسلمين في جميع أنحاء العالم وذلك باستقطابهم وتقديم خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية لهم، ومن ضمن الاستراتيجيات التي رأتها البنوك التقليدية في ذلك هو خوض هذه المنافسة بإنشاء نوافذ إسلامية، وتعتبر هذه الأخيرة أحد مداخل تحول البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية.

إن فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية ينطوي على مجموعة من الأهداف التي تختلف من بنك لآخر لا تخرج في الغالب عن كونها اقتصادية أو دينية، وهو ما سنحاول البحث عنه في هذا الفصل في مفهوم النوافذ الإسلامية ونشأة هذه الأخيرة بالبنوك التقليدية ودوافع فتحها والخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها وكذا طبيعة العلاقة بينها وبين البنوك التقليدية التي فتحتها وكذا آراء الاقتصاديين في النوافذ الإسلامية المفتوحة بالبنوك التقليدية وسنسرّد بعض الدراسات السابقة في هذا الموضوع بالغتين العربية والإنجليزية، وذلك كله من خلال المبحثين التاليين:

✓ المبحث الأول: النوافذ الإسلامية كمنهج لتبني خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية "إطار نظري".

✓ المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول النوافذ الإسلامية ومقارنتها بإشكالية الدراسة.

المبحث الأول: النوافذ الإسلامية كمنهج لتبني خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية

قصد تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في نفس الوقت الذي تقدم خدماتها المصرفية التقليدية، اتبعت البنوك التقليدية عدة أساليب أهمها: فتح فروع إسلامية متخصصة، صناديق استثمار إسلامية، نوافذ إسلامية. ويعالج هذا المبحث مفهوم ونشأة هذه الأخيرة بالبنوك التقليدية ودوافع فتحها والخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها وكذا طبيعة العلاقة بينها وبين البنوك التقليدية التي فتحتها، وأخيراً آراء الاقتصاديين في النوافذ الإسلامية المفتوحة بالبنوك التقليدية بين التأييد والمعارضة.

المطلب الأول: ماهية النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية.

يتضمن هذا المطلب إحاطة بالمفاهيم النظرية حول مصطلح النوافذ الإسلامية، وذلك بتقديم تعاريفها وإعطاء لمحة حول نشأتها، وكذا خصائصها وشروط فتحها.

أولاً- مفهوم ونشأة النوافذ الإسلامية:

1. تعريف النوافذ الإسلامية: إن الإمام بمفهوم النوافذ الإسلامية يوجب التعرف على المعنى اللغوي لها ثم

الاصطلاحي وهو ما سنبينه في النقطتين الآتيتين:

1.1. النوافذ الإسلامية لغة: كلمة "نافذة" من النفاذ، وفي المحكم جواز الشيء والخلوص منه، كمخالطة

السهم جوف الرمية وخروج طرفه من الشق الآخر،¹ أما عبارة الإسلامية فمن سلم ومن السلام وقرأ أبو

عمرو "ادخلوا في السلم كافة".² وذهب بمعناها إلى الإسلام، ويطلق الإسلام في اللغة ويراد به

الاستسلام والانقياد والخضوع، فالإسلام لغة: "إظهار الخضوع والقبول لما أقره الله به وأنزله".³

2.1. النوافذ الإسلامية اصطلاحاً: اختلفت التعريفات حول النوافذ الإسلامية وذلك حسب زاوية النظر إليها

ونأخذ بعضاً من تلك التعاريف:

¹ - مجد الدين أبو طاهر محمد، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة، بيروت لبنان، 2010، ص: 433.

² - القرآن، "سورة البقرة"، الآية 208.

³ - رقيق علاء الدين، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، دراسة بنك الخليج الجزائر -، مذكرة ماستر في العلوم الإسلامية، تخصص: معاملات مالية معاصرة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2017/2018، ص5.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

● **التعريف (1):** "هي تخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية"¹، ويبدو أن هذا التعريف ركز على مكان هذه النوافذ والخدمات التي تقدمها وأهمل بقية العناصر من ضرورة وجود هيئة رقابة شرعية فضلاً عن الالتزام بالقوانين النافذة.

● **التعريف (2):** "أن النوافذ الإسلامية هي تقديم خدمات مالية إسلامية متكاملة من خلال فرع مستقل تابع للمصارف الربوية، أو تقديم خدمات مصرفية أو تمويل إسلامي من خلال وحدة، أو قسم داخل المصرف الربوي"²

ونرى من خلال التعريفين السابقين أن التعريف المناسب للنوافذ الإسلامية هو الذي يمكن أن يضم جميع عناصر تكوينها فنقول بأن النوافذ الإسلامية هي "وحدات بالبنوك أو فروع تقليدية تمارس المصرفية الإسلامية تحت رقابة هيئات شرعية مختصة وفي ظل القوانين النافذة".

ومن هذا التعريف الأخير والتعريفين السابقين يمكن أن نستنبط عناصر من تعريف النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية بشكل عام كما يلي:

✓ تكوين النافذة أو القسم أو شعبة أو وحدة تابعة إدارية للبنك أو لفرعه التقليدي بحيث لاتصل إلى مستوى الفروع أو البنك، وهذا العنصر يبرز كذلك من الناحية المكانية في النافذة إذ يتطلب أن تكون النافذة مرتبطة مكانية بالبنك أو فرعه التقليدي؛

✓ تخصيص مبلغ معين ليكون رأسمال النافذة أو لمجموعة النوافذ في البنك التقليدي أو فروعها المختلفة؛

✓ ممارسة المصرفية الإسلامية، بالقيام بكافة أعمال البنوك الإسلامية المعروفة؛

✓ الخضوع لرقابة وإشراف هيئة رقابة شرعية خاصة بالنافذة؛

✓ الخضوع لأحكام القانون النافذ في البنك والبلاد دون أن تخالف أحكام الشريعة الإسلامية

2. نشأة النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية: كانت نشأت البنوك الإسلامية إلى زمن قريب، وصاحب هذا النشوء صعوبات كبيرة وعراقيل شديدة، ولقد وصلت في سنة 2011 عدد المؤسسات المالية الإسلامية على امتداد العالم "حسب تقرير مالي متخصص إلى أكثر من 267 مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية، تدير أصولاً يبلغ حجمها 262 مليار دولار بنسبة نمو سنوية بين 10 و15%". وتشير الدراسات إلى أن هذه المعاملات في نمو البنوك الإسلامية ستشهد ازدياد خلال السنوات المقبلة، وتوقع تقرير الدراسة المشار إليه سابقاً أن تكون البنوك الإسلامية مسؤولة عن

¹ - فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية -دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ص: 13، متوفر على الموقع: <https://www.dopdfwn.com/cacnretra/scgdfnva/kutubpdfcafe-T55WF.pdf> ، 2020/04/07.

² - فهد بن صالح الحمود، التبادل المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى، دار كنوز، إشبيلية للنشر والتوزيع، ط1، الرياض المملكة العربية السعودية، 2011، ص ص 99-100.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

إدارة ما بين 40 % إلى 50 % من إجمالي مدخرات العالم الإسلامي خلال السنوات العشر المقبلة¹، خاصة بعد اتجاه العديد من البنوك التقليدية العريقة إلى فتح نوافذ وفروع إسلامية حتى لا تخسر بعض العملاء مع تزايد الطلب على خدمات البنوك الإسلامية.

لقد كان نجاح البنوك الإسلامية من جانب، ورغبة الناس بجميع أطرافها في البنوك الإسلامية من جانب آخر سببا في تفكير البنوك التقليدية بافتتاح نوافذ إسلامية فكانت أول انطلاقة فعلية سنة 1980م حينما عمد بنك مصر التقليدي بالقاهرة بفتح نافذة إسلامية ثم فرع إسلامي تحت اسم الحسين للمعاملات الإسلامية، وفي يوم الافتتاح وبعد ثلاث ساعات تقريبا كانت الودائع بالعملة المصرية أكثر من ثلاثة ملايين جنيه مصري، وفي السنة الثانية من الافتتاح كانت الودائع 47307 مليون جنيه، والاستثمار 12529 مليون جنيه، وصافي الأرباح 516000 جنيه، وكان قبل ذلك يحقق الآلاف من الخسائر.²

ثم توالى بعد ذلك في التأسيس والظهور الكثير من الصناديق والنوافذ الإسلامية في العديد من البنوك التقليدية العربية وغير العربية لتقديم الخدمات المالية المصرفية والاستثمارية الإسلامية مثل البنك الهولندي "ABN AMRO" والبنك الفرنسي "Paribas"، ثم البنك السويسري "limited bank of Switzerland" الذي قام بعد ذلك بتأسيس بنك إسلامي مستقل تابع له في البحرين "Noriba".

ويتوقع تسارع البنوك الأجنبية في افتتاح نوافذ إسلامية، خاصة بعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية والعملة الاقتصادية، ولقد وصلت النوافذ في بعض التقارير إلى أكثر من 300 نافذة في عام 2004.³

ثانيا- خصائص وشروط فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية:

إن فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية له خصائص عدة مقارنة بالنوافذ والفروع التقليدية، كما أن افتتاح تلك النوافذ يعتمد على توفر بعض الشروط نتطرق إليها فيما يلي:

1. **خصائص النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية:** تتميز النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي النوافذ والفروع في تلك البنوك ومن أهم تلك الخصائص ما يلي:
 - طبيعة عمل النوافذ الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها، يراعى فيها أن تكون متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية⁴؛
 - تخضع أغلب النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية إلى مراقب شرعي يتمثل في هيئة رقابة شرعية⁵؛

¹ - نفس المرجع السابق، ص 100.

² - نفس المرجع السابق، ص 101.

³ - سعيد بن سعد المرطان، الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، المجلد السادس، العدد الأول، 1999، ص 434.

⁴ - قمومية سفيان، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحويل للمصرفية الإسلامية-عرض تجارب دولية-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2019، ص 68.

⁵ - نفس المرجع السابق، ص 68.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

- تتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في النوافذ الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمراوحة والإجارة، بينما يقتصر الأمر في الفروع والبنوك التقليدية على صيغة واحدة وإن اختلفت صورها ومسمياتها وهي منح القروض الربوية؛¹

- حسابات الاستثمار في النوافذ الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين النافذة الإسلامية والعمل على أساس عقد المضاربة الشرعية.²

- أن هذه النوافذ الإسلامية تشكل سبيلا للمزوجة بين العمل المصرفي الإسلامي المقدم من قبلها والعمل المصرفي الربوي المقدم من قبل البنك الرئيسي وأقسامه الأخرى.³

- التبعية الإدارية المباشرة لهذه النوافذ للبنك التقليدي، وكذا من حيث التكييف القانوني حيث تظهر ضمن إطار الخريطة التنظيمية للبنك التقليدي⁴

هذا وإن الخصائص التي أشرنا إليها سابقا لم نقصد بها مطلق محاسن هذه النوافذ بقدر ما نود أن نبرر ما تنفرد به من صفات عن غيرها من وسائل تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

2. شروط فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية: تتقيد أغلب البنوك التقليدية عند قرار فتحها للنوافذ الإسلامية بمجموعة من الشروط، بغض النظر عن هدفها الأخير، هل هو المزوجة بين النظامين الربوي والإسلامي أو التحول الكلي إلى النظام الإسلامي تدريجيا، ولعل أهم تلك الشروط ما يلي:

✓ الالتزام بالإجراءات القانونية اللازمة كصدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي، "بعد تعديل عقد أو قانون تأسيسه وذلك حتى يصبح ملائما لممارسة النافذة الإسلامية المزمع فتحها فيه لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية وعدم قيامها بأية أعمال ربوية"⁵، والحصول على موافقة البنك المركزي، حيث يعتبر السلطة النقدية الأولى في البلاد ولا يتم أي تغيير على مستوى البنوك التجارية وغيرها إلا بإذنه. بالإضافة إلى تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة عملية التحول وآثارها والعقبات القانونية المحتملة⁶.

✓ تخصيص رأس مال مستقل معروف المصدر وبعيد عن شبهة الربا: وهذا لإبعاد أية شبهة الاختلاط رأس المال النافذة الإسلامية برأس مال البنك التقليدي الذي تفتح فيه حتى يكسب ثقة العملاء.

¹ - فهد الشريف، مرجع سابق، ص 14.

² - رقيق علاء الدين، مرجع سابق، ص 17.

³ - أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، 2013، ص

61، متوفرة على الموقع <http://iesjournal.org/arabic/Docs/3.pdf>

⁴ - قمومية سفيان، مرجع سابق، ص 68.

⁵ - أحمد خلف حسين الدخيل، مرجع سابق، ص: 76.

⁶ - صالح مفتاح ومعاري فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية - دور اللجنة الاستشارية في بنك بومبيتوا التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35/34، مارس 2014، ص 153.

✓ ممارسة أعمال المصرفية الإسلامية: وهو الأساس الذي أنشأت لأجله هذه النوافذ وهدفها الأول دون غيرها من الأهداف وهذا تحت رقابة هيئة شرعية¹.

✓ وجود التنظيم الإداري المؤهل: حيث يقوم البنك التقليدي بإيجاد التنظيم الإداري الخاص بالنافذة الإسلامية ضمن هيكله البنك الرئيسي يتضمن اعتبار النافذة قسمة أو شعبة أو وحدة إدارية مرتبطة بالبنك لها تقسيمات داخلية يرأسها مدير مؤهل ومدرّب يكسب خبرة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية.²

المطلب الثاني: دوافع وأسباب فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية.

تتعدد وتتنوع الدوافع والأسباب من وراء فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من بنك لآخر ومن دولة لأخرى، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق للأهداف والأسباب الكامنة وراء الإقبال على فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية بصفة عامة

أولاً-الدوافع والأسباب الاقتصادية:

إذا كان الدافع وراء إنشاء البنوك الإسلامية التخلص من الربا وإقامة نظام اقتصادي إسلامي فإن الدافع لفتح النوافذ الإسلامية، لا يعدو أكثر من انتهاز فرصة دخول سوق جديد وأرباح محتملة فيرى بعض الباحثين أن الدافع الحقيقي وراء إنشاء هذه النوافذ الإسلامية هو الربح فقط،³ بغض النظر عن البعد الشرعي أو البحث عن الاستثمار الحلال، لكن هناك من يرى خلاف ذلك، ولعل أهم الدوافع الاقتصادية لإنشاء النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية هي كما يلي:

- توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد بالنسبة للبنك.⁴
- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية، وأساليب الاستثمار الإسلامية خاصة في الدول العربية.⁵
- انخفاض معادل المخاطر وتحقيق أرباح إضافية من عوائد عمليات التمويل.⁶
- الأزمات المالية التي تصيب النظام الربوي وعلى رأسها الأزمة المالية لسنة 2008.⁷
- التحول نحو المصرفية الإسلامية بتبني أسلوب التدرج في التحول.⁸
- نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في بنوك عربية وأخرى عالمية.¹

1 - قمومية سفيان، مرجع سابق، ص 69.

2 - أحمد خلف حسين الدخيل، نفس المرجع السابق، ص 78.

3- نجيب سمير خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، 2014، ص 148-149.

4 - نفس المرجع السابق، ص 149.

5 - صالح مفتاح ومعارفي فريدة، مرجع سابق، ص 153.

6 - سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، 2010، ص 166.

7 - قمومية سفيان، مرجع سابق، ص 66.

8 - نفس المرجع السابق، ص 66.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

- رغبة البنوك التقليدية تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.

- المحافظة على عملاء البنوك التقليدية من النزوح إلى البنوك الإسلامية.
- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم البنك عن هذا الميدان الجديد.²
- سهولة سيطرة البنك الرئيسي على النوافذ الإسلامية مقارنة ببنك مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء نافذة مقارنة بإنشاء بنك جديد.

ثانيا- الدوافع والأسباب الدينية:

تستمد البنوك الإسلامية أو تلك التي تمارس المعاملات الإسلامية أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية وهو ما يعني أن لها إيديولوجية تختلف عن البنوك التقليدية والتي تركز على مبدأ الاستحلاف بأن المال هو لله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة جزءا من الإيمان بذلك، مما يجب تحقيقه. كما تعتبر قضية الفوائد والتعامل بالربا مما يمنعه الشرع الحكيم، وهو ما شكل دافع أساسي للعديد من البنوك للبدء في التخلص من الربا وجميع الأعمال المحظورة شرعا. ويدخل ضمن الدافع الديني عدة اعتبارات شرعية يمكن اعتبارها الدوافع والأسباب وراء فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية ومن أهمها ما يلي³:

- الإيمان بجرم الربا حرمة قطعية يستوي في ذلك قليله وكثيره، بجميع صوره وأشكاله.
- التسليم بأن نظام الفوائد البنكية إنما هو نظام ربوي فاسد شرعا بلا ريب.
- التخلص من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التعامل بالربا والاستمرار فيه.
- اعتقاد وجود تطبيق شرع الله في المعاملات المالية كما في سائر مجالات الحياة وجوبا لا مناص منه ولا حياد عنه.

المطلب الثالث: الخدمات والمنتجات التي تقدمها النوافذ الإسلامية

تقدم النوافذ الإسلامية مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة، إذ يقوم البنك الرئيسي في معظم الأحيان بتعيين أحد العلماء الذي لديهم اهتمام وخبرة في مجال العمل المصرفي لكي يعمل كمراقب شرعي على أعمال النوافذ الإسلامية التابعة لها⁴. وقد تقوم بعض النوافذ الإسلامية بتعيين هيئة رقابة شرعية تقع على مسؤوليتها التثبت من شرعية الخدمات منتجات التمويل والاستثمار التي تقوم بها.

¹ - صالح مفتاح ومعارفي فريدة، مرجع سابق، ص 153.

² - فهد الشريف، مرجع سابق، ص 11.

³ - سعود بن عبد الله الربيعه، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 1989، ص 05.

⁴ - فهد الشريف، مرجع سابق، ص 15.

تشمل الخدمات المصرفية التي تقدمها النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية جميع الخدمات الخالية من الفائدة الربوية والموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، مما ييسر على المتعاملين معه قضاء مصالحهم المختلفة حتى لا يضطرون للتعامل مع البنوك التقليدية الربوية، ولعل أبرز تلك الخدمات ما يلي¹:

1. **خطابات الضمان:** يعرف خطاب الضمان بأنه وثيقة تصدرها النافذة الإسلامية بناء على طلب المتعاملين معه، وتتعهد فيه النافذة بدفع مبلغ نقدي معين عند طلب المستفيد خلال فترة زمنية محددة إذ لم يلتزم العميل بالوفاء بما عليه من التزامات وعهود معينة للمستفيد.

2. **تحصيل الشيكات والأوراق التجارية:** تقوم النوافذ الإسلامية بكباقي البنوك بتحصيل الشيكات والأوراق التجارية المسحوبة على الغير لحساب عملائها عندما يحين ميعاد استحقاقها، وتتقاضى النافذة عمولة تسمى "عمولة التحصيل". ويخطر على النافذة الإسلامية القيام بالإقراض بضمان الشيكات أو الأوراق التجارية وهذا ما يطلق عليه بعملية الخصم لأن ذلك من المعاملات الربوية. كما لا تقوم بإجراءات حساب وتحصيل فوائد التأخير إذا كان منصوباً عليها في الأوراق التجارية بين العملاء لأن ذلك ربا.

3. **إصدار الشيكات السياحية:** والشيك السياحي هو شيك بنكي مقبول الدفع يعطي لحامله الحق في تسيله نقداً بعملة معينة من أي بنك أو نافذة إسلامية من البنوك أو النوافذ الإسلامية المشتركة في شبكة المقاصة العالمية. فقد يطلب بعض العملاء شيكات سياحية عند سفرهم من مكان لآخر خشية سرقة نقودهم، فتأخذ منه النافذة الإسلامية قيمة هذه الشيكات السياحية من حاملها، وتحصل النافذة الإسلامية مقابل أداء هذه الخدمة على عمولة وهي جائزة شرعاً.

4. **التحويلات الداخلية والخارجية:** حيث تمكن النوافذ المتعاملين من إجراء التحويلات لأي مبلغ من ولأي مكان في العالم. ويدخل في نطاق التحويلات الخارجية تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية أو أجنبية بأخرى. ومن وسائل التحويلات الشائعة: التحويلات الخطائية (البريدية)، الهاتفية أو البرقية أو بالفاكس، الشيكات البنكية والشيكات السياحية، شركات الاتصال المحلية والعالمية. وتحصل النافذة الإسلامية مقابل هذه الخدمة على استرداد مصاريف التحويل حسب الوسيلة المستخدمة وهذا جائز شرعاً لأنها تدخل في نطاق الوكالة بالأجر، وعمولة (أجر) التحويل وهذا جائز شرعاً.

5. **فتح الاعتمادات المستندية:** وتعتبر من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها النوافذ الإسلامية لعملائها المتعاملين في الأسواق الدولية استيراداً وتصديراً.

6. **التعامل بالأوراق المالية:** تشمل الأوراق المالية الأسهم والسندات، وتقوم النافذة الإسلامية باستثمار بعض أموالها في مجال الأوراق المالية في إطار قانوني وطبقاً لمجموعة من الضوابط الشرعية، كبيع وشراء الأوراق المالية، حفظ

¹ - حسن حسين شحاته، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، طبعة معدلة، مكتبة النقوى، القاهرة مصر، 2006، ص ص: 49/48/45.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

الأوراق المالية من الضياع والسرقة والتلف، تحصيل الأسهم واستلام أرباح الأسهم بالنيابة عن العملاء، وتسهيل عمليات الاكتتاب في الأسهم.

7. **التعامل بالعملات الأجنبية:** تقوم النوافذ الإسلامية بأعمال الصرف والتي تتمثل في استبدال عملة بعملة أخرى حسب أسعار السوق السائدة وهذه الخدمة جائزة شرعا في إطار أحكام ومبادئ عقد الصرف الواردة في كتاب الفقه الإسلامي¹

8. **تأجير الخزائن الحديدية:** يحتاج بعض العملاء إلى حفظ بعض المستندات والوثائق والعقود والمجوهرات في مكان آمن، فيستطيع هؤلاء تأجير خزائن حديدية لدى النوافذ الإسلامية، حيث يعطى لكل مستأجر مفتاح خزنته وله الحق في الدخول إلى مكانها ويفتحها ويتصرف فيها كما يشاء. وتحصل النافذة الإسلامية على هذه الخدمة على إيجار وهو جائز شرعا.

9. **إصدار البطاقات المصرفية:** مثل البطاقات الخدمية (غير الائتمانية) وبطاقات الصراف الآلي وبطاقات الخصم الفوري والبطاقات الائتمانية وبطاقات الاعتماد (الخصم الشهري) وقد أجاز الفقهاء لهذه البطاقات بشرط ألا يترتب على استخدامها الحصول على فائدة ربوية أو سدادها.

10. **الوكالة:** يعتبر عقد الوكالة من عقود التعويضات التي تتضمن تفويض الغير، وقد يلجأ إليها الكثير لعدم قدرتهم على أداء بعض المعاملات سواء المالية أو الاستثمارية أو الاجتماعية. والوكالة في النوافذ الإسلامية والمؤسسات المالية هي قيام النافذة الإسلامية مقام عميلها في التصرفات المالية والاستثمارية والخدماتية مثل بطاقات الائتمان والكمبيالة أو التظهير التوكيلي* بشكل جزئي أو بمعدلات منخفضة في الاعتماد المستندي وخصم الأوراق المالية والاعتماد بالقبول والتحويلات البنكية. وتقوم النوافذ الإسلامية بإبرام عقود للوكالة بشكل عادي كما تجريه البنوك الإسلامية وتأخذ أجرة على ذلك².

11. **خدمات أخرى:** من القواعد الفقهية التي تحكم المعاملات بصفة عامة "الأصل في المعاملات الحلال ما لم يتعارض مع نص من الكتاب أو السنة". وتأسيسا على ذلك تستطيع النوافذ الإسلامية القيام بأي خدمة مصرفية مستحدثة في إطار الضوابط الشرعية وهي لا تتعرض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفيها منفعة معتبرة شرعا³.

ثانيا - منتجات التمويل والاستثمار:

¹ - الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 1996، ص215.

* - **التظهير التوكيلي:** هو توكيل وتفويض للمظهر إليه للقيام بإجراءات اللازمة لاستخلاص مبلغ الكمبيالة لحساب المظهر كمطالبة المسحوب عليه بقبولها أو وفائها، والقيام بالاحتجاج حالة الرفض، واستعمال جميع الحقوق الناتجة عن الكمبيالة المظهرة لمصلحة الموكل

² - محمد مروان أبو فضة، عقد الوكالة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين، مجلد 17 العدد 2، ص795.

³ - حسن حسين شحاتة، مرجع سابق، ص52.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

يتميز التمويل الإسلامي بتشجيعه للعقود المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، حيث يقدم ربطاً محكماً بين التدفقات المالية والإنتاجية، ويعتمد على تقاسم المخاطر والعوائد غير الثابتة بإحلال التمويل بالمشاركة بدل التمويل بالإقراض، الذي يركز أساساً على أسلوب الضمان والعائد الثابت.

1. أساليب التمويل التشاركي: وتظم صيغ التمويل المعتمدة على المشاركة في الأرباح والخسائر، والتي يلتزم فيها العميل بحسن الأداء والإدارة، ويبقى البنك شريكاً له في المخاطرة. وأهم هذه الصيغ المشاركة والمضاربة

1.1. المضاربة: وهي "عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبها المزج والتأليف بين عنصري الإنتاج والعمل ورأس المال في عملية استثمارية تحقق فيها مصلحة الملاك والعمال المضاربين"¹. وفي النوافذ الإسلامية تعني المضاربة دخول النوافذ الإسلامية في صفقة محددة مع متعامل أو أكثر، بحيث تقدم النافذة الإسلامية المال اللازم للصفقة ويقدم المتعامل جهده، ويصبح الطرفان شريكان في الربح والخسارة. وتكون النافذة الإسلامية هي الشريك صاحب رأس المال ويكون المتعامل هو الشريك المضارب، فإذا تحقق الربح وزع وفق للنسب المتفق عليها، وإذا تحققت الخسارة تتحمل النافذة الإسلامية الخسارة في رأس مالها، ويتحمل المتعامل الخسارة في عمله فحسب. ومن الشروط التي يجب أن تتوفر في عقد المضاربة هي²:

✓ أن يكون رأس المال معلوماً حاضراً، لا غائباً ولا ديناً وأن يسلم إلى العامل وإذا سلمه المال على دفعات يجوز.

✓ أن يكون نصيب كل طرف في الربح جزءاً شائعاً على نحو نسبي لا أن يكون مبلغاً مقطوعاً.

✓ ألا يتم توزيع الربح إلا بعد القسمة واسترداد رأس المال وإخراج المصاريف.

✓ ثبوت قدرة وأهلية المتعاقدين.

ويتم توزيع نتائج المضاربة باسترداد البنك رأس ماله دون زيادة أو نقص إذا كان سالماً الربح حسب النسب المتفق عليه بين المضارب ورب المال كما تكون الخسارة في حالة حدوثها على صاحب رأس المال وصاحب العمل يخسر جهده فقط.

2.1. المشاركة: "عرفها أهل الاختصاص على أنها اتفاق بين اثنين أو أكثر على خلط ماله أو عمليهما أو التزامهما في الذمة بقصد الاسترباح، وتطبق في البنوك الإسلامية وفروعها والنوافذ والفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية باعتبارها شركة عقد³. وهناك عدة تعاريف أخرى إلا أننا اقتصرنا على التعريف سالف الذكر باعتباره جامع ومختصر، ويعتبر التمويل بالمشاركة من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها النوافذ والفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، حيث يقدم التمويل الذي يطلبه المتعامل معه دون أن تتقاضى النافذة الإسلامية فائدة محددة من قبل، وإنما

¹ - صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 402.

² - حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 2010، ص 157.

³ - حمد فاروق الشيخ، المفيد في عمليات البنوك الإسلامية، البحرين، 2010، ص 71.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

تشارك النافذة الإسلامية في الناتج المحتمل. ولإبرام عقد المشاركة بين العميل الطالب للشراكة والنافذة الإسلامية هناك عدة شروط يتوقف عليها ذلك العقد تتمثل فيما يلي¹:

- ✓ أن يكون رأس المال نقداً وألا يكون ديناً، أن يكون حاضر عند بدء العمليات.
- ✓ يوزع الربح حصة شائعة بين الشركاء بحسب الاتفاق وأن تقسم الخسارة حسب نسبة ملكية رأس المال فقط.
- ✓ عدم بيع حصة الشريك إلا بعد حيازتها عينا لا حكماً.

2. أساليب الاتجار (القائمة على البيوع): وهي صيغ مرنة من حيث المدة يغلب عليها طابع التمويل قصير الأجل، وتظم كل من المراجعة والسلم والاستصناع والبيع بالتقسيط، لأنها من عقود البيوع وتجمع في أسلوب التمويل وهو التمويل التجاري:

1.2. المراجعة: على أنها "بيع يمثل الثمن الأول مع زيادة ربح"²، وتطبق المراجعة في البنوك الإسلامية بصيغة الأمر بالشراء، وقد عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنها "البيع الذي يتفاوض بشأنه طرفان أو أكثر ويتوعدان على تنفيذ هذا التفاوض الذي يطلب بمقتضاه الأمر من المأمور شراء سلعة لنفسه، ويعد الأمر المأمور بشرائها منه وتريخه فيها، على أن يعقد بيعاً بعد تملك المأمور السلعة"³. والتعاريف التي أوردناها تصب في معنى واحد وهو أن تقوم النوافذ الإسلامية مثلاً بشراء سلعة لمن يطلبها وإعادة بيعها لهذا الأخير بعد زيادة ربح معلوم، وسواء بالتقسيط أو بطريقة أخرى مباحة شرعاً.

وعقد المراجعة للأمر بالشراء من أكثر الوسائل استخداماً في استثمار الأموال المتاحة لدى النوافذ الإسلامية وغيرها من المؤسسات التي تمارس التمويل الإسلامي حيث تطبق على نطاق واسع في تمويل احتياجات الأفراد والمؤسسات التجارية، وذلك للأسباب التالية:

- عقد المراجعة أقل مخاطرة من عقود البيع الأخرى كالسلم والاستصناع مثلاً: لحاجة هذين العقدين إلى تنفيذ وتسليم البيع⁴.
- إمكانية تطبيق عقود التوثيق على معاملات المراجعة كالرهن والكفالة لضمان تحصيل الدين من المشتري في حالة عدم السداد⁵.
- إمكانية استخدام هذا العقد لتلبية حاجات الأنشطة الاقتصادية والحاجات الاستهلاكية للأفراد⁶.

¹ - حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 163/162.

² - الشيخ نظام، الفتاوى الهندية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2000، الجزء 03، ص 84.

³ - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة وضوابط المصارف الإسلامية، المؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، 2001، ص 169، 168.

⁴ - قمومية سفيان، مرجع سابق، ص 106.

⁵ - حسني عبد العزيز يحيى، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس مال العامل، أطروحة دكتوراه، تخصص المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009، ص 49.

⁶ - محمد حسن حنون، الأعمال والخدمات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية، (بدون دار نشر)، ط 1 عمان، 2005، ص 449.

- إن عقد المراجعة أقل كلفة من حيث سهولة التنفيذ وقلة الحاجة إلى خبرات متخصصة للمتابعة والتنفيذ قياساً على العقود الأخرى¹.

عقد المراجعة ينسجم أكثر من غيره من العقود مع البيئة القانونية السائدة في الوقت الراهن، التي حلت محل فقه المعاملات كمضلة تشريعية لمختلف أنواع العقود، فلم يتطلب التطبيق العملي لعقد المراجعة إجراء تعديلات على القوانين أو إصدار قوانين جديدة تنظيماً.

2.2. السلم: هو بيع أجل بعاجل أي هو بيع يؤجل فيه تسليم المبيع ويعجل فيه تسليم الثمن، وهو بيع شيء موصوف في الذمة، وبيع ثابت مشروع في الكتاب والسنة والإجماع². وهو مصدر مهم من مصادر أو وسائل التمويل الإسلامي التي تعتمد النوافذ الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية ك شراء الثمار ودفع ثمنها للمزارع قبل نضجها، ومع ذلك فإنه يثير الكثير من المشاكل في التطبيق³. ويشترط في بيع السلم⁴:

- ✓ أن يكون المبيع معلوم المواصفات.
- ✓ تعجيل الثمن (رأس المال المسلم).
- ✓ أن يكون المسلم فيه (المبيع) موصوفاً في الذمة، غير متعلق بمصدر وفاء محصور توفيراً لأسباب القدرة على السداد.
- ✓ بيان جنس رأس المال وقدره.

ومجمل القول في شروط بيع السلم أن يكون للمسلم فيه (المبيع) مما يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره وبيان نوعه تطبيقاً للقاعدة الشرعية التي مفادها أن كل ما لا يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره لا يصح السلم فيه، لأنه قد يفضي إلى نزاع.

3.2. الاستصناع: هو عقد من عقود الاستثمار، وصيغة من صيغ التمويل التي يتم بموجبها صنع السلع بأوصاف معلومة.

تعريف الاستصناع: وهو عقد بين طرفين وهو الطلب الذي يتم من أجله القيام بصناعة محددة الجنس والصفات، سواء تم ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على أن تكون الموارد من عند الصانع مقابل مبلغ معين عند التسليم أو عند أجل معين، ويقبل الصانع بذلك⁵. وصورة العقد أن يطلب شخص (المشتري أو المستصنع) من شخص آخر

¹ - حسن يوسف داود، الاستثمار قصير الأجل في المصارف الإسلامية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، 1996، ص28.

² - قمومية سفيان، مرجع سابق، ص107.

³ - أحمد خلف حسين الدخيل، مرجع سابق، ص80.

⁴ - قمومية سفيان، مرجع سابق، ص107.

⁵ - حراي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص214.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

(البائع أو الصانع) أن يصنع له شيئاً، يحدد جنسه ونوعه وصفته ومقداره، ويتفقان على ثمنه وآجال تسليمه وكيفية أداء الثمن¹.

ويتمثل أسلوب الاستصناع في النافذة الإسلامية بتمويل مشروع معين تمويلاً كاملاً، عن طريق التعاقد مع المستصنع (طالب الصنعة) على تسليمه المشروع كاملاً بمبلغ محدد وبمواصفات محددة وفي تاريخ معين، ومن ثم تقوم النافذة الإسلامية بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة². ويمثل الفرق بين ما تدفعه النافذة إلى المقاول وبين ما يسجله على حساب المستصنع هو الربح الذي يؤول للنافذة الإسلامية.

4.2. البيع بالتقسيط: هو "عقد يقضي أن يسدد ثمن البيع على عدد محدود من الدفعات في تواريخ معينة، وينقل فيه حق ملكية السلعة المبيعة إلى المشتري من توقيع العقد الأول، ومن هنا لا تصبح للبائع أي حقوق على السلعة المبيعة. إلا أنه من حقه مطالبة المشتري بسداد أي قسط تخلف عن دفعه،"³ وبمعنى آخر هو "بيع تنقل فيه ملكية المبيع إلى المشتري فور التسليم ويصبح البائع دائناً للمشتري بثمن المبيع"⁴. وفي النوافذ الإسلامية يعني البيع بالتقسيط " أن تقوم النافذة تسليم البضاعة المتفق عليها إلى عميلها في الحال، مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت محدد. ويشترط في ذلك أن يكون التأجيل لكامل ثمن البضاعة أو لجزء منه، وعادة ما يسدد الجزء المؤجل من ثمن البضاعة على دفعات أو أقساط"⁵.

3. الإجارة: وهي مصدر من مصادر التمويل الإسلامي في النوافذ الإسلامية وغيرها من المؤسسات المالية الإسلامية، ولقد أجمعت الأمة على العمل بالإجارة منذ عصر الصحابة رضي الله عنهم إلى الآن، ولم ينقل عن الفقهاء عدم جوازها، وللجانب الاقتصادي في عقد الإجارة اهتمام خاص بالنظر لما يحققه من تكامل اقتصادي واجتماعي. والإجارة في النوافذ الإسلامية هي قيام هذه الأخيرة " بتمليك أو بيع منفعة بعوض معلوم"⁶ وتكون هذه المنفعة إما معدات أو أي أصول منتجة، ويكون العوض أي دفع الأجرة بصورة دورية، إما شهرية أو ثلاثة أشهر أو حسب عقد الإجارة والشروط المبرمة، وبانتهاء فترة التأجير ينتهي العقد بإحدى الحالات الثلاثة:

✓ اقتناء الأصول المؤجرة.

✓ إعادة التأجير بعقد جديد وشروط جديدة.

✓ إعادة الأصول المؤجرة إلى صاحبها (النافذة الإسلامية مثلاً)

والحالة الأولى هي الشائعة في المعاملات الإسلامية حيث يتم اقتناء الأصول المؤجرة، وتسمى هنا بالإجارة المنتهية بالتمليك.

¹ - حسن عبد العزيز يحيى، مرجع سابق، ص 79.

² - حراي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 214.

³ - حسن بن منصور، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مطابع عمار فرني، الطبعة الأولى، باتنة، الجزائر، 1992، ص 30.

⁴ - صالح الخناوي، البنوك الإسلامية، دار الحرية مصر، الطبعة الأولى، 1990، ص 295.

⁵ - صالح أحمد الحضري، البنوك الإسلامية، دار الحرية، الطبعة الأولى، مصر، 1990، ص 295.

⁶ - حراي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 196.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

إن قدرة النوافذ الإسلامية على القيام بالعديد من الأنشطة التمويلية والاستثمارية، يرجع إلى قدرتها المالية وإمكاناتها البشرية، باعتبار النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية شأنها شأن البنوك الإسلامية في تقديم المنتجات المالية الإسلامية. وما تطرفنا إليه سابقا هو فقط أشهر أنشطة التمويل والاستثمار التي تقوم بها النوافذ الإسلامية، ويمكن لهذه الأخيرة القيام بأي نشاط تمويلي أو استثماري آخر، مادام يخضع لأحكام الشريعة، كالمزراعة والمساقاة والمغارة** إذا كانت النافذة الإسلامية قادرة على ذلك ولها الإمكانيات التي تؤهلها لذلك.

ثالثاً- الأنشطة الاجتماعية للنوافذ الإسلامية:

تساهم النوافذ الإسلامية في تحقيق التنمية الاجتماعية والتوعية الدينية من خلال توجيه بعض المشروعات والأعمال نحو المجالات الاجتماعية والدينية.

1. **منح القروض الحسنة:** يعرف القرض الحسن على أنه "تقديم المال من شخص حسي أو معنوي إلى آخر على أن يرده له بدون زيادة، وهو في الشريعة من أعمال البر ويمثل تمويلاً بدون مقابل"¹. وتقوم النوافذ الإسلامية بتقديم مبالغ مالية محددة للأفراد أو لأحد عملائهم حيث يضمن سداد القرض الحسن، دون تحميل هذا الفرد أو العميل أية أعباء أو عمولات، أو مطالبته بفوائد أو عائد استثمار هذا المبلغ، أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع، فهو قرض بلا فائدة ولا مشاركة.

2. **تجميع الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية:** يمكن للنوافذ الإسلامية أن تقوم بإنشاء "صندوق الزكاة"، فتعد له ميزانية مستقلة وحساب الموارد والمصاريف. ويرى البعض في الغاية من صندوق الزكاة هو "تقديم الخدمات التي تتجلى بتلك المساعدات التي يقدمها لعملائه الثمانية أصناف سواء على شكل تمليك أو قرض أو قرض أو ائتمان (دون فائدة) وليست الغاية من صندوق الزكاة التجارة والحصول على أرباح"² ويصدر مجلس الإدارة لائحة لصاحب كل ذي مصلحة في ذلك³. إن المسألة لا تزال ذات حجم بسيط من مجمل نشاط النوافذ الإسلامية وحتى البنوك الإسلامية، باعتبار أن أغلب الدول لديها مؤسسات الزكاة تابعة لإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بالبلد.

3. **توجيه بعض الاستثمارات نحو المشاريع الاجتماعية والدينية:** توجه بعض النوافذ الإسلامية جزءاً من استثماراتها نحو المشروعات الخيرية الاجتماعية والدينية ذات العائد الاقتصادي المنخفض، والعائد الاجتماعي والديني المرتفع، ولا سيما ما يدخل في نطاق الضروريات والحاجيات، ومن أمثلة ذلك ما يلي⁴:

** - المزارعة والمساقاة والمغارة هي أساليب تمويل تشاركية مرتبطة بالقطاع الزراعي

1 - محمد عبد الحليم عمر، المعالجة المحاسبية لأرباح صناديق الاستثمار من منظور إسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 215، 1999، ص 45.

2 - عبد الحليم عمار غربي، مصادر استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية-على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية، مجموعة أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2013، ص 330.

3 - رفيق المصري، النظام المصرفي: خصائصه ومشكلاته، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، بحوث مختارة من المؤتمر الدولي الثاني للاقتصاد الإسلامي، المركز العلمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى، 1985، ص 215.

4 - حسين حسن شحاته، مرجع سابق، ص 92.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

✓ بناء الوحدات السكنية الشعبية وتأجيرها بإيجار رمزي أو بيعها بالتقسيط على فترة طويلة من الزمن، مع قصر الاستفادة على الفقراء.

✓ بناء المستوصفات الشعبية لعلاج الفقراء بمبالغ رمزية.

✓ بناء المدارس الإسلامية والتربوية وإنشاء المعاهد الدينية الخاصة.

✓ إنشاء المذابح الإسلامية في الدول غير الإسلامية المصدرة للحوم.

ويجب أن يكون هناك توازن بين العائد الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للاستثمارات بصفة عامة.

4. أنشطة اجتماعية أخرى: يمكن للنوافذ الإسلامية القيام بأي نشاط اجتماعي أو ديني تراه يخدم أهدافها ورسالتها التنموية، وعلى غرار ما ذكرناه سابقا يمكن أن تقوم النوافذ الإسلامية بما يلي¹:

✓ تقديم خدمات الحج والعمرة.

✓ المساهمة في الدعوة الإسلامية بصفة عامة وإلى الاقتصاد الإسلامي والإصلاح الاجتماعي بشكل خاص.

✓ دعم البحوث والدراسات في مجال المعاملات الإسلامية.

✓ خدمات تحفيظ القرآن الكريم.

المطلب الرابع: آراء الاقتصاديين في النوافذ الإسلامية وطبيعة العلاقة بينها وبين البنوك التقليدية

مع اختلاف وجهات النظر حول جدوى إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين المؤيدين والمعارضين، فإنه لا بد من تحديد طبيعة العلاقة بين النوافذ الإسلامية والبنوك المنشئة لها.

أولا- آراء الاقتصاديين حول إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:

على الرغم من أن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية للبنوك التقليدية قد لاقت قدرا كبيرا من التأييد بين القائمين والمشجعين على العمل المصرفي الإسلامي، إلا أنها لاقت أيضا قدرا من المعارضة من شريحة أخرى من المهتمين أيضا بالصيرفة الإسلامية، وبطبيعة الحال فإن لكل جانب منهما أسبابه الوجيهة في التأييد كما في المعارضة. وهو ما سنتناوله باختصار فيما يلي²:

1. وجهة النظر المؤيدة لإنشاء نوافذ إسلامية البنوك التقليدية: أقام المؤيدون وجهة نظرهم على أساس أن قيام البنوك التقليدية بافتتاح فروع أو نوافذ إسلامية لها سيكون بمثابة:

✓ التخلص من الربا هو هدف يطمح إليه أي مجتمع مسلم، في حال رغب بتطبيق تعاليم شرعه، وبالتالي فتح نوافذ إسلامية هو أحد الطرق المستخدمة لتخليص المجتمع من الربا المحرم.³

1 - قمومية سفيان مرجع سابق، ص 116/117

2 - سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى بمكة السعودية، 2005، ص 15، 16.

3 - سهى مفيد أبو حفيظة، أحمد سفيان شي عبد الله، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية دراسة تحليلية على القضايا الشرعية وضوابط إنشائها مجلة أون لاين للبحث في الدراسات الإسلامية، مجلد 6 رقم 1، جامعة ملايا، ماليزيا، 2019، ص 9.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

✓ اعتراف منها بالجدوى الاقتصادية للعمل المصرفي الإسلامي، وواقعية التطبيقات العملية لنماذجه، وأن الفكرة تتجاوز مجرد رفع الشعارات أو دغدغة المشاعر.

✓ إتاحة الفرصة للاستفادة من خبرات هذه البنوك التقليدية في تطوير منتجات إسلامية وكوادر بشرية ينتفع بها العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة.

✓ خطوة أولى نحو "أسلمة" أي من هذه البنوك أو بعضها منها، ويعتبر فتحا كبيرا للعمل المصرفي الإسلامي في حالة تحول بنك تقليدي إلى بنك إسلامي خاصة إذا ما كان هذا البنك من البنوك التقليدية الكبيرة حجما وانتشارا.

✓ تعاني بعض الدول من صعوبات في فتح وترخيص بنوك إسلامية، وبالتالي تعتبر النوافذ من الحلول الجيدة والبديلة التي يمكنها سد هذه الفجوة وعمل اكتفاء لدى من يرغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي¹.
✓ التشجيع على التعايش المشترك بين النظامين المصرفيين بدلا من المواجهة بينهما.

2. وجهة النظر المعارضة لإنشاء نوافذ إسلامية البنوك التقليدية

أقام المعارضون وجهة نظرهم على الأسباب التالية:

✓ التخوف من أن يؤدي ذلك إلى التشويش على نقاء التطبيق في أذهان العاملين والعملاء.
✓ التخوف من أن تؤدي صعوبة التعايش بين نظامين بنكيين مختلفين تحت سقف واحد إلى إفشال التوجه تطبيقيا.

✓ تبعية النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية قد يؤدي بها إلى اختلاط الأموال، حيث أن مصدر رأسمال النافذة هو نفسه البنك التقليدي الأم أي أن هناك تبعية مالية. وفي حالات كثيرة يقوم البنك التقليدي بتحويل فائض سيولة النافذة إلى المركز الرئيسي واستثمارها حين طلب النافذة الإسلامية لها.²
✓ التخوف من أن يؤدي ذلك إلى تأخر إنشاء مصارف إسلامية جديدة.

3. القائلون بالتعامل بالنوافذ الإسلامية للضرورة: يرى أصحاب هذا الرأي أن هناك استثناءات في حالات معينة يجوز فيها فتح النوافذ الإسلامية، وحجتهم في ذلك هي في حال عدم وجود بنوك إسلامية، أين يكون المسلم في حكم المضطر، كما أن تعامله مع النوافذ أفضل من تعامله مع البنوك التقليدية لا تقدم خدمات إسلامية. كما أن اقتصار التعامل مع النوافذ للضرورة فقط، قد يؤدي بالبنك التقليدي للتحول بشكل سريع وكامل إلى بنك إسلامي.³

ثانيا- طبيعة العلاقة بين النوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية:

إن المزاجية بين الأنشطة المصرفية الموافقة للشريعة الإسلامية والمخالفة لها بفتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية يفرض وجود علاقة ذات طبيعة معينة من عدة جوانب، يمكن توضيحها فيما يلي:

1 - نفس المرجع السابق، ص 9.

2 - سهى مفيد أبو حفيظة، أحمد سفيان شي عبد الله، مرجع سابق، ص 10.

3 - نفس المرجع السابق، ص 11.

1. طبيعة العلاقة من حيث الملكية والتكييف القانوني: تعد ملكية النوافذ الإسلامية بشتى أوصافها تابعة للبنك الأم، وليس لها شخصية اعتبارية مستقلة عنه أو بقدر ما يمنحها من صلاحيات لا تخرج بحال عن كونها تابعة له، لذا تجدها تحمل الاسم والشعار نفسهما، لذلك تظهر النوافذ الإسلامية ضمن إطار الخريطة التنظيمية للبنك التقليدي ولكن لكل منها أنشطته التي يقوم بها¹.

ومن الناحية القانونية فإن النوافذ في أصلها ليس لها شخصية قانونية خاصة بها، بل هي كما يعرفها القانونيين "كل مؤسسة تابعة بدون شخصية قانونية خاصة بها وإنما مزودة باستقلالية معينة في الإدارة"²، وما يدل على تبعيتها للبنك الأم النظر في طبيعة العلاقة بين النوافذ الإسلامية والنوافذ الربوية في البنك الواحد، فإن العلاقة بينهما تقوم على التكامل في تأدية الخدمات المصرفية المباحة لعملاء البنك الأم خاصة، ومنه تقديم خدمات تسديد الفواتير وإجراء الحوالات بين العملاء، مع اجتناب المعاملات المحرمة التي تكون بين النوافذ الإسلامية، وهذا كله يدل على أن النافذة ليس لها استقلال عن البنك الأم من الناحيتين القانونية والملكية.

2. طبيعة العلاقة من حيث رأس المال: بناء على النتيجة التي تم الوصول إليها سابقا في طبيعة العلاقة بين النوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث الملكية والتكييف القانوني، وهي أن هذه النوافذ تابعة للبنك الأم من حيث الملكية والطبيعة القانونية، فإن هذا يفضي إلى أن هذه النوافذ الإسلامية لا تستطيع طرح أسهم للاكتتاب التوفير رأس المال اللازم لإنشائها، وبالتالي فإن المال الذي يؤسس به النافذة الإسلامية هو من البنك الأم وليس لتلك النوافذ رأس مال خاص بها تستخدمه في عملية الإنشاء ولقد بدأت أغلب النوافذ الإسلامية بمزاولة نشاطها بتمويل من البنك الأم في البداية بالقدر الذي يتناسب مع الاحتياجات المتوقعة في النافذة، ويأخذ هذا التمويل صور عدة منها:

✓ أن يكون التمويل في صورة قرض حسن للنافذة الإسلامية من البنك الأم يرده بعد أجل معين له، وفي هذا الحال لا يحصل البنك الأم على عائد مباشر لقرضه، وإنما يكون متبرعة بهذا العائد للنافذة، حتى تحتاز النافذة مرحلة التشغيل الأولية.³ وقد يضاف إلى هذا القرض أن يقوم البنك الأم بتحويل ودائع العملاء المفضلين للتعامل الشرعي إلى تلك النافذة الإسلامية التي تم استحداثها، بحيث يعزز ذلك من المركز المالي للنافذة.

✓ أن يكون تمويل رأس المال في صورة تأجير البنك الأم للأصول الثابتة للنافذة، وحينئذ يتم التعامل بينهما على ضوء عقد الإجارة، ويدفع الإيجار الحساب البنك الأم من أرباح الاستثمارات المتعددة للنافذة.⁴

¹ - فهد بن صالح الحمود، مرجع سابق، ص 106.

² - على جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص 1126

³ - فهد بن صالح الحمود، مرجع سابق، ص 108.

⁴ - نفس المرجع السابق، ص 109، 108.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

✓ أن يكون تمويل رأس المال على شكل ودیعة استثمارية، يتم استردادها دفعة واحدة أو على دفعات، مقابل حصول البنك الأم على نصيبه من الربح في ضوء أرباح الاستثمارات التي تقوم بها النافذة، ويعامل البنك الأم في هذه الحالة معاملة أصحاب الودائع الاستثمارية من عملاء النافذة الإسلامية¹.

✓ يمكن تحويل رأس المال عن طريق تخصيص مبلغ معين من أموال البنك الأم تحت مسمى "رأس مال النافذة الإسلامية" وهذه الطريقة تفعلها بعض البنوك، حيث يعد البنك مستثمرة صراحة، وله عوائد مباشرة منها². إن كل الطرق السابقة ترجع إلى الطريقة الأخيرة في الحقيقة وهو أحسنها، إذ أننا لا نحتاج إلى ذلك التكليف الذي يصاحب الصور السابقة، والتي يريد منها أصحابها الابتعاد عن شبهة كون رأس مال النافذة الإسلامية من البنك الربوي، مع أن جميع الصور السابقة (وإن اختلفت في طريقتها) تجتمع في أن مصدرها واحد، وهو أموال البنك الأم الذي يتعامل بالربا، وهذا يثير بعض التحفظات على طريقة تمويل رأس المال النافذة الإسلامية³.

3. طبيعة العلاقة من الناحية الإدارية والمحاسبية: تعتبر النوافذ الإسلامية من الناحية الإدارية والتنظيمية تابعة للبنك الأصلي إذ لا تتمتع بشكل عام باستقلالية إدارية ومحاسبية عن البنك الأم، ويظهر هذا في صور كثيرة منها⁴:
✓ أن اختيار العاملين الذين يعملون في النافذة بشتى أوصافهم، حتى المدير الذي يتولى إدارة النافذة إنما يكون عن طريق البنك الأم.

✓ أن هناك رقابة إدارية ومحاسبية ومتابعة أعمال النافذة من قبل البنك الأم، وإبداء الرأي والقرارات التي يتخذها، وهذا يشير إلى أن النافذة الإسلامية وحدة تابعة للبنك الأم وليس إدارة تامة مستقلة عنه.

4. طبيعة العلاقة من حيث الميزانية والخزينة: تتبع النوافذ الإسلامية البنك الأم في الميزانية وتخلط أموالها مع أمواله العامة، إذ أنها في كثير من الأحيان تودع النوافذ ما جنت من الأرباح في خزينة البنك الأم، وتزعم بعض النوافذ فصل أموالها وميزانيتها عن باقي النوافذ والفروع الأخرى وحتى البنك الأم. غير أن واقع التعامل يؤكد أن الفصل بين الميزانيتين يتم داخليا فقط، لأن النوافذ الإسلامية ليس لها الاستقلال القانوني عن البنك الأم كما بينا فيما سبق، وبالتالي فإن النتائج الفعلية لها لا تظهر منفصلة عن الميزانية العامة للبنك الأم، "ولذا تعد ميزانية النوافذ الإسلامية قوائم مالية غير رسمية، والهدف منها تحديد قياس النتائج الفعلية لتلك النوافذ، وبالتالي يعاد دمجها في الميزانية للبنك"⁵.

¹ -سفيان قمومية، مرجع سابق، ص71.

² - فهد الشريف، مرجع سابق، ص18.

³ - سيد عرفة، تحليل مصادر واستخدامات الأموال في الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية، مجلة الدراسات التجارية الإسلامية، مركز صالح كامل للأبحاث والدراسات التجارية والإسلامية، العدد 05 و06، جامعة الأزهر، مصر، 1985، ص136.

⁴ - فهد بن صالح الحمود، مرجع سابق، ص108.

⁵ - الغريب ناصر، الضوابط الشرعية لإنشاء نوافذ ووحدات إسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 245، ص27.

ويعتبر كثير من المختصين من الشرعيين والاقتصاديين أن من المعايير الهامة والحيوية لمصادقية النوافذ الإسلامية اتجاه زبائنها هو "أن يقوم البنك الأم بالفصل التام للأموال وميزانية تلك النوافذ عن باقي الفروع التقليدية والبنك الأم"¹، لكن هذا يصعب تطبيقه نظرا لعدم استقلالية النوافذ استقلالية تامة وعدم وجود قوانين خاصة تؤطر ذلك.

مما سبق ذكره، وبخصوص طبيعة العلاقة بين النوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية تجدر الإشارة إلى أن هناك نوافذ إسلامية ليس لها إدارات تخصها وإنما تتبع البنك الأم في كل شيء من الناحية القانونية والإدارية والمحاسبية ورأس المال، والميزانية والخزينة، والعلاقة بينهما هي علاقة تكامل وتعاون في كل شيء، ومثال على ذلك بنك سامبا بالسعودية²، وبعض النوافذ في البنوك التقليدية الأوربية والأمريكية والآسيوية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

توجد العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع "النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية" وتناولته من زوايا مختلفة، وتنوعت بين العربية والأجنبية، وشملت جملة من الأقطار والبلدان، وسوف نستعرض في هذا المبحث جملة من تلك الدراسات التي تم الاستفادة منها، مع الإشارة إلى أبرز ما جاء فيها، ثم نقدم تعليقا عليها يبرز العلاقة بين إشكالية بحثنا والدراسات السابقة، ويتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف بينهما، بالإضافة العلمية التي نشد تحقيقها من خلال هذا العمل.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

تنوعت الدراسات باللغة العربية جغرافيا وزمنيا، فمنها من اكتفى بالتحليل النظري للموضوع ومنها من دعمها أصحابها بتجارب دولية وأخرى بدراسات حالة. وهو ما سنراه بوضوح في هذا المطلب.

أولا-دراسة سهى مفيد أبو حفيظة وأحمد سفيان شي عبد الله(2019)

بعنوان: "النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية دراسة تحليلية على القضايا الشرعية وضوابط إنشائها". تمثلت مشكلة الدراسة في تساهل البنوك التقليدية عند العمل بأسلوب النوافذ وعدم انضباطها شرعيا، فكان الهدف منها بيان مدى شرعية العمل بالنوافذ الإسلامية كخطوة في طريق التحول المصرفي، ودعوة البنوك إلى التقيد بضوابطها الشرعية. وللوصول إلى هدفها استعرضت الدراسة مفهوم التحول المصرفي للبنوك التقليدية، أشكاله وأساليبه، ثم تعرضت لمفهوم النوافذ الإسلامية ومشروعيتها، وضوابط إنشائها، وآراء المؤيدين والمعارضين لفتحها. وعليه الدراسة كانت نظرية استخدم فيها الباحثان المنهج الاستقرائي التحليلي للتعرف بشكل أفضل على ما يواجهها من مشاكل.

¹ - سعيد بن سعد المرطان، الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مرجع سابق، ص 33، 32.

² - فهد بن صالح الحمود، مرجع سابق، ص 110.

وكان من أبرز نتائجها:

- بغض النظر عن دوافع البنوك التقليدية الراغبة بالعمل بالنوافذ، فإنها أسهمت بشكل جيد في نمو الصناعة المصرفية الإسلامية. وبالتالي لا مانع من قيام البنوك التقليدية بالعمل بالنوافذ الإسلامية، والذي بالتأكيد سينشر الفكر الإسلامي حتى ولو لم يكن هناك نية للبنك بالتحول فيما بعد.
- التحول المصرفي للبنوك التقليدية جزئياً عبر النوافذ أو كلياً سينعكس علي تحسين كفاءتها في أداء عملها، بشرط تطبيق الضوابط الشرعية بوجود مراقبين شرعيين ورقابة بشكل مستمر على عمل النافذة الإسلامية.
- يتوجب على البنوك التي تعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي تأهيل كوادر بشرية تؤمن بمبدأ الصيرفة الإسلامية، وإعداد دليل توضيحي لهم لنشاطات النافذة عن طريق مكاتب استشارية متخصصة في الصيرفة الإسلامية بهدف السير على خطوات وإجراءات واضحة تسهم في رفع مستوى الثقة بالخدمات الإسلامية وزيادة مصداقيتها.

ثانياً-دراسة سعيد بن سعد المرطان (2005)

بعنوان: "تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية".

هدفت الدراسة إلى السعي الحريص والمدرّوس نحو التوسع في العمل المصرفي الإسلامي وتطويره بغير حدود وقام الباحث باستعراض تاريخ الصيرفة الإسلامية وأهميتها وتصنيف المستويات التي تم على أساسها تطبيق الصيرفة الإسلامية ثم تطرق الباحث إلى أساليب تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية ومنها النوافذ الإسلامية بصفتها مدخل للصيرفة الإسلامية فأشاد بالتجربة المميزة لبنك الأهلي التجاري السعودي في تبنيه مدخل التحول التدريجي لتنمية العمل المصرفي فيه. وناقش الآراء المختلفة للمؤيدين والمعارضين للتجربة ثم تطرق إلى متطلبات النجاح وفي الأخير أظهر الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة عنها.

واستعرض الباحث مؤشرات نجاح الصيرفة الإسلامية معتمداً في ذلك على البيانات التي قام بها الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بتجميعها حتى سنة 1997، لينتقل إلى أهم معوقات وتحديات ومختلف الآثار الإيجابية والسلبية للصيرفة الإسلامية.

وكان من أبرز نتائجها:

- الإقرار بجواز النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية واعتبارها تجربة إيجابية وناجحة للتزايد المستمر في عدد البنوك الممارسة لهذا العمل، ولما يترتب عليها من نتائج إيجابية ملموسة على نمو العمل المصرفي بمعدل يقدره الباحثون % 15 سنوياً.
- لا يرى الباحث أي غيار على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال البنوك التقليدية طالما كان الانضباط الشرعي هو عنوانها.

ثالثاً-دراسة نجيب سمير خريس(2014)

بعنوان "النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي" وهدفت لدراسة ظاهرة انتشار النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية، بعد النجاح المذهل للمصرفية الإسلامية من الناحيتين الشرعية والاقتصادية، والتحقق من مدى توافقها مع المباني والمقاصد الشرعية. وانطلقت الدراسة من مشكلة مفادها ظهور دعوات تطالب البنك المركزي الأردني بالسماح بفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، وبتعدد الآراء حول ذلك بين مجيز ومحذر فلا بد من دراسة هذه المشكلة للخروج بنتيجة متوافقة مع مقاصد الشريعة ومع الرأي الاقتصادي السديد. واستخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي. وكان مجال البحث هو النوافذ الإسلامية التي تعمل مع وجود بنوك إسلامية، وفي ظل عدم وجود مخطط واضح ولا نية للتحويل الكلي إلى المنهج الإسلامي. أي أن الدراسة استثنت النوافذ التي تعمل في الدول التي لا يوجد فيها بنوك إسلامية، وتلك التي تتبع بنوكا في طريق التحويل وفقا لمنهج واضح.

ولبلوغ هدفه بدأ الباحث دراسته بمقدمة حول النوافذ من تعريف ودوافع إنشاء ثم رؤية اقتصادية حول النوافذ قارن فيها بين النوافذ وأهم أهداف البنوك الإسلامية، ثم النوافذ وتأثيرها على إنشاء وربحية البنوك الإسلامية، وكذلك تأثيرها سلبيا على إمكانية تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية طالما تستطيع العمل في السوقين. وأشار الباحث أيضا إلى حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية فطرح أدلة المجيزين ومناقشها، وأدلة المانعين ومناقشتها ليختمها بتقدير شرعي للنوافذ من حيث المبنى والباعث والمآل.

ومن أبرز نتائجها:

- الهدف من إنشاء النوافذ هو الربح بغض النظر عن البعد الشرعي والبحث عن المال الحلال. والتعامل معها يخالف المنهج الإسلامي في محاربة الربا والمرايين.
- النوافذ الإسلامية غير جائزة شرعا، تعارض مقاصد الشريعة الغراء وتمثل تهديدا للمصرفية والبنوك الإسلامية، حيث ستضعفها اقتصاديا وتضعف التزامها بالضوابط الشرعية لتجاري هذه النوافذ. وأوصت بعدم التعامل معها بشكل قطعي ودعوة البنوك الربوية إلى التوبة والتحول الكامل للنظام المصرفي الإسلامي

رابعا-دراسة قمومية سفيان (2019)

بعنوان "النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحويل إلى مصرفية الإسلامية -عرض تجارب دولية-

والتي هدفت إلى دراسة ظاهرة تحول البنوك إلى المصرفية الإسلامية بشيء من التعمق، من خلال فتح نوافذ إسلامية للوصول إلى خطة عملية ونموذج تطبيقي فعال يساهم في عملية فتح النوافذ على أكمل وجه. كما هدفت أيضا إلى محاولة تحليل تجارب دولية في تبني النوافذ الإسلامية كمدخل للتحويل الجزئي نحو الصيرفة الإسلامية، قصد الاستفادة من تجربتها لإجراء دراسة استشرافية على حالة الجزائر وتقديم المساعدة للبنوك الجزائرية في اجتياز العملية عند إتاحة الفرصة لها.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

وللوصول إلى هدفها استعرضت الدراسة بداية مدخلا نظريا إلى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، ثم تعرضت لمفهوم التحويل وأهميته، وأنواعه، وأهم مداخله، بالتركيز على مدخل التحويل الجزئي من خلال قيام البنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية بمقارها الأصلية أو فروعها التقليدية.

وتمثلت عينتها في أربع تجارب بنكية وهي بنك المشرق الإماراتي والبنك السعودي الفرنسي كأمثلة لتحويل الجزئي نحو الصيرفة الإسلامية، وبنك الأهلي التجاري وبنك الجزيرة السعودي كمثال للتحويل الكلي نحوها، كما مست الدراسة حالة الجزائر ضمينا، حيث عاجلت إمكانية فتح نوافذ إسلامية ببنوكنا التقليدية للتحويل للصيرفة الإسلامية والتي أصبحت مطلب شريحة كبيرة من المتعاملين الجزائريين، وذلك بدراسة ميدانية على مستوى بنك التوفير والاحتياط الجزائري. وبالنسبة للحدود الزمنية فقد كانت متباعدة حسب الإحصاءات المتوفرة عن كل بنك من البنوك المذكورة

واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات حول بنك الاحتياط والتوفير، والتحليل الإحصائي ببرنامج SPSS للبنكين (التحويل الجزئي) قبل وبعد فتح النوافذ، وفق المنهج الوصفي في معالجة الجانب النظري، والمنهج التحليلي في معالجة الجانب التطبيقي للدراسة وذلك بتحليل تجارب تحويل البنوك الأربعة من جهة، ومعالجة نتائج الاستبيان المقدم في دراسة حالة CNEP-Bank في إمكانية تحويله إلى المصرفية الإسلامية. وكان من أبرز نتائجها:

- يعتبر مدخل النوافذ الإسلامية من أهم مداخل التحويل للمصرفية الإسلامية للتدرج في تطبيق الشريعة في المعاملات المالية بالبنوك التقليدية، وكمرحلة أولية نحو التحويل الكلي للمصرفية الإسلامية.
- أن التحويل يتطلب مطلبين رئيسيين هما، إعداد خطة محكمة للتحويل مرفقة بجدول زمني من جهة ووجود هيئة رقابية شرعية وداخلية ترافقان وتراقبان عملية التحويل من جهة أخرى وهذا حتى تنجح العملية.
- وجود إمكانية لتحويل البنوك التقليدية الجزائرية من خلال فتح نوافذ إسلامية بالتطبيق على حالة بنك التوفير والاحتياط الجزائري مع ضرورة سن قوانين وتنظيمات تسمح وتؤطر للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

خامسا- دراسة أحمد خلف حسين الدخيل (2013)

بعنوان: النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية.

وتهدف الدراسة إلى معالجة ازدواجية عمل البنوك الحكومية بين الأخذ بالصيرفة التقليدية عملا رئيسيا والصيرفة الإسلامية بالنوافذ الإسلامية عملا فرعيا، وكيفية التوفيق بينهما في إطار أحكام الشريعة الإسلامية الغراء. وللوصول إلى هدفه قسمت الدراسة إلى ثلاث محاور بداية بالتعريف بالنوافذ الإسلامية، أهدافها، خصائصها وطبيعتها القانونية مع التطرق لآلية عمل هذه النوافذ بتوضيح شروط فتحها في العراق والتعاملات المباحة لها والمحظورة عنها، بالإضافة إلى تنظيمها ماليا ومحاسبيا، وأخيرا بينت الدراسة أهمية الرقابة الشرعية ومهامها والشروط الواجب توافرها في أعضائها. وبذلك شملت عينة الدراسة المصارف الحكومية العراقية. واعتمد الباحث على المنهج التحليلي

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

لتعليمات المصارف الإسلامية في العراق، وتحديد أوجه الاقتراب والابتعاد بينها وبين المبادئ المعتمدة في البنوك الإسلامية في البلدان الأخرى.

وكان من أبرز نتائجها:

- يشترط لفتح نافذة إسلامية لمصرف تقليدي بالعراق موافقة البنك المركزي العراقي وتخصيص رأس مال مستقل معروف المصدر وبعيد عن شبهة الربا، وإن يكون لها تنظيم إداري مؤهل.
- تشترط وجود تنظيم مالي ومحاسبي ورقابي مستقل للنافذة عن تنظيمات مصرف الأم.
- رغم منازعة الفقهاء في شرعية أعمال النوافذ لمزاوجتها بين الخدمات الإسلامية والتقليدية في بنك واحد، فهي خطوة نحو التحول بالصيرفة الحكومية العراقية نحو الصيرفة الإسلامية الكاملة.

سادسا-دراسة صالح مفتاح ومعارفي فريدة(2014)

بعنوان "الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية - دور اللجنة الاستشارية في بنك بومبيترا التجاري.

والتي هدفت إلى التعريف بالنوافذ الإسلامية من حيث الدوافع والمتطلبات والضوابط الشرعية، وتوضيح دور اللجنة الاستشارية الشرعية في الرقابة على أعمال النافذة. وللوصول إلى هدفها استعرضت الدراسة بداية دوافع ومتطلبات تحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي بأسلوب النوافذ الإسلامية وضوابطها الشرعية، ثم استعرضت نشأة وتطور العمل المصرفي الإسلامي بماليزيا مشيرة إلى نافذة المعاملات الإسلامية في بنك بومبيترا التجاري نموذجاً. وبذلك يمثل هذا الأخير عينة الدراسة. وبالنسبة للحدود الزمنية فقد تتبعته الدراسة الظروف المساعدة على نشأة نافذة بنك بومبيترا الماليزي منذ بداية الاهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي في 1969، (كتوسع النشاط الإسلامي مع تأسيس أول بنك إسلامي في 1983، وافتتاح النظام المصرفي اللاروي في 1993، وإنشاء السوق المالي في 1994، والمجلس الاستشاري الشرعي الوطني للمصرفية الإسلامية في 1997)، وحتى إنشاء النافذة في 1993. واستخدمت عرض خطة بنك بومبيترا التجاري في التوجه نحو تقديم الخدمات الإسلامية كأداة في دراستها التطبيقية، وفق المنهج الوصفي التحليلي أثناء عرضها فكرة قيام البنوك بفتح نوافذ والدوافع والمتطلبات اللازمة لذلك. وكذلك منهج دراسة الحالة لتوضيح دور اللجنة الاستشارية الشرعية على أعمال النافذة الإسلامية

وكان من أبرز نتائجها:

- الأخذ بأسلوب النوافذ الإسلامية هو خطوة مشجعة نحو التحول إلى مصرف إسلامي قائم، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً أمام صانعي السياسات المصرفية
- وجود اللجنة الاستشارية الشرعية داخل النافذة له أهمية ودور كبير في الإشراف والرقابة على أعمالها والتأكد من شرعية معاملاتها المصرفية
- البنك المركزي الماليزي له دور فعال في إقامة نظام لا ربوي، عبر تعزيز الإطار الشرعي والقانوني للصيرفة الإسلامية.

بعنوان: "النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: دراسة حالة بنك الخليج الجزائر"،

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتقييم تجربة النوافذ الإسلامية وأهميتها في البنوك التقليدية، وتبين مدى نجاحها في البنوك الجزائرية عبر دراسة تطبيقية على أحد البنوك التقليدية في الجزائر، وهو بنك الخليج، والذي كان سباقاً في هذه التجربة، حيث بدأت نافذته بالعمل منذ 2007. ورغم ذلك كانت الدراسة محدودة الفترة 2011-2014. وللوصول إلى هدفها استعرضت الدراسة ماهية النوافذ الإسلامية من تعريف وخصائص وأهداف وأسباب نشأتها، والتحديات التي تواجهها وحكم التعامل بها. ومن الناحية التطبيقية كان بنك الخليج الجزائر عينته المختارة التي حاول من خلالها الاطلاع على آلية عمل هذه النوافذ وإظهار دورها في تطوير حجم التمويلات الإسلامية، ومقارنتها بالتمويلات في المصارف الأخرى. ومن ثم مقارنة تجربة الجزائر مثله ببنك الخليج مع نظيراتها العربية والإسلامية. واعتمد على المنهج الوصفي والتاريخي عند التطرق للجانب النظري من الدراسة، واستخدم المنهج التحليلي في تحليل نتائج البيانات التي أوردها في الفصل الثاني، والتي حصلها من التقارير الصادرة عن البنك محل الدراسة، وبعض الدراسات السابقة.

وكان من أبرز نتائجها:

- نجاح عمل النافذة الإسلامية مرتبط بالتخطيط والعمل بطريقة علمية صحيحة، ووجوب تكوين إطارات بشرية للعمل في المصارف الإسلامية.
- ليس للنوافذ الإسلامية أي شخصية اعتبارية مستقلة عن البنك الرئيسي، خاصة من وجهة نظر السلطات الرقابية، ولذلك وجب سن قوانين على مستوى البنك المركزي تخص الصيرفة الإسلامية.
- هناك شريحة كبيرة من المجتمع تحبذ التعامل بصيغ التمويل الإسلامية، كما أن آلية النوافذ الإسلامية ناجحة ومشجعة للوصول إلى نظام مصرفي إسلامي
- تقتصر المنتجات المقدمة من النافذة على المراجعة والسلم وقرض الإيجار Leasing.

ثامناً-دراسة ساعي محمد البشير 2018

بعنوان: "تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: دراسة بنك الخليج الجزائر".

والتي هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية كخطوة أولى للتحويل إلى المصرفية الإسلامية، والتعرف على حقيقة وآلية عمل النوافذ الإسلامية وأهميتها في النظام المصرفي والاقتصاد ككل مع تسليط الضوء على تجربة بنك الخليج AGB على اعتباره البنك التقليدي الوحيد في الجزائر الذي فتح نافذة المعاملات المصرفية الإسلامية، ومن ثم محاولة اقتراح شروط نجاح آليات العمل بها.

وللوصول إلى هدفها استعرضت الدراسة في قسمها الأول الأدبيات النظرية للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، فتعرضت إلى مفهوم النوافذ ونشأتها وأهدافها والأنشطة التي تقوم بها. وكذلك أساليب تقديم الخدمات

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

الإسلامية وخصائصها، التحديات التي تواجهها وعوامل نجاحها وآثارها الاقتصادية. كما اشتملت الدراسة على قراءة نقدية وتحليلية لجملة من الدراسات السابقة ثم بينت العلاقة بين هذه الأخيرة وبين إشكالياتها. أما القسم التطبيقي فشمل دراسة ميدانية وتحليل لكفاءة النافذة المصرفية الإسلامية لبنك الخليج الجزائر AGB كعينة. وبإطار زمني محدود بالفترة 2011-2014 ارتباطا بالبيانات المالية التي تضمنتها تقارير البنك السنوية وقوائمها المالية. واعتمد الباحث في دراسته على طريقة IMRAD البحثية، وبلاستعانة بعدة مناهج منها الوصفي عند استعراض الإطار النظري للدراسة، والمنهج التحليلي والإحصائي في الدراسة الميدانية عند تحليل البيانات المجمعة والمعطيات المتعلقة بالصيرفة وفق النوافذ الإسلامية في البنك محل الدراسة، ومعطيات تقارير اتحاد المصارف العربية ومن ثم مقارنتها بالمصارف الإسلامية في الجزائر وصولا للنظام المصرفي الجزائري ككل وبعض البنوك الأجنبية الأخرى. وكان من أبرز نتائجها:

- تخضع البنوك الممارسة للمصرفية الإسلامية في الجزائر إلى نفس القوانين واللوائح التي تطبق على البنوك التقليدية، في ظل عدم وجود تأطير قانوني لها. الأمر الذي يستوجب سن قوانين تراعي خصوصية التمويل الإسلامي لتطوير العمل بالنوافذ، وإعداد كوادرات بشرية مصرفية مؤهلة
- تطور حجم التمويلات الإسلامية كان أكبر من تطور حجم القروض التقليدية خلال سنتي 2012-2013 لتبلغ 145.1%، ثم تراجعت في 2014. كما أن مساهمة نافذة AGB في الصيرفة الإسلامية في الجزائر وإن كانت متواضعة حيث بلغت نسبة 4.64 % فهي تعتبر تجربة استطاعت استقطاب شريحة مهمة من المجتمع الجزائري.
- انحصار الصيغ الإسلامية المقدمة من النافذة في ثلاث منتجات فقط وهي المراجعة والسلم وقرض الإيجار، وذلك لقلّة المخاطر وعدم تعقيد إجراءاتها مقارنة بالصيغ التشاركية، إضافة إلى سهولة التنفيذ وقصر الأجل، مما يساعد على توفير السيولة في البنوك.
- تجربة الصيرفة عبر النوافذ الإسلامية في الجزائر تقتصر فقط على خدمات بنك الخليج، وهي بالتالي لا تزال بعيدة عن ركب الدول الأخرى

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

وفي هذا المطلب سنعرض بعض الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع دراستنا

أولا-دراسة: Badrul Hisham Kamaruddin and others (2008)¹

¹ -Badrul Hisham Kamaruddin and others, **Assessing production efficiency of Islamic banks and conventional bank Islamic windows in Malaysia**, International Journal of Business and Management Research, MARA University of Technology, No 10670, 2008.

بعنوان: Assessing production efficiency of Islamic banks and conventional bank Islamic windows in Malaysia

أي: "تقييم الكفاءة الإنتاجية للبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في ماليزيا" وهدفت الدراسة إلى تقييم أداء العمليات المصرفية الإسلامية للبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية من حيث كفاءة العمليات لاسيما التكلفة والأرباح خلال الفترة 1998-2004، وإجراء مقارنة بين كفاءة البنوك الإسلامية المحلية والأجنبية خلال نفس الفترة. وللوصول إلى هدفها استعرضت الدراسة الأدبيات النظرية ذات الصلة بالموضوع ثم الطريقة واستخدم فيها الباحثين بيانات ثانوية تشمل النسب المالية المستخرجة من التقارير السنوية للمصارف ومنشورات بنك Negara Malaysia وغيرها من المؤلفات المنشورة ذات الصلة... وشملت عينة الدراسة 14 بنكا تقدم عمليات مصرفية إسلامية منها بنكين إسلاميين و12 نافذة إسلامية لبنوك تقليدية. مع تطبيق تحليل تغليف البيانات DEA كتنقية تحليلية، وأخيرا النتائج ومناقشتها. وفرت هذه التقنية العديد من مقاييس الكفاءة والتي تشرح فروق التكلفة والربح بين البنوك.

وكان من أبرز نتائجها:

- تقدير كفاءة التكلفة أبعد ما تكون من المستوى المرضي، وهي أقل من كفاءة التكلفة لبنوك اقتصاديات أخرى كإسبانيا وفرنسا وحتى البنوك التقليدية الماليزية (في دراسة لها خلال الفترة 1989-1996). كما أن البنوك الإسلامية في ماليزيا لم تتحسن كثيرا من حيث التكلفة، إذا ما قورنت بدراسة ماليزية أخرى للبنوك الإسلامية خلال الفترة 1993-2000.
- أظهرت كل من درجة كفاءة التكلفة 0.695 وكفاءة الربح 0.625 وجود حوالي 30 - 37 % من أوجه القصور في عمليات البنوك الإسلامية على مدى فترة الاختبار سواء من حيث إدارة مدخلاتها نسبة إلى مخرجاتها باستثناء بنك إسلام ماليزيا برهاد BIM.
- تقدير الكفاءة من حيث التكلفة الإجمالية للبنوك المحلية 0.708 وهي أعلى من تقدير التكلفة الإجمالية للبنوك الأجنبية 0.636، أن مشغلي البنوك الإسلامية أكثر كفاءة نسبيا في التحكم في التكاليف من توليد الأرباح، ولذلك على البنوك المحلية الإسلامية أن تشرع في تطبيق طرق أكثر فعالية لتحقيق أعلى كفاءة في ظل وجود منافسة قوية من قبل البنوك الأجنبية.
- أن المساهم الرئيسي في فعالية التكلفة للمصارف المحلية والأجنبية يأتي من إدارة الموارد ووقرات الحجم على التوالي

ثانيا -دراسة Hisham Yaacob and Farooq Salman AlAni (2012)¹

¹- Hisham Yaacob and Farooq Salman AlAni, **Traditional Banks Conversion Motivation into Islamic Banks: Evidence from the Middle East**, International Business Research; Vol. 5, No. 12; Published by Canadian Center of Science and Education, 2012.

Evidence from the Middle East

أي: "دافع تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية: أدلة من الشرق الأوسط"

وهدفنا الدراسة إلى تسليط الضوء على أسباب ودوافع تحول البنوك التقليدية نحو النموذج الإسلامي وأسباب نجاح البنوك الإسلامية، وهل التحول سببه الاهتمام بالشريعة الإسلامية أم لأسباب أخرى. وللوصول إلى هدفها استعرضنا الدراسة أسباب تحول البنوك التقليدية نحو النموذج الإسلامي، ودرست هذه الظاهرة من خلال ثلاث محاور، الأول هو حول البنوك الإسلامية والتقليدية، والثاني يبحث آليات وميكانيزمات التحول، أما الثالث فيظم آثار التحول من البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية، وأخيرا الاستنتاجات والتوصيات.

وكعينة للدراسة استخدم الباحثان مصرفان في الكويت، أحدهما متحول بالكامل إلى بنك إسلامي، والآخر بنك الكويت الوطني الذي فتح نافذة إسلامية. واعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي والتحليلي باستخدام أداة الاستبيان (بأربعة محاور تدور حول مدى التزام البنوك بقوانين وأحكام الشريعة، وأثر المخاطر ومعدلات الربح المرتفعة على قرار التحول، واحتياجات العملاء للمنتجات الإسلامية والدروس المستفادة من التجارب السابقة ولناجحة للتحول وأثرها على البنوك الأخرى في إتباع نفس التوجه) الذي تم توزيعه على الإدارة العليا في هذه البنوك لتتبع آرائهم وتحليلها إحصائيا حتى يتم تبين الأسباب الكامنة وراء هذا المنعطف.

وكان من أبرز نتائجها:

- وجود دلالة إحصائية قوية بين الاتجاه نحو التحول إلى البنوك الإسلامية وطبيعة المخاطر المنخفضة مع مستويات عالية من الأرباح. التي تميز البنوك الإسلامية
- الضابط الديني يسيطر على عملاء البنوك التقليدية مما يدفع بإدارتها إما لخلق خدمات إسلامية تلبي احتياجاتهم أو بالتحول نحو النموذج الإسلامي.
- أثبتت العملية المصرفية الإسلامية جدواها ووجودها الكبير الذي أثر في البنوك التقليدية القديمة مثل HSBC و City Bank و Deutsche Bank و Chase JP Morgan وجعلها تتعاقد مع العديد من البنوك الإسلامية وإدارة الصناديق المشتركة وفتح النوافذ والفروع الإسلامية. كما أنشأت صناديق النقد والبنك الدولي وحدات لأبحاث ودراسات الاقتصاد الإسلامي والقواعد المصرفية الإسلامية، لتوفير الأدوات والخدمات المالية التي تم تكييفها لتناسب الشريعة الإسلامية.
- وأوصت الدراسة بالتأكيد على حث البنوك الإسلامية على الابتكار وخلق الخدمات الإسلامية التي تتميز بالتجديد لضمان بقائها وحثها أيضا على الاستثمار في الأجل المتوسط عبر المضاربة والمشاركة والإجارة لإعطاء زخم مالي إضافي. وعقد الندوات واللقاءات لتقوية العلاقات بين البنوك الإسلامية ودفعها للاندماج مع بعضها البعض. بالإضافة إلى العمل على آلية لتوحيد شرعية الفتاوى في المعاملات المصرفية الإسلامية وتطويرها كمنصة مرجعية مع العمل على إضافة كل شيء جديد بهذا المعنى.

ثالثاً-دراسة Chenguel Mohamed Bechir, Jouirou meriem (2019)¹

بنعنوان: Installing Islamic banking windows In conventional bank: effects on performance

أي: "تركيب النوافذ المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية: الآثار على الأداء"

هدفت الدراسة إلى دراسة كيفية مساهمة المنتجات والخدمات الإسلامية على نمو القطاع المصرفي التقليدي عن طريق التحقق من أثر توزيع المنتجات المصرفية الإسلامية على الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة 2010-2017. وبدأت الدراسة بمراجعة الأدبيات النظرية حول المنتجات الإسلامية والأداء المالي ثم تعرض لأثر المنتجات الإسلامية على الأداء، باختيار نوافذ إسلامية لبنوك تجارية من عدة دول وفي قارات مختلفة كروسيا وفرنسا وأستراليا وإندونيسيا وجنوب إفريقيا والتشاد والكاميرون ودبي وعمان...، وبالاعتماد على القوائم المالية لها تم الحصول على بيانات المنتجات المصرفية الإسلامية للسنوات المالية المذكورة.

واستخدمت الدراسة تحليل الارتباط والانحدار المتعدد كأداة في منهجه الإحصائي لاختبار قوة العلاقة بين المتغير التابع "متغير الأداء المصرفي والعائد على الأصول" وعدة متغيرات مستقلة والتي هي المنتجات الإسلامية

وكان من أبرز نتائجها:

- أظهرت معاملات الارتباط وجود علاقة إيجابية مهمة بين أداء البنك والعائد على الأصول وبين المربحة والمضاربة والإجارة، وبالتالي استخدام منتجات التمويل الإسلامي تزيد من أداء البنوك التقليدية.
- في النموذج المكون للمتغيرات المستقلة، كان متغير المربحة أكثر المعاملات ذات دلالة إحصائية. تليها المضاربة فالإجارة.
- تقديم المنتجات الإسلامية فرصة حقيقية للبنوك التقليدية للنمو وتنويع دخلهم، وبالتالي يجب على البنوك التقليدية إبلاغها العملاء وتعريفهم بها واتخاذ التدابير الجديدة التي تناسب احتياجاتهم.

رابعاً-دراسة Farid A. Sobhani, Maleha Murtaz (2015)²

بنعنوان:

Critical Analysis of the Role, Challenges, and Shariah Compliance of Islamic Windows by Conventional Banks in Bangladesh

أي: "التحليل النقدي للدور والتحديات والامتثال الشرعي للنوافذ الإسلامية من قبل البنوك التقليدية في

بنغلاديش"

¹ - Chenguel Mohamed Bechir, Jouirou meriem, **Installing Islamic banking windows In conventional bank: effects on performance**, International Journal of Financial Engineering Vol.06, No.04, 1950033, 2019.

² - Farid A. Sobhani, Maleha Murtaz, **Critical Analysis of the Role, Challenges, and Shariah Compliance of Islamic Windows by Conventional Banks in Bangladesh**, <https://www.academia.edu/31498001/>, 09/07/2020.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

وهدفت الدراسة إلى تقييم الدور الفعلي واكتشاف التحديات الرئيسية في تشغيل النوافذ المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية في بنغلاديش، وتقييم امتثالها للشرعة الإسلامية، خاصة مع وجود أكثر من 25 نافذة إسلامية فيها في الوقت الحاضر، والعدد يزداد كل عام. وذلك عن طريق الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل النوافذ الإسلامية منفصلة تمامًا عن الجزء التقليدي؟
- إلى أي مدى تتوافق عمليات هذه النوافذ مع متطلبات الشريعة؟

تناولت الدراسة ستة أقسام، بداية بشرح مفهوم النوافذ ونشأتها في بنغلاديش ثم الدراسات السابقة حول الموضوع، تتبعها أهداف ومنهجية الدراسة، ثم يتم عرض النتائج والنقاشات في ثلاثة أقسام فرعية: دور النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، تحديات النوافذ الإسلامية، وقضايا الامتثال للشرعة. تختتم الدراسة بملاحظة عن التوجه المعبر عنه أحياناً ضد النوافذ الإسلامية.

والدراسة الوصفية بطبيعتها يتم جمع بياناتها الثانوية من مختلف المجالات والكتب والمواقع الإلكترونية. أما في الدراسة التطبيقية فاستخدم المنهج الإحصائي التحليلي، يتم فيه جمع البيانات الأولية من خلال استبيان شبه منظم مصمم للدراسة به عدة أسئلة تتعلق بالجوانب الشخصية والتنظيمية والثقافية للبنك الإسلامي، ويرتكز أساساً على المقابلات سواء بشكل فردي (أين تمت مقابلة المستجيبين بعمق، واستغرقت كل مقابلة من ساعة إلى ساعتين كما تم تسجيل مقابلتين بموافقة المستطلعين) أو بمناقشة جماعية خلال فترة المقابلة. واستخدمت الملاحظة أيضاً لمراقبة المستجيبين والبيئة المحيطة بعناية أثناء إجراء المقابلات مع مصرفي النوافذ الإسلامية بما في ذلك البيئة داخل النوافذ، والزي الرسمي للموظفين والموظفات، وسلوك وأسلوب الموظفين مع عملائهم، وما إلى ذلك.

وكان من أبرز نتائجها:

- أن النوافذ الإسلامية لها مساهمة كبيرة في بنغلاديش على الرغم من أنها تواجه تحديات كبيرة من مختلف الزوايا، كما أن الامتثال للشرعة مسألة حيوية للنوافذ الإسلامية.
- أن النوافذ الإسلامية لا يجب أن تُعامل على أنها تحدٍ لتطوير النظام المالي الإسلامي، على أساس أن النوافذ الإسلامية تفتح عادة من قبل البنوك الدولية العملاقة التي تمتلك موارد هائلة، والتي لا تمتلكها البنوك الإسلامية. ولكن هذا الاعتقاد خاطئ، لأن إنشاء مثل هذه النوافذ سيعزز ويساعد في تطوير التمويل الإسلامي فإذا كان أداءها جيداً فسوف تقنع البنوك الإسلامية بأداء أفضل، وإذا كان أداؤها ضعيفاً فلن تكون قادرة على الوقوف أمامها كمنافسين.
- يجب أن يُفهم بوضوح أن قيمة المبادئ التي أرستها الشريعة الإسلامية في مجال الأعمال والتجارة لا تقتصر على الفوائد الدينية، وهي تهدف إلى توزيع الثروة بالعدالة والإنصاف وتقديم أفضل الحلول للمشاكل التي أوجدها النظام الرأسمالي القائم على الفائدة. وقد يؤدي تنفيذها الواسع النطاق إلى كبح الشرور الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في اقتصادنا الحالي. لذلك لا يجب أن تثبط البنوك التقليدية عن تقديم الخدمات المالية الإسلامية، لأنه كلما اتسعت دائرة هذه الخدمات زاد تقدير آثارها من قبل المجتمع.

المطلب الثالث: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

بعد التطرق لأهم الدراسات السابقة والتي وفرت لنا خلفية علمية حول موضوع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، وقللت من الوقت والجهد اللازمين في إنجازنا للإطار النظري للدراسة عبر التعرف على أهم المراجع التي تناولت الموضوع. كما ساعدتنا في التحديد الدقيق لكيفية معالجة إشكالية الدراسة. سنحاول المقارنة فيما بينها وبين إشكالية بحثنا، من خلال عدة نقاط:

أولاً-أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسات السابقة من حيث الإطار النظري للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية فأدرجتها كمدخل للصيرفة الإسلامية والتحول التدريجي نحوها، فقدمت تعريفها وخصائصها وأهدافها ومتطلبات فتحها ومتطلبات نجاحها وآثارها.... ومن حيث الجانب التطبيقي تنوعت الدراسات زمنياً وجغرافياً، حسب الهدف المرجو، حيث:

- اتفقت الدراسات الثلاثة الأولى من حيث الهدف حول بيان شرعية التعامل مع النوافذ الإسلامية كخطوة في طريق التحول والتوسع في العمل المصرفي الإسلامي والدعوة إلى التقيد بالضوابط الشرعية، ولذلك كانت دراسات نظرية اعتمدت على المنهج الاستقرائي التحليلي ومناقشة آراء المؤيدين والمعارضين لها. غير أن دراسة سعد المطران استعرضت مؤشرات نجاح الصيرفة الإسلامية اعتماداً على بيانات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية حتى سنة 1997.

- هدفت دراسة كل من قومية و Hisham Yaacob إلى دراسة ظاهرة التحول عبر فتح النوافذ ودوافعها، بينما اختلفت في العينة، فبينما اعتمدت دراسة قومية على تحليل تجارب أربع بنوك كمثال للتحول الجزئي والكلّي للوصول إلى دراسة استشرافية لحالة الجزائر بالتطبيق ميدانياً على مستوى بنك التوفير والاحتياط CNEP، واستخدمت الاستبيان والتحليل الإحصائي ببرنامج SPSS، اعتمدت دراسة Hisham Yaacob على مصرفان كويتيان كعينة أحدهما متحول بالكامل والآخر بشكل جزئي عبر نافذة معاملات إسلامية، واستخدمت بدورها أداة الاستبيان والتحليل الإحصائي. وتشترك مع الدراسات المذكورة دراسة Chenguel Mohamed Bechir من حيث تنوع عينة الدراسة، حيث اعتمدت على نوافذ إسلامية لبنوك تجارية من عدة دول وفي قارات مختلفة، باستخدام النموذج الإحصائي وتحليل الارتباط والانحدار المتعدد لاختبار أثر تسويق المنتجات الإسلامية على الأداء المالي للبنوك محل الدراسة.

- هدفت كل من دراسة أحمد خلف حسين الدخيل وصالح مفتاح ومعارفي فريدة إلى التعرف على دوافع ومتطلبات إنشاء نوافذ إسلامية مع التطبيق على دولة معينة، وبيّنت أهمية الرقابة الشرعية ومهامها والشروط الواجب توافرها في أعضائها. حيث ركزت الدراسة الأولى على البنوك الحكومية العراقية كعينة، بينما اهتمت الثانية بتطور العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا مشيرة إلى نافذة المعاملات الإسلامية في بنك بومبيرا التجاري نموذجاً. واعتمدت الدراستين على المنهج التحليلي ودراسة الحالة لكل من تعليمات المصارف الإسلامية في العراق وعرض فكرة قيام بنك بفتح نافذة لإبراز دور اللجنة الاستشارية الشرعية في البنك محل الدراسة. وتشارك دراسة Kamaruddin معهما

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

من حيث دراسة الحالة على مستوى دولة واحدة وهي ماليزيا لكنها اختلفت عنهما في عينة الدراسة التي شملت 14 بنكا (بنكين و12 نافذة إسلامية) واتباع المنهج الإحصائي لتقييم أداء العمليات المصرفية الإسلامية للبنوك والنوافذ من حيث كفاءة العمليات. وكذلك الأمر بالنسبة لدراسة **Farid A. Sobhani, Maleha Murtaz** التي استخدمت 25 نافذة إسلامية في البنوك التقليدية ببنغلاديش كعينة قصد تقييم دورها وامتنانها الشرعي اعتمادا على المنهج الإحصائي بأسلوب الاستبيان والملاحظة.

- هدفت كل من دراسة رفيق وساعي محمد البشير إلى تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بالجزائر، مع دراسة تطبيقية على بنك الخليج خلال الفترة 2011-2014، واعتمدتا على المنهج الوصفي التحليلي لأهم البيانات والإحصاءات المجمعة من التقارير السنوية للبنك. غير أن دراسة ساعي تميزت باتباع منهجية IMRAD للبحث العلمي.

أما حيث النتائج المتوصل إليها، فنجد أن:

- جميع الدراسات اتفقت على الإقرار بجواز وشرعية العمل بالنوافذ وأنه لا مانع منها طالما ساهمت في نمو الصناعة المصرفية الإسلامية، بشرط الالتزام بالضوابط الشرعية، وأن فتحها بالبنوك هو خطوة أولى أو نواة للتحويل في المصرفية نحو الإسلامية، باستثناء دراسة نجيب سمير خريص التي ركزت على الجانب الشرعي أكثر من الاقتصادي وافترضت أن للنوافذ أثر سلبي على المصرفية الإسلامية لان الدافع الرئيسي وراء فتحها هو تحقيق الربح وزيادة الحصة السوقية بغض النظر عن البعد الشرعي والبحث عن المال الحلال ومحاربة الربا ، ولذلك أقرت بأنها غير جائزة شرعا، تعارض مقاصد الشريعة وتمثل تهديدا للصيرفة والبنوك الإسلامية. بينما ردت دراسة **Farid A. Sobhani, Maleha Murtaz** عن هذا التوجه بأنه لا يجب أن تعامل النوافذ على أنها تحد لتطوير النظام المالي الإسلامي كونها تفتح في بنوك عملاقة قد لا تستطيع البنوك الإسلامية مجابتها، بل العكس فالنوافذ تعزز التمويل الإسلامي كلما كان أداؤها جيدا، ولا يجب أن تثبط البنوك التقليدية عن تقديم الخدمات الإسلامية.

- اتفقت معظم الدراسات أيضا على أهمية وجود هيئة للرقابة الشرعية تتولى الإشراف على أعمال النافذة، وضرورة تأهيل الكوادر البشرية التي تؤمن بمبدأ الصيرفة الإسلامية للزيادة من مصداقية النوافذ. وأضافت دراسة قمومية بأن التحول يتطلب خطة محكمة مرفقة بجدول زمني.

- نتائج الدراسات الأجنبية كانت تطبيقية أكثر من الدراسات العربية نظرا لأقدمية البنوك محل الدراسة في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي، وتميزت باستخدام المناهج الإحصائية في دراسة دوافع توجه البنوك نحو النموذج الإسلامي وتقييم كفاءتها، حيث بينت دراسة Hisham Yaacob أن السبب الرئيسي الذي يدفع بالبنوك إلى التوجه نحو العمل المصرفي الإسلامي هو الضابط الديني الذي يميز العملاء والمخاطر المنخفضة مع ارتفاع الأرباح التي تميز البنوك الإسلامية. وبينت دراسة Chenguel Mohamed Bechir أن استخدام المنتجات الإسلامية يزيد من أداء البنوك التقليدية.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

- اتفقت كل من دراسة قمومية ورقيق على وجود إمكانية لتحول البنوك الجزائرية نحو المصرفية الإسلامية عبر فتح النوافذ، مع ضرورة سن قوانين وتنظيمات تؤطر العمل المصرفي الإسلامي.
- اتفقت كل من دراسة قمومية ورقيق وساعي محمد البشير على أن الصيغ المعتمدة في النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية تقتصر على المراجعة والسلم وقرض الإيجار Leasing، وأن بنك الخليج هو البنك الوحيد في الجزائر الذي لديه نافذة إسلامية.

ثانيا- الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية:

بعد استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة نجد أن دراستنا تتفق معها في موضوعها الرئيسي وهو النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، وتتشابه مع جل الدراسات السابقة في جانبها النظري، الذي اعتمدنا فيه على المنهج الوصفي لوصف كل ما يتعلق بالنوافذ الإسلامية من تعريف وخصائص وشروط فتح ومتطلبات ودوافع و..... أما من الناحية التطبيقية فهي أقرب لدراسة كل من رقيق وساعي من حيث دراسة حالة النوافذ الإسلامية في بنك تقليدي جزائري، واعتمادنا على المنهج التحليلي لأهم الإحصائيات التي توفرها التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة. وهي:

- بينما اقتصرَت الدراسات السابقة على بنك الخليج فقط كدراسة الحالة شملت دراستنا جميع البنوك التي تتوفر على نافذة إسلامية، وبالتالي لدينا ثلاث بنوك وهي بنك الخليج وترست بنك وبنك الإسكان
- بينما اقتصرَت الفترة الزمنية للدراسات السابقة على السنوات 2011-2014، اهتمت دراستنا بتطور التمويل الإسلامي المقدم من النوافذ في البنوك محل الدراسة منذ فتحها للنافذة الإسلامية أي منذ 2007 بالنسبة لبنك الخليج و2014 و2015 لكل من بنك الإسكان وبنك ترست على الترتيب، وبالتالي تكون دراستنا محدودة بالفترة 2007-2018 ويحدنا في ذلك ما توفره التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة في ظل انعدام التواصل المباشر مع النوافذ مع الأزمة التي يمر بها البلد.
- مقارنة التمويل الإسلامي المقدم من النوافذ محل الدراسة مع التمويل التقليدي فيها ومع مثيلتها في البنوك الإسلامية وباقي البنوك الذي يظنها الجهاز المصرفي الجزائري ككل.

خلاصة الفصل الأول

إن توجه شريحة كبيرة من المجتمع إلى الصيرفة الإسلامية فرض على البنوك التقليدية الدخول إلى هذا السوق وذلك بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك وفروعها من أجل استقطاب المتعاملين وبعد

سردنا في هذا الفصل مفهوم ونشأة النوافذ الإسلامية وكذلك تعرضنا إلى خصائص وشروط فتحها بالبنوك التقليدية وتعرضنا كذلك إلى دوافع وأسباب فتحها وعرض الخدمات والمنتجات الإسلامية المقدمة من طرفها وأخيرا تطرقنا إلى آراء الاقتصاديين والإسلاميين حولها وكان هذا كله في المبحث الأول، أما المبحث الثاني عرضنا فيه أهم الدراسات السابقة حول الموضوع وباللغتين العربية والانجليزية، وقمنا بتحليلها وتبين أوجه الاتفاق والاختلاف فيما بينها لتتوصل أخيرا لأهم ما يميز هذه الدراسة عنها.

الفصل الثاني

تمهيد

قامت الجزائر بفتح المجال للصيرفة الإسلامية لتكون جزء من نظامها المصرفي منذ أن سنت قانون النقد والقرض 90-10 الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية في الجزائر، فكانت أول تجربة هي بنك البركة في بداية التسعينات ثم بنك السلام في 2008. كما سمحت السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك الخاصة التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في نفس الوقت الذي تقدم خدماتها المصرفية التقليدية، عبر آلية النوافذ الإسلامية. والبنوك التي خاضت هذه التجربة في الجزائر هي ثلاثة: بنك الخليج الجزائر AGB، بنك ترست TBA، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث تشخيص وتقصي واقع نشاط هذه النوافذ بالاعتماد على المعلومات الموجودة في الدراسات السابقة والمواقع الالكترونية والتقارير المالية الخاصة بالبنوك الثلاثة، بغية جمع أرقام تخدم الموضوع خاصة بحجم التمويلات الإسلامية في البنوك محل الدراسة ومقارنتها بتلك التي في القطاع المصرفي بالجزائر. كما نشير إلى أبرز المعوقات والتحديات التي تعترض النوافذ الإسلامية في الجزائر في سبيل تنمية نشاطها وتطوير حصتها السوقية ومتطلبات تفعيلها. وذلك من خلال المباحث التالية:

✓ المبحث الأول: الطريقة والأدوات

✓ المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج عمل النوافذ الإسلامية في البنوك محل الدراسة

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

سنستطرق في هذا المبحث إلى بيان البنوك محل الدراسة والخدمات المالية المصرفية الإسلامية التي يقدمونها عبر نوافذهم، لنحدد بعدها متغيرات الدراسة وطريقة جمع المعطيات ومعالجة بيانات الدراسة، لنصل إلى تلخيص المعطيات المجمعة ذات الصلة الموضحة لعلاقة حجم نشاط النوافذ المصرفية الإسلامية بالبنوك محل الدراسة، ومقارنتها بالنشاط المصرفي في الجزائر.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة

عمليا البنوك التي تقدم خدمات مالية إسلامية وفق آلية النوافذ الإسلامية هي ثلاثة بنوك خاصة أجنبية، بدأت نشاطها في ظل عدم وجود قانون ينظم الصيرفة الإسلامية. وتتمثل في بنك الخليج الجزائر، ترست بنك وبنك الإسكان للتمويل والتجارة، ولذلك أخذناها كمجتمع لدراستنا. لكن وجراء تدهور أسعار البترول ووقوع أزمة مالية منذ سنة 2015، وبعدها الأزمة السياسية ومعظم الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي وتخلفه وعدم ثقة الأعوان الاقتصاديين في الحكومات السابقة والتزام معظم الأعوان الاقتصاديين بأحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا، حاولت الحكومة الجديدة باستقطاب وامتنصاص هاته الكتلة من السوق الموازية عن طريق طرح نظام مالي جديد ينظم ويعالج الصيرفة الإسلامية كخطوة أولى بدل الاستدانة أو طبع النقود، نحو الإصلاح المصرفي. وهو ما جعل البنوك العمومية تخوض غمار هذه التجربة عبر فتح نوافذ إسلامية.

أولا- الإطار القانوني للنوافذ الإسلامية في الجزائر

التأطير القانوني للصيرفة الإسلامية جاء بداية من خلال النظام رقم 18-02 والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الصادر في الجريدة الرسمية نهاية عام 2018، كأول خطوة قانونية ملموسة لتأطير المنتجات التشاركية، ويهدف إلى ضبط القواعد المتعلقة بممارستها. لكنه سرعان ما ألغي عبر النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية¹.

1- النوافذ الإسلامية حسب النظام رقم 20-02

يعرف النظام رقم 20-02 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية بأنها عمليات تلقي الأموال وتوظيفها في التمويل والاستثمار والتي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد. وتتمثل منتجاتها في المراجعة والسلم

¹ - النظام رقم 20-02 المتعلق بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، المؤرخ في 15 مارس 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 16 الصادرة في 24 مارس 2020.

والمشاركة والاستصناع والمضاربة والإجارة والودائع في حسابات الاستثمار وحسابات الودائع. ويشمل النظام عدة نقاط أهمها:

- يشترط على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات إسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية، وأن تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وآجال إرسال التقارير التنظيمية.
- يخضع تسويق المنتجات السابقة إلى طلب ترخيص مسبق من بنك الجزائر. وقبل تقديم الطلب يجب أن يحصل على شهادة المطابقة من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء لصناعة المالية الإسلامية. وطلب الترخيص يكون في ملف يتكون من:

- شهادة المطابقة لأحكام الشريعة تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

- بطاقة وصفية للمنتوج

- رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية طبقاً لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

- الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.

- يجب على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية تتكون من 03 أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، ومهامها مطابقة المنتجات للشريعة الإسلامية.

وشباك الصيرفة الإسلامية هو هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصرياً بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية. ويشترط فيه:

- أن يكون مستقلاً مالياً عن الهياكل الأخرى، مع الفصل الكامل بين المحاسبة خاصة بالشباك ومحاسبة الهياكل الأخرى للبنك.

- يجب أن تكون حسابات زبائن الشباك مستقلة عن باقي حسابات زبائن الهياكل الأخرى. وتضمن الاستقلالية من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصرياً لذلك.

- يجب أن تعلم زبائنهم بجدول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تنطبق عليهم، وإعلام المودعين خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول طبيعة حساباتهم.

2- الواقع العملي للنوافذ الإسلامية في الجزائر:

بخلاف البنوك الثلاثة محل الدراسة، وبعد التأطير القانوني لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حاولت العديد من البنوك العمومية ممارسة هذا النشاط. حيث أكد الوزير المنتدب المكلف بالإحصائيات والاستشراف، بشير مصيطفى أن مستقبل المصارف المالية الإسلامية في الجزائر "رائد وواعد"، مشيراً إلى وجود إرادة سياسية من أعلى السلطات لتطويره. وأوضح لدى افتتاحه أشغال الملتقى الدولي المنظم بجامعة تيبازة حول "مستقبل المالية

الإسلامية في ظل التطورات المعاصرة في الجزائر" أن مخطط الحكومة المصادق عليه مؤخرا من طرف البرلمان بغرفتيه يحتوي لأول مرة في تاريخ الجزائر على فصل كامل مخصص للصيرفة الإسلامية، وهي رؤية للحكومة "آفاق 2035". وتقضي رؤية الحكومة بالعمل على ملف التجديد الاقتصادي والمالي الذي سيخصص فيه (ملف التجديد المالي) نصيب مهما للصيرفة الإسلامية في إطار إصلاح القطاع المصرفي والبنكي بعد تعديل الإطار التشريعي. ويسمح الإطار التشريعي، موضوع عمل الحكومة، بتشجيع الخواص على الاستثمار في قطاع البنوك وولوج مصارف عالمية إسلامية السوق الجزائرية وكذا تحفيز البنوك الجزائرية العمومية على توفير منتجات وفقا لآليات الصيرفة الإسلامية، حسب السيد مصيطفي. كما ستسمح سياسة التجديد الاقتصادي والمالي "آفاق 2035" التي تنتهجها الحكومة بالرفع من نسبة النمو الاقتصادي الوطني الحالية المقدّر ب 1.8 إلى 6 بالمائة¹.

كما كشف المدير العام لكتاب بنك السيد رشيد مترف في تصريح للموقع الإخباري لتلفزيون الجزائري يوم 2020/07/19 أن بنكه سيكون من بين البنوك العمومية التي ستطلق منتجات الصيرفة الإسلامية بعد الموافقة النهائية لبنك الجزائر لملفه مضيفا أن الصندوق الوطني لتوفير والاحتياط كانت له تجربة خاصة منذ سنتين في صيغة التمويل الإسلامي في مجال السكن وأوضح السيد مترف أن بنكه باعتباره بنكا متخصصا أكثر في مجال السكن سيقدّم للجزائريين صيغ بنكية في مجال التمويل البنكي الإسلامي لشراء سكنات جديدة أو قديمة وأضف المتحدث أن كتاب بنك سيطلق البيع بالإجارة لسكنات تنتهي بالتمليك وهي صيغة التمويل البديلة وبدون فوائد، يقتني من خلالها البنك السكن الذي يختاره الزبون ويمنحه إيه في صيغة إيجار مقابل دفع مبلغ الإيجار².

أما عمليا فإن البنك الوطني الجزائري هو الأول في البنوك العمومية الذي يتحصل على شهادة المطابقة الشرعية لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، حيث وافقت الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، يوم الأحد 2020/08/02، على منح شهادة المطابقة الشرعية للبنك الوطني الجزائري (أنظر الملحق رقم 01). وحسب وكالة الأنباء الجزائرية نقلا عن بيان المجلس الإسلامي الأعلى، فإن الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية تواصل دراسة الملفات المدرجة في جدول أعمالها بشكل معمّق لمنح شهادات المطابقة الشرعية لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية لمؤسسات بنكية ومالية أخرى³.

وجدير بالذكر أن تنصيب هذه الهيئة تمّ يوم 01 أفريل 2020 الماضي على مستوى المجلس الإسلامي الأعلى، أين أوكلت لها مهمة دراسة الملفات التي وردت إليها من طرف المؤسسات البنكية والمالية التي تعتمز إدخال هذا النوع من المنتجات في خدماتها المصرفية. كما سيشعر البنك الوطني الجزائري في تسويق تسعة منتجات

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، مستقبل المصارف المالية الإسلامية في الجزائر "رائد وواعد"، <http://www.aps.dz/ar/economie/83944-2020-02>، 18:06، 2020/08/04، 18-15-00-03

² - التلفزيون الجزائري، تصريح المدير العام لكتاب بنك ، <https://www.entv.dz> ، 18:40، 2020/08/04

³ - البنك الوطني الجزائري يتحصل على شهادة المطابقة الشرعية لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، بقلم معين تيت، <https://www.ennaharonline.com> ، 04/08/2020، 19:15.

في إطار اعتماد وتعزيز العمل بالصيرفة الإسلامية بعد حصوله على ترخيص من بنك الجزائر ويتعلق الأمر حسب بيان هذه المؤسسة المالية بكل من حساب الصك الإسلامي، والحساب الجاري الإسلامي وحساب الادخار الإسلامي وحساب الادخار الإسلامي (الشباب) وحساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد والمراجحة العقارية والمراجحة للتجهيز والمراجحة للسيارات والإجارة. وستتيح هذه المنتجات الجديدة التي سيتم طرحها في الأسواق للزبائن الخواص والمتعاملين الاقتصاديين منح قروض بنكية ومنتجات مصرفية إسلامية جديدة تكمل مجموعة المنتجات المصرفية التقليدية المسوقة¹. ونقلا عن الوزارة الأولى، فقد قام السيد عبد العزيز جراد يوم 2020/08/04 بإعطاء إشارة انطلاق الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري².

ومما سبق نلاحظ أن أكبر البنوك العمومية قد سارعت إلى طرح منتجات إسلامية في السوق المالية لدفع عجلة الاقتصاد وزيادة النمو في ظل تراجع دورة الاقتصاد جراء الجائحة الصحية كوفيد 19. ونستنتج في الأخير واعتمادا على الإجراءات السابقة وصدور قوانين تنظم الصيرفة الإسلامية وقابلية الشريحة العظمى لها، يمكن القول أن مستقبل المصارف المالية الإسلامية في الجزائر "رائد وواعد".

ثانيا- نشأة وتأسيس البنوك محل الدراسة

1. بنك الخليج الجزائر " AGB "

وهو بنك ينتمي إلى الجمع المصرفي - كيبكو- الذي يشرف عليه ابن أمير دولة الكويت وله فروع عديدة على مستوى دول العالم وله اشتراكات أيضا مع بنك سوريا والخليج وبنك الخليج المتحد والبنك الأردني الكويتي الذي يملك 75 فرعا في عمان وعمره أكثر من 35 سنة في القطاع المصرفي، هذا إلى جانب مصرف بغداد وشركة الخليج المتحد للخدمات المالية وشركة بنك الخليج المتحد للأوراق المالية وبنك تونس العالمي وبنك برقان وغيرها³.

وافتح بنك الخليج بالجزائر في 15 ديسمبر 2003م من طرف ثلاثة بنوك كبرى وهي بنك برقان، البنك الأردني الكويتي والبنك الدولي التونسي، إشراف الشركة الكويتية القابضة كيبكو (KIPCO)⁴. ولقد أسس بنك الخليج الجزائر في شكل مساهمة، وقد وافق عليه بنك الجزائر كبنك تجاري طبقا للقرار رقم 03/03⁵، وبعدما تأسس البنك في 2003 افتتح 08 فروع، ولديه الآن 57 وكالة في التراب الوطني، وبنك الخليج الجزائر هو بنك

¹ - قروض إسلامية بداية من الأسبوع المقبل في البنوك الجزائرية <https://www.job-educ.com> ، 04/08/2020

² - صفحة الوزارة الأولى الجزائري، 04/08/2020 <https://www.facebook.com/pm.gov.dz/posts/740267963183910>، 19:50.

³ - فوزي محيريق، وآخرون، مستويات إثبات كفاءة النشاط المالي للنفاذة الإسلامية في بنك تقليدي دراسة حالة في بنك الخليج، ورقة بحثية ملتقى الرباط الدولي الرابع للمالية الإسلامية، الرباط، 2018، ص 6.

⁴ - GULF Bank Algeria, **Rapport Annuel 2013**, p07, <https://www.agb-bank.com/PDF>.

⁵ - GULF Bank Algeria, **Rapport Annuel 2013**, op.cit, p52.

أجنبي مستثمر بالجزائر برأسمال يقدر ب: 6.500.000.000 دينار جزائري موزع على ثلاثة بنوك ذات سمعة عالية في المجال البنكي وهي:¹

- 60 % من طرف بنك Burgan Bank
- 30 % البنك التونسي الدولي Tunis International Bank
- 10 % البنك الأردني الكويتي Jordan kuwait Bank

وبنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري يمارس اليوم نشاطا اقتصاديا ومصرفيا ويسعى لان يكون كفاءة عالية وجودة كبيرة، ومنذ تأسيسه وهو يلتزم بتقديم خدماته المختلفة في مجالات التمويل البنكي والضمانات وغيرها، لمختلف الشركات والأفراد من خلال تقديم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية، وهي تلك المنتجات المتعارف عليها في البنوك الأخرى ولكن بطرق أكثر حداثة وعصرية. كما يقدم البنك منتجات تتوافق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية وهي ميزة للبنك جعلته يدخل السوق البنكية الجزائرية من بابها الواسع.

2. ترست بنك الجزائر:²

يعد ترست بنك الجزائر من أهم البنوك الخاصة التي تنشط محليا فرغم قصر فترة عملها إلا أنها اكتسبت مكانة هامة، وهو عضو في (LTD GROUP، NEST INVESTMENTS HOLDING) التي تتخذ قبرص مقرا لها حيث أغلبيتها ملك لأفراد الأسرة "أبو نخل" حيث تستثمر المجموعة المذكورة سابقا، في مجموعة من الصناعات، بما في ذلك الخدمات المصرفية أو المالية والتأمين وإعادة التأمين والتطوير العقاري والصناعة والسياحة. المجموعة موجودة من خلال شبكتها الفرعية في (22) دولة بما في ذلك: الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية إسبانيا، إنجلترا، قطر، لبنان، فلسطين، المملكة العربية السعودية،... الخ. بالإضافة إلى ترست بنك الجزائر، تعزز (LTD GROUP، NEST INVESTMENTS HOLDING) وجودها في الجزائر من خلال 05 شركات أخرى وتتكون من ترست الجزائر للاستثمار، ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين، الصناعات الائتمانية، ترست العقارية، ومركز التجارة العامي الجزائر.

أما بالنسبة لترست بنك الجزائر (TBA)، هو بنك يرأس مال خاص يخضع للقانون الجزائري بدأ النشاط في أبريل 2003 برأسمال أولي قدره 750 مليون دينار جزائري، تم زيادته في سنة 2012، ليصل إلى 13 مليار دج. وأكثر من 50% من رأسمال بنك ترست الجزائر تحتفظ به:

- شركة الثقة الجزائرية للاستثمار.
- شركة المعترين الأردنيين القابضة.

¹ - GULF Bank Algeria, **Rapport Annuel 2018**, P25/26, <https://www.agb-bank.com/PDF>.

² - Trust Bank, <https://www.trustbank.dz/index.php/2015-04-11-19-56-06/presentation>
2020/07/05

واثنان من أغلبية المساهمين الثلاثة (الذين يمتلكون أكثر من 10% من رأس المال) هم شركات بموجب القانون الجزائري:

- شركة ترست الجزائر للاستثمار.
- ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين.

ويعد مجلس الإدارة توجهات نشاط البنك ويضمن تنفيذها، بحيث يرأس هذا المجلس غازي كامل أبو نخل ويتألف من 05 خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة، حيث ينقسم مجلس الإدارة كما يلي:

الجدول رقم: (01/02) تكوين مجلس الإدارة لترست بنك الجزائر

- الرئيس	- غازي كامل أبو نخل
نائب الرئيس	- الشيخ ناصر بن علي آل ثاني
عضو	- جمال كامل أبو نخل
عضو: القابضة للاستثمار الأردن	عبد الله بارج
عضو تراست دولية قبرص	كامل غازي أبو نخل

المصدر: تراست بنك الجزائر: <https://www.trustbank.dz/index.php/2015-04-11-19-56-06/presentation> 2020/07/05.

ويمثل الإدارة العامة السيد بوليد جنت جامل، المدير العام ويعتبر ترست بنك كبنك عالمي ويتبع لسياسات التحديث والتطوير العالمية، يسعى ترست بنك الجزائر إلى الحفاظ على وفائه بالتزاماته تجاه عملائه فيما يتعلق بتحسين جودة خدمته وتنويع مجموعة منتجاته، في هذا الصدد، استثمرت في السنوات الأخيرة في نشر مجموعتها من المنتجات الالكترونية، "الخدمات المصرفية عن بعد" وكذلك في تسويق المنتجات الخاصة بالهامش.

ولديه حوالي 20 وكالة تشغيلية، تغطي شبكة المدن الرئيسية في البلاد في المناطق الوسطى والشرقية والغربية، يتم الاحتفاظ بمعدل افتتاح قدره خمس (05) وكالات سنوية ليصل إلى 40 فرعاً في عام 2019.

الجدول (02/02): توزيع وكالات ترست بنك الجزائر.

وكالات ترست بنك الجزائر	المشاريع الافتتاحية الأخرى بما في ذلك:
- بسكرة	- قسنطينة
- باتنة	- ورقلة
- سطيف	- بلدية بئر توتة

- عين مليلة	- العلمة
- بجاية	- شلف
- عنابة	- الوادي
- سكيكدة	- بشار
- برج بوعريش	
- بلعباس	
- بويرة	
- مستغانم	
- وهران	
- تلمسان	
- تقرت	
- جزائر (09 وكالات)	

المصدر: ترست بنك الجزائر: <https://www.trustbank.dz/index.php/2015-04-11-19-56-06/presentation>, 2020/07/05.

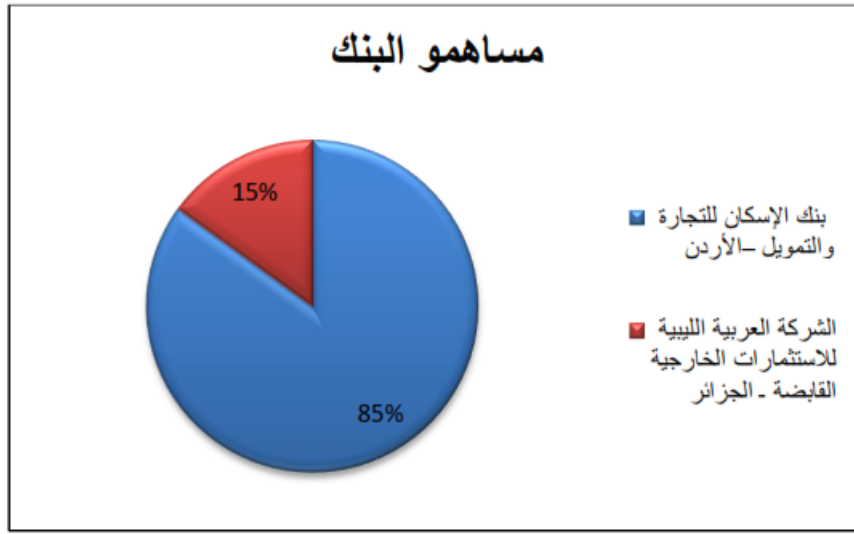
3. بنك الإسكان للتجارة والتمويل:

بنك الإسكان للتجارة والتمويل بالجزائر هو شركة مساهمة تابعة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل في الأردن، تمت الموافقة على تأسيسه من طرف مجلس النقد والقرض الجزائري في أكتوبر عام 2003 يتواجد مقره الاجتماعي بـ 16 شارع أحمد واكد دالي إبراهيم الجزائر، والمقيد بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 02ب 0021864، بتاريخ 2003/03/26.

بدأ يزاوّل نشاطه برأس مال يبلغ 10 مليار دينار جزائري وكانت حصة بنك الإسكان للتجارة والتمويل بالأردن تبلغ 61.17% ولاحقا تم رفع حصته إلى أن أصبحت 85% في العام 2014 و 15% لشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية القابضة - الجزائر، ولديه 7 وكالات¹. وأصبحت تركيبة رأس المال كالتالي:

¹- housingbankdz, , Rapport Annuel 2015,p04, www.housingbankdz.com,PDF.

الشكل (01/02): التوزيع النسبي لرأس المال في بنك الإسكان



المصدر: التقرير المالي لسنة 2015، ص 02.

وتتمثل فروع البنك في:

- فرع البليدة (102): 61 شارع العربي تبسي-البليدة-الجزائر.
- فرع وهران (103): تعاونية الباهية، حي السلام -وهران-الجزائر
- فرع دار البيضاء (105): 95 شارع محمد خميسي -دار البيضاء-الجزائر.
- فرع سطيف (104): 20 شارع أول نوفمبر 1954 -سطيف-الجزائر.
- فرع بجاية (106): 20 شارع أول نوفمبر 1954 -سطيف-الجزائر.
- فرع قسنطينة (107): شارع للوش، حمو بالحاج مصطفى، سيدي مبروك - قسنطينة-الجزائر.

الشكل رقم (02/02): الهيكل التنظيمي لإدارة الخدمات الإسلامية ببنك الإسكان



المصدر: رئيس دائرة الخدمات الإسلامية لبنك الإسكان

ثالثاً-المنتجات الإسلامية المقدمة عبر نوافذ البنوك محل الدراسة

1. بنك الخليج الجزائر الـ"AGB"

يقدم بنك الخليج الجزائر عبر نافذته للمنتجات المصرفية الإسلامية خدمات ومنتجات موجهة إلى ثلاث فئات من العملاء، فئة الأشخاص (Particular) وفئة المهنيين (Professionnel)، وفئة الشركات (Entreprise) ونفصل ذلك كالآتي: ¹

1-1. خدمات مصرفية: يقدم البنك خدمات عديدة للفئات الثلاثة كالخدمات الرقمية والتوظيف والتمويل.

وتتمثل الخدمات الرقمية في كل من:

¹ <https://www.agb-bank.com>

✓ خدمة اون لاين AGB : وهو خدمة مصرفية عن بعد متوفرة في إصدار محمول يمكن تنزيله

من Google Play وإصدار ويب لتزويدك بمجموعة واسعة من الخدمات المصرفية مجاًناً

✓ خدمة الرسائل القصيرة: تتيح AGB خدمة الرسائل القصيرة لجميع العملاء، والتي تتيح لأي

صاحب حساب مصرفي في AGB تلقي رسائل SMS في الوقت الفعلي، لإبلاغهم بجميع المعاملات

التي تتم على حساباتهم المفتوحة لدى AGB. ويستخدم البنك هذه الخدمة أيضاً لإطلاع عملائه على

بعض التغييرات وتعديل الشروط المصرفية وفتح فروع جديدة وما إلى ذلك.

✓ خدمة البريد: تجعل AGB خدمة البريد متاحة لجميع العملاء، مما يسمح لأي صاحب حساب

مصرفي AGB بتلقي رسائل بريد إلكتروني لإعلامهم بجميع العمليات التي تتم على حساباتهم المفتوحة

مع AGB. وتستخدم AGB هذه الخدمة أيضاً للاطلاع عملائها عند تغير الظروف المصرفية، أو

عند فتح فروع جديدة

✓ بالإضافة إلى المعاش الفردي للمهنيين والتأمين المصرفي

2-1. المنتجات التمويلية: وتشمل كل من:

➤ **تمويلات للمستهلكين:** وهي منتجات مقدمة إلى الأفراد، وتكون على شكلين:

✓ المراجعة سيارات:

✓ المراجعة تسهيلات: هي وهو عقد تمويل يشمل اقتناء وبيع سلع معدات جديدة للاستخدام المنزلي المصنعة

أو المجمعة في الجزائر بسعر التكلفة بالإضافة إلى هامش ربح معروف متفق عليه بين بنك الخليج الجزائر

والعميل

➤ **مهنة PROLINE** مخصصة للمهنيين، وتشمل كل من:

✓ تسبيق على المخزون بصيغة السلم: وهو بيع يقوم فيه البنك بتقديم الثمن وتأخير استلام البضاعة

المشترية.

✓ اقتناء المعدات مراجعة: أي بيع الشيء بثمن شرائه من البائع الأول مع هامش ربح معلوم ومتفق عليه.

➤ **منتجات لتمويل المؤسسات والمهنيين:** وتظم:

✓ **المراجعة القصيرة الأجل:** لتمويل مخزون المنتجات النهائية المقتناة من موردين محليين وأجانب، من

الناحية العملية، هي معاملة ثلاثية بين المشتري النهائي (العميل) البائع الأولي (المورد) والبائع

الوسيط الذي ينفذ أمر الشراء (AGB)، حيث يقوم AGB بشراء البضائع نقداً بناءً على طلب

العميل وإعادة بيعها للعميل عن طريق إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقاً إلى سعر الشراء

✓ **السلم:** وهو تمويل قصير الأجل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية يهدف إلى تمويل مخزون المنتجات

النهائية التي يتم الحصول عليها من الموردين المحليين والأجانب. والسلم هي عملية بيع مع التسليم

المؤجل للبضائع، وتعمل AGB كمشتري نقدي للبضائع التي سيتم تسليمها إليها لاحقاً،

وبالتالي، سترسل AGB طلبًا إلى عملائها بكمية البضائع بقيمة وفقًا لاحتياجات هذا الأخير وستفرض عليه في نفس الوقت بموجب عقد توكيل لبيع نفس البضائع لأشخاص آخرين. يتعهد البائع بتحصيل ودفع مبلغ البيع للبنك في الموعد النهائي المحدد بالسعر بما في ذلك الهامش على النحو المنصوص عليه في العقد.

✓ **المراجعة استثمار:** وهو تمويل متوسط الأجل وفقًا لمبادئ الشريعة للمهنيين لاحتياجات أنشطتهم من اقتناء معدات الإنتاج وموارد الأشغال العامة وسائل النقل

3-1. من جانب التوظيف أو الموارد: يوفر البنك:

➤ لمتعامله من الأفراد:

✓ **مدخرات تشاركية:** في حساب توفير AGB المقوم بالدينار، ويمكن لهذا الحساب تسجيل عمليات السحب والإيداع نقدًا، ويصدر البنك لصاحب الحساب أو ممثله القانوني دفترًا يتم فيه تسجيل جميع المعاملات. ويتم احتساب المكافأة لحساب التوفير التشاركي على أساس المساهمات في الدخل الناتج عن استثمارات البنك في التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية

✓ **بطاقات مصرفية وطنية للتوفير:** وهي بطاقة التوفير ووسيلة عملية وآمنة للسحب تتيح للعميل الحصول على جميع الأموال المتاحة في حساب التوفير الخاص به

➤ بينما يتيح للمهنيين والمؤسسات كل من:

✓ **قسائم نقدية تشاركية:** وهي شكل من أشكال الاستثمار لأجل. في مقابل إيداع لفترة محددة تتراوح بين 03 و 24 شهرًا، يتلقى صاحبها تعويض متغير يتم دفعه بمرور الوقت.

✓ **ودائع لأجل تشاركية:** وهي وديعة توضع في البنك لفترة محددة تتراوح بين 03 و 24 شهرًا، يتحصل خلالها العميل على تعويض متغير على أساس المنتجات الناتجة عن عمليات التمويل والاستثمار المتوافقة مع الشريعة، مثل المراجعة، السلم، إلخ. ويختلف معدل المشاركة لهذه المنتجات حسب المدة على أساس معدل التوزيع المعروض في شروط البنك المعمول بها.

2. ترست بنك الجزائر: ويقدم المنتجات التالية¹:

1.2. البيع بالتقسيط: حيث يمول شراء المعدات أو البضائع، سواء محليًا عن طريق الدفع المباشر إلى المورد، أو عن طريق الإستيراد بفتح خطاب الاعتماد المرحل بتمويل بالتقسيط أو خصم مستندي يدفع عن طريق تمويل البيع بالتقسيط.

2.2. تمويل السلم: أي "الدفع المسبق للتسليم الآجل"، ويتميز هذا التمويل بأنه يجعل من الممكن تقديم الأموال مباشرة إلى العميل، ويضع البنك نفسه كمشتري ويمنحه موعدًا نهائيًا لتسليم البضائع

¹ - Rapport Annuel 2018, P40, PDF.

المشترأة، ويستمر العميل في التعامل بشكل طبيعي مع عملائه العاديين مع خصوصية القيام بذلك نيابة عن البنك. وفي الوقت المتفق عليه بين الطرفين، يقوم العميل ببيع البضائع بهامش ربح نيابة عن البنك .

3.2. توظيفات تشاركية: يقدم بنك ترست الجزائر شكلاً آخر من أشكال تقاسم الأرباح مع الهامش في شكلين الودائع التشاركية وشهادات الاستثمار. تحصل جميع أنواع الودائع على مكافآت نصف سنوية اعتماداً على ربحية التوظيف من جهة ومساهمة المودعين من جهة أخرى. وهذا يعني في أوائل يناير وأوائل يوليو من كل عام

4.2. التوفير التشاركي: يقدم بنك ترست الجزائر لعملائه من الأفراد شكلاً جديداً من المدخرات المحددة مع الهامش TAWFIR PARTICIPATIF وهو حساب استثماري للعملاء الراغبين في الاستثمار وتنمية ودائعهم . ويتم توزيع الأرباح كل ستة أشهر بعد مشاركتها في المشاريع التي بدأها TBA في إطار عمليات تمويل الهامش المحددة. وللعميل القدرة على طلب عمليات نقل دائمة من حساب chequing الخاص به إلى حساب TAWFIR PARTICIPATIVE الخاص به.

5.2. الثقة إيجار: تم إطلاق خدمة التأجير الإسلامي وفقاً لمبادئ الشريعة من خلال منتجه الجديد “TRUST IJAR” في 2018/06/17، وهو معاملة تجارية ومالية يتم إبرامها بشفافية بين العميل والبنك، باستخدام هامش ربح معروف ومتفق عليه منذ البداية. والمستفيدون هم الأشخاص الطبيعيين، المعنويين والمهن الحرة أما السلع المطلوب تمويلها فتشمل:

- ترست إجارة للنقل "TIT": وتشمل المركبات التجارية؛ مركبات النقل العام؛ مركبة نقل البضائع؛ المركبات السياحية؛ مركبات النقل الطبي؛
- ترست إجارة للأشغال العمومية "BTP": وتشمل آلات الأشغال العامة؛ معدات الرفع؛ معدات المناولة؛ معدات الأشغال العامة.
- الثقة للإجارة الطبية: "TIM" المساحات الضوئية، جداول الأشعة، التصوير بالرنين المغناطيسي، مقعد الأسنان، إلخ.....
- ترست إجارة للسيارات "TIA": وتشمل السيارات.
- ثقة للفلاحين "TF": وتشمل جميع المعدات الأخرى
- معدات ثقة إجارة "TIE": وتشمل جميع المعدات الأخرى

3. بنك الإسكان للتمويل والتجارة: تقوم النافذة الإسلامية لبنك الإسكان بتقديم تمويلات استغلالية تتراوح مدتها من شهر إلى أربعة أشهر وتقدم هذه التمويلات عن طريق المراجعة والسلام. كما يتعامل البنك بصيغة "الاستصناع" ولكنه لم يطبق فعلياً لحد الآن.

1.3. التمويل بالمراجحة: تقوم إدارة الخدمات الإسلامية بعملية المراجحة مع الأشخاص المعنويين فقط

ويقوم عقد التمويل بالمراجحة بين البنك والعميل على البنود التالية: (انظر الملحق رقم 02)¹

- ✓ موضوع العقد: يقوم العميل بقبول شراء البضاعة المبين نوعها ومقدارها وأوصافها ومكان وجودها
- في طلب الشراء مع الوعد المقدم منه شرائها.
- ✓ ثمن البيع وطريقة الدفع
- ✓ تعهدات العميل.
- ✓ تعهدات البنك.
- ✓ التأخير في السداد.

كما تقدم النافذة صيغة تمويل بالمراجحة خاصة باستيراد السلع في شكل اعتمادات مستندية.

2.3. التمويل بالسلم: تقوم إدارة الخدمات الإسلامية بعملية السلم مع الأشخاص المعنويين فقط

ويقوم عقد التمويل بالسلم بين السلم والبنوك والعميل على البنود التالية: (انظر الملحق رقم 03)²

- ✓ موضوع العقد: يلتزم العميل بموجب هذا العقد ثمن السلع المبينة في الفاتورة المرفقة أو القائمة المرفقة بهذا العقد والتي تعد جزءاً لا يتجزأ منه.

- ✓ رأسمال السلم: يدفع البنك إلى العميل ثمن السلعة المبينة في الفاتورة المرفقة بهذا العقد التي تعد جزءاً لا يتجزأ منه والذي يشار إليه برأسمال السلم ويعترف العميل دون رجعة بأنه تسلم من البنك رأسمال السلم.
- ✓ تسليم السلع: يلتزم العميل بتسليم السلع محل هذا العقد إلى البنك أو إلى أي شخص موكل من طرفه، بموجب عقد كتابي مضمي من الشخص المؤهل، ليستلمها لحسابه. ومهما يكن من أمر فإن تسليم وتسلم السلع يكون بموجب سند تسليم يذكر فيه بوضوح كمية مواصفات وقيمة السلع المستلمة والمسلمة.

- ✓ مكان تسليم السلع: المكان المتفق عليه لتسليم السلع حدد في مخازن العميل.
- ✓ تاريخ التسليم: يتم تسليم السلع في الأجل المنصوص عليه في الفاتورة المرفقة بالعقد.
- ✓ غرامات التأخير: تطلق غرامات التأخير في التمويل بالسلم بنفس الطريقة التي تطبق بها في التمويل بالمراجحة.
- ✓ التوكيل والعمولة: بعد تسلم البنك أو وكيله السلع موضوع هذا العقد، يمكن له أن يوكل العميل بيعها للغير لحسابه وفق الشروط المنصوص عليها في عقد الوكالة بالبيع الذي سيبرم حينئذ، وتعتبر يد الوكيل أمانة.

3.3. التمويل بالاستصناع: تقوم إدارة الخدمات الإسلامية بعملية الاستصناع مع الأشخاص المعنويين فقط

ويقوم عقد التمويل بالاستصناع بين البنك والعميل على البنود التالية³: (انظر الملحق رقم 03)

¹ - وثائق مرسله من السيد مدير إدارة الخدمات الإسلامية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر -

² - وثائق مرسله من السيد مدير إدارة الخدمات الإسلامية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر -

³ - وثائق مرسله من مدير إدارة الخدمات الإسلامية لبنك الإسكان، الجزائر العاصمة.

- ✓ موضوع عقد التمويل بالاستصناع: يقوم الصانع بصنع المصنوعات المبينة في القائمة المرفقة بالعقد ومن ثم يبيعها للطرف الثاني وهذا بناء على طلب التمويل المقدم من قبل المستصنع.
- ✓ المواد الأساسية لعقد التمويل بالاستصناع: وتبين حقوق والتزامات طرفي المعاملة.

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطياتها

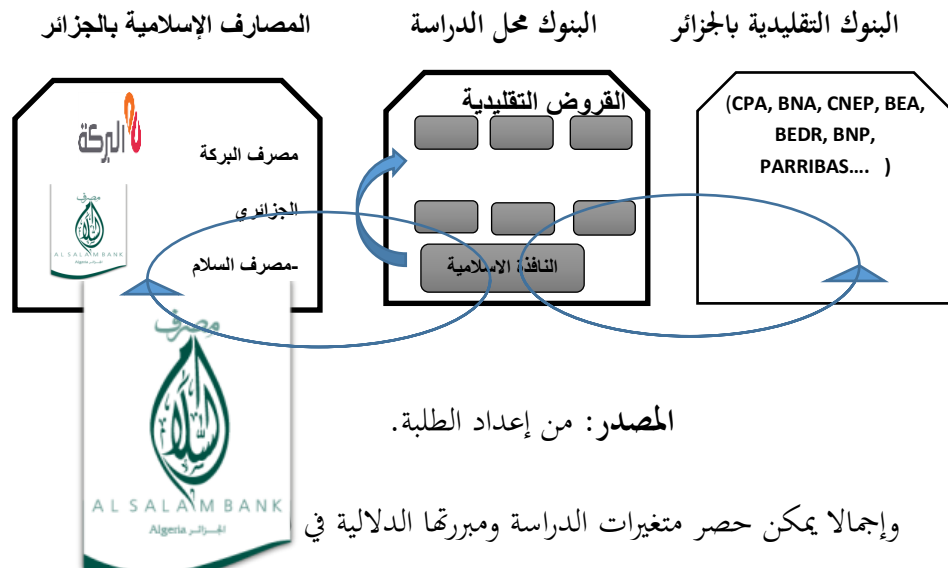
أولاً- متغيرات الدراسة

ترتكز دراسة الموضوع على تقييم العمل بآلية النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، وإن كنا نعتقد أن نجاح النافذة الإسلامية ليس هدفا في حد ذاته بل إن النجاح الذي يمكن أن يحققه النوافذ يعد مؤشرا حقيقيا على إمكانية فتح فروع مستقلة لها أو تحويل وكالات إلى فروع تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ولذلك حاولنا أن نقترح مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن توضح نجاح النافذة الإسلامية على عدة مستويات كالآتي:

- حجم التمويلات بالنافذة على مستوى كل بنك محل الدراسة مقارنة بنشاطاته التقليدية.
- إجمالي حجم التمويلات للنافذة الإسلامية إلى حجم النشاط المصرفي الاسلامي.
- تقدير حجم التمويلات للنافذة مقارنة بحجم النشاط المصرفي ككل.

ويمكن توضيح ذلك في الشكل الآتي:

الشكل رقم(02/03): متغيرات دراسة نشاط النوافذ الإسلامية للبنوك محل الدراسة ومقارنتها بالمصارف الإسلامية بالجزائر وبالنظام المصرفي ككل.



وإجمالا يمكن حصر متغيرات الدراسة ومبرراتها الدلالية في الجدول رقم(02/03) تحديد متغيرات دراسة نشاط النافذة الإسلامية للبنوك محل الدراسة

الرقم	متغيرات الدراسة	الدالة
-------	-----------------	--------

1	تطور الصيغ الإسلامية في نوافذ البنوك محل الدراسة	هذا التطور إن وجد يعكس نسبة النمو يدل على أن التمويلات الإسلامية تلبية رغبات شرائح واسعة من المجتمع الجزائري، بالرغم من أن البنوك التقليدية، ويخصص فيها فقط عبر نافذتها الإسلامية بعض الخدمات ممثلة بشكل أساس في هاته الصيغ
2	حجم نشاط النافذة الإسلامية في البنوك إلى حجم النشاط المصرفي التقليدي	من خلال تحديد مدى تطور التمويلات الإسلامية بالمقارنة مع القروض التقليدية في البنوك محل الدراسة، للفصل في نجاحهم تجربة التمويلات الإسلامية في استقطاب المجتمع الجزائري من عدمه.
3	مقارنة حجم التمويلات الإسلامية للبنوك محل الدراسة بحجم التمويلات في المصارف الإسلامية في الجزائر	من خلال مقارنة حجم النشاط المصرفي الإسلامي في نوافذ لنوافذ البنوك محل الدراسة بحجم نشاط مصارف إسلامية لتحديد نجاح التجربة بالرغم من أنها نوافذ فقط.
4	مقارنة حجم التمويل الإسلامي في البنوك محل الدراسة مع النشاط المصرفي في الجزائر.	لتمكن من تحديد الحصة السوقية التي تستحوذ عليها التمويلات الإسلامية بنوافذ هذه البنوك، ومكانتها في النظام المصرفي الجزائري.

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الاشكالية الرئيسية وفرضيات الدراسة والبيانات ذات الصلة.

ثانيا- طريقة جمع معطيات الدراسة ومعالجتها

لمعالجة بيانات الدراسة اعتمدنا على تحليل ودراسة المعطيات الواردة في التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين 2007-2018، لاستخراج حجم التمويلات بالنوافذ الإسلامية ومقارنتها بحجم التمويلات التقليدية. وكذلك تقرير الاستقرار المالي للدول العربية في الدول العربية 2019، تقارير كل من بنكي البركة والسلام، حتى نربط بالنسب بين حجم نشاط النوافذ المصرفية الإسلامية في البنوك إلى حجمها في البنوك الإسلامية.

كما تتبعنا تطور صيغ السلم، المراجعة والتمويل التأجير كمنتجات مصرفية إسلامية، وللتمكن من تحديد الحصة السوقية التي تستحوذ عليها التمويلات الإسلامية لنوافذ البنوك محل الدراسة ومكانتها في النظام المصرفي الجزائري، سنقارن بين حجم التمويل الإسلامي في البنوك محل الدراسة مع النشاط المصرفي ككل في الجزائر.

المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة في معالجة البيانات

لمعالجة بيانات الدراسة اعتمدنا على تحليل ودراسة القوائم والتقارير المالية الخاصة بالبنوك محل الدراسة والمعطيات الواردة في تقاريرها السنوية وتقرير اتحاد المصارف العربية

وكما أشرنا سابقا فإن المتغير التابع في دراسة الموضوع هو نجاح أو كفاءة النوافذ التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية في البنوك التقليدية، وقد تم جمع أكثر عدد من المتغيرات المستقلة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بنجاح عمل النوافذ الإسلامية وسنحاول تحليل الوثائق المتعلقة بالحجم المالي لنشاط البنوك ممثلة في التقارير السنوية والقوائم المالية لهاته البنوك، وكذا حجم النشاط المصرفي ككل في الجزائر، وهذا حتى نربط بالنسب بين حجم نشاط النوافذ المصرفية الإسلامية في البنوك إلى حجم النشاط المصرفي التقليدي.

وللمقارنة حاولنا إدخال حجم النشاط المصرفي بالجزائر في بنكي السلام والبركة فكانت المقارنة بين حجم التمويلات الإسلامية في البنوك محل الدراسة وحجم التمويلات في المصارف الإسلامية في الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج عمل النوافذ الإسلامية في البنوك محل الدراسة

سنقوم بناء على بيانات التقارير السنوية والمعطيات المجمعة من البنوك محل الدراسة بتحديد مكانتها من حيث تطور الصيغ الإسلامية فيها مقارنة مع حجم التمويلات التقليدية لها، وحجم التمويلات في المصارف الإسلامية في الجزائر، وأخيرا حجم التمويلات في النشاط المصرفي في الجزائر ككل. ومن ثم استخلاص النتائج وتحليلها وتفسيرها.

المطلب الأول: تطور التمويل بالصيغ الإسلامية في نوافذ البنوك محل الدراسة

سنحاول وبناء على المعطيات المتوفرة لدينا عن البنوك محل الدراسة إدراج تطور إجمالي التمويلات الإسلامية المقدمة عبر نوافذها.

أولا- بنك الخليج AGB

يعتبر بنك الخليج أول من أقدم على تقديم المنتجات الإسلامية عبر آلية النوافذ، حيث بدأت نافذته الإسلامية بالنشاط منذ 2007، واستمرت إلى يومنا هذا، لكن وبسبب عدم توفر بيانات السنوات الأخيرة في التقارير، سندرج تطور التمويلات إلى غاية 2016 فقط. كما يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم(02-04) إجمالي التمويلات الإسلامية القصيرة والمتوسطة الأجل لبنك الخليج من (2007-2007)

الوحدة: مليون دج

(2016)

إجمالي التمويلات الإسلامية القصيرة والمتوسطة الأجل لبنك الخليج من (2007-2016)										
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
51267	40764	50707	44800	35414	28164	14871	12656	10464	7608	التمويل الكلاسيكي
17955	17209	13889	12240	8343	5233	2654	1711	1088	10	تمويل إسلامي
69222	57973	64596	57040	43757	33397	17525	14367	11552	7618	مجموع
20903	19634	15547	10037	8560	2959	5370	4678	4220	1139	التمويل الكلاسيكي
10274	10855	8759	6650	12951	8257	3963	3699	2076	67	تمويل إسلامي
31177	30489	24306	16687	21211	11230	9333	8377	6296	1206	مجموع
100399	88462	88902	73727	64968	44627	26858	22744	81784	8824	مجموع عام

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على التقارير السنوية لسنة 2009 ص 20، 2011 ص 20، 2013 ص 25،

2016 ص 23

ومن خلال الجدول السابق يمكننا جمع إجمالي التمويلات الإسلامية والكلاسيكية في الجدول التالي:

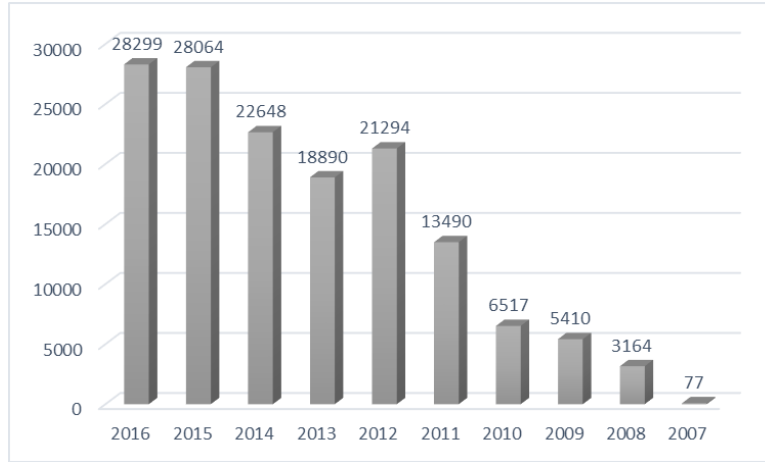
الجدول رقم(02-05): تطور التمويلات الإسلامية والكلاسيكية في بنك الخليج (2007-2016) الوحدة: مليون دج

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
72170	60398	66254	54837	43974	31123	20241	17343	14684	8747	التمويل الكلاسيكي
%19.49	%8.84-	%20.82	%54.48	%41.29	%53.76	%16.70	%18.10	%67.87	/	نسبة تطور
28299	28064	22648	18890	21294	13490	6517	5410	3164	77	التمويل الإسلامي
%0.84.	%23.99	%19.89	%11.28-	%57.87	%107	%20.46	%70.99	/	/	نسبة تطور

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول السابق

ويمكننا توضيح المعطيات السابقة بالمضلعات التكرارية التالية:

الشكل رقم (02-04): تطور التمويلات الإسلامية لبنك الخليج من سنة 2007 إلى سنة 2016



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (02-05)

من خلال الجداول والأشكال السابقة يبدو جليا التطور المستمر للتمويلات الإسلامية مقارنة بالتمويلات الكلاسيكية بشكل واضح، حيث بلغت نسبة تطورها 107% سنة 2011، بينما كانت نسبة تطور التمويلات الكلاسيكية 53.76% لنفس السنة، وتواصلت التمويلات الإسلامية في التطور حيث بلغت 23.99% سنة 2015، حيث كانت نسبة التطور للتمويلات الكلاسيكية -8.84% لنفس السنة. وهذا ما يدل على أن التمويلات الإسلامية عليها إقبالا أكثر من التمويلات الكلاسيكية.

ثانيا-بنك ترست الجزائر:

بدأت نافذة بنك ترست الإسلامية بالنشاط منذ 2015، تقدم تمويلات متوافقة مع الشريعة الإسلامية بهامش ربح وليس بمعدل فائدة تطلق عليها مصطلح les produits spécifiques، أما بالنسبة لمنتج Leasing فقد أطلقته فقط في سنة 2018، ولا تتوفر إحصائيات عنه.

الجدول رقم (02-06): تطور التمويلات الإسلامية والكلاسيكية لبنك ترست الجزائر للفترة الممتدة

(2016-2018)

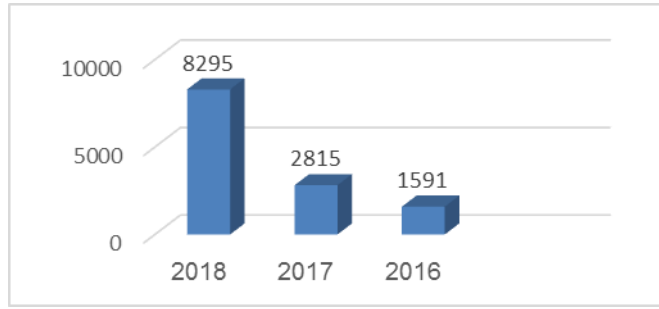
الوحدة: مليون دج

2018	2017	2016	
54973	47901	34568	التمويلات الكلاسيكية
%14	%38	/	نسبة التطور
8295	2815	1591	التمويلات الإسلامية
%194	%62	/	نسبة التطور
63268	50716	36195	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على التقرير السنوي ص 26

ويمكننا توضيح المعطيات السابقة بالمضلع التكرارية التالية:

الشكل رقم (02-05): تطور التمويلات الإسلامية لبنك ترست الجزائر



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول السابق

بملاحظة المعطيات الموجودة في الجدول السابق وشكل المضلعات التكرارية، نجد أن نسبة تطور التمويلات الإسلامية وصلت إلى 62% سنة 2017، وكانت أكثر من نسبة تطور التمويلات الكلاسيكية التي كانت 38% سنة 2017، واستمر تطور التمويلات الإسلامية ليصل إلى 194% سنة 2018 وكانت أيضا أكثر من التمويلات الكلاسيكية التي انخفضت إلى 14% من نفس السنة وهذا يدل على أن نسبة التمويلات الإسلامية أكثر تطورا من نسبة التمويلات الكلاسيكية.

ثالثا-بنك الإسكان للتجارة والتمويل

بدأت النافذة الإسلامية لبنك الإسكان في النشاط منذ 2014، لكن ولأن تقاريرها الإلكترونية متوقفة عند 2015، حاولنا الاتصال بمديرية الخدمات الإسلامية له في الجزائر العاصمة فتحصلنا على قيمة التمويلات لسنة 2018 و2019 فقط. وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-07): تطور صيغ السلم، المراجعة في بنك الإسكان لتمويل والتجارة

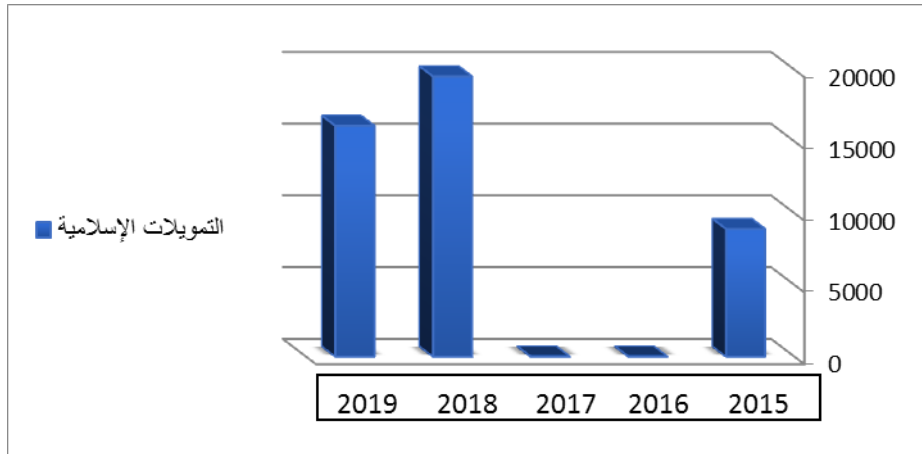
الوحدة مليون دج

النسبة	2015	2016	2017	2018	2019
التمويلات الإسلامية	8898	غير متوفر	غير متوفر	19527	16086
نسبة التطور %	/	0	0	/	17-%

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات المسلمة من طرف رئيس مديرية الخدمات الإسلامية ببنك الإسكان الجزائر العاصمة

ويمكن توضيح المعطيات السابقة بالمضلعات التكرارية الآتية:

الشكل رقم (02-06): تطور التمويلات الإسلامية في بنك الإسكان



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم (02-07)

نلاحظ جليا ورغم عدم توفر إحصائيات عديدة عن سنتي 2016 و 2017 تطور التمويلات الإسلامية بنسبة 119% بين سنتي 2015 و 2018 ونلاحظ كذلك انخفاض نسبة التمويلات الإسلامية بـ 17% سنة 2019.

إن هذ التطور وإن كان لا يعكس نسبة النمو الحقيقية إلا أنه يدل على أن التمويلات الإسلامية تلبي رغبات شرائح واسعة من المجتمع الجزائري. وبالرغم من ان بنك الاسكان بنك تقليدي ويخصص نافذة إسلامية تقدم فقط بعض المنتجات الإسلامية والمتمثلة في السلم والاستصناع والمراجعة، فإن هذه الأخيرة تمثل نسبة 29% من القروض الممنوحة لسنة 2015، ويمكننا الإشارة بأنه لو اتبع بنك الاسكان صيغ المشاركة والمضاربة كأحد أهم صيغ أدوات التمويل الاستثمار الاسلامي التي تتميز بكبر رأس المال المستثمر، لكانت نسبة التمويلات والاستثمارات الإسلامية تشكل جزءا أساسيا ومهما للبنك.

نلاحظ أن البنوك محل الدراسة تعتمد على صيغ التمويلات الإسلامية باستثناء الاستثمارات الإسلامية ويمكن تلخيص هذه الأسباب في النقاط التالية¹:

- أ- قلة المخاطر في عمليات المراجعة والتمويل الاسلامي بصفة عامة مقارنة بأساليب وصيغ الاستثمار الاسلامي الأخرى.
- ب- لا تبذل البنوك جهدا كبيرا في عمليات التمويل من حيث إجراء الدراسات الدقيقة والمتابعة وتحمل المسؤولية.

¹ ساعي محمد البشير، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: دراسة بنك الخليج الجزائر للفترة 2011-2014، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقة 2017، ص: 74، 75.

- ت- تتشابه عمليات وإجراءات التمويل الإسلامي بما تعود عليه العاملون في مجال الصيرفة الإسلامية من إجراء عملهم السابق في البنوك التقليدية بينما تكون صيغ وأساليب الاستثمار الإسلامية أكثر تعقيدا ويحتاج العاملون إلى تدريب وتكوين للتمكن من العمل وفقها.
- ث- إن عمليات التمويل هذه تعتبر سهلة التنفيذ وقصيرة الأجل مما يساعد في توفير السيولة بالسبة للبنوك متى تطلب الأمر، ويتيح هذا للبنوك مجالا للمنافسة وقدرة للوقوف مقرنة بالبنوك التقليدية الأخرى.
- ج- تساعد هذه الصيغ البنوك التي تنتهج الصيرفة الإسلامية على حفظ أسرار وعمليات البنك.
- ح- تحتاج صيغ الاستثمار الإسلامية إلى توفر الوازع الأخلاقي في المجتمع فهي تقوم أساسا على حفظ الأمانة والوفاء بالوعد والاخلاص والتفاني في العمل وهو ما يصعب ضبطه وضمانه في مجتمعاتنا اليوم.

المطلب الثاني: حجم النشاط الإسلامي في البنوك محل الدراسة مقارنة بنشاطها التقليدية

من خلال التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة حصلنا على حجم القروض التقليدية والتمويلات الإسلامية التي تقدمها.

أولا- بنك الخليج

الجدول رقم (02-08): التمويلات التقليدية والإسلامية في بنك الخليج لسنة 2016

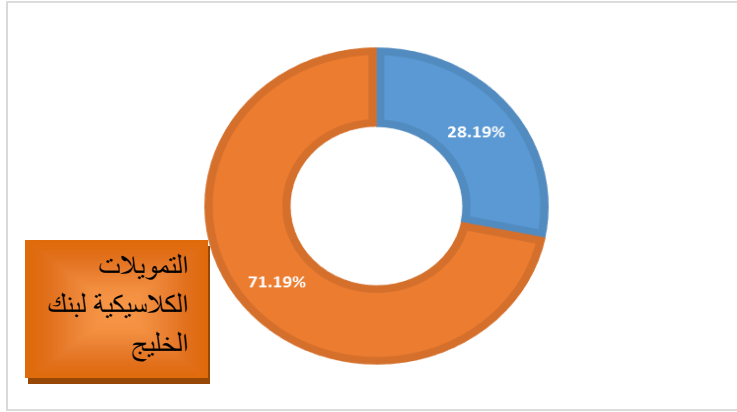
الوحدة: مليون دج

التمويلات التقليدية والإسلامية سنة 2016		
النسب	بنك الخليج	
28.19%	28299	التمويلات الإسلامية لبنك الخليج
71.81%	72170	التمويلات الكلاسيكية لبنك الخليج
100%	100399	اجمالي التمويلات لبنك الخليج

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقرير بنك الخليج الجزائر لسنة 2016 ص 23

ويمكننا توضيح حجم التمويلات الإسلامية للنفاذة مقارنة بحجم التمويلات التقليدية من خلال الدائرة النسبية لسنة 2016 كالآتي:

الشكل رقم (02-07) توزيع التمويلات في بنك الخليج الجزائر لسنة 2016



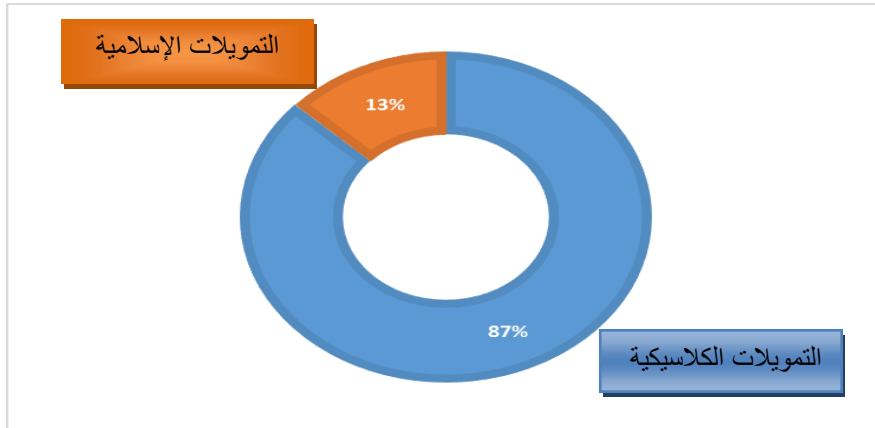
المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول السابق

من خلال الدائرة النسبية نلاحظ أن التمويلات الإسلامية كانت بنسبة 28.19% مقارنة بإجمالي التمويلات في بنك الخليج وهذه النسبة تعتبر نسبة جيدة نظرا لحداثة النافذة الإسلامية في البنك.

ثانيا-بنك ترست الجزائر

ويمكننا توضيح حجم التمويلات الإسلامية مقارنة بالتمويلات الكلاسيكية بالزاوية النسبية التالية:

شكل رقم (02-08): توزيع التمويلات في بنك تراست الجزائر لسنة 2018



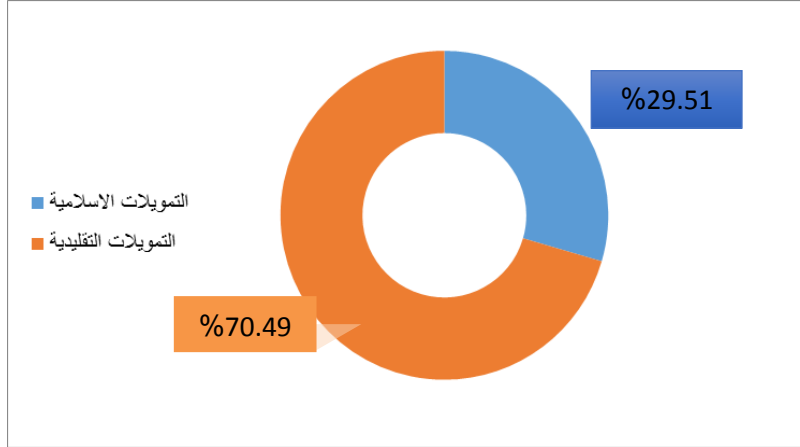
المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (02-08)

من خلال الدائرة النسبية السابقة، نلاحظ أن التمويلات الإسلامية كانت نسبتها 13% مقارنة بأجمالي التمويلات في بنك تراست وأن نسبة التمويلات الكلاسيكية كانت 87% في سنة 2018، ونستطيع أن نقول أن نسبة التمويلات الإسلامية كانت معتبرة بالرغم من حداثة انشاء النافذة الإسلامية.

ثالثا-بنك الإسكان للتجارة والتمويل

من خلال المعلومات المسلمة لنا من طرف رئيس دائرة الخدمات الإسلامية لبنك الإسكان والمتمثلة في حجم التمويلات الإسلامية لسنة 2015 والمقدرة بـ 8898.00 مليون دينار جزائري وبناء على التقرير السنوي لسنة 2015 لبنك الإسكان فإن مجموع التمويلات التقليدية خلال السنة سالفة الذكر والمقدرة بـ 21252 مليون دينار جزائري، وعليه يصبح إجمالي التمويلات 30150 مليون دينار جزائري.

الشكل رقم (02-09): توزيع التمويلات في بنك الإسكان للتمويل والتجارة لسنة 2015



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

من خلال الأرقام والنتائج السابقة ومخطط الزاوية النسبية نلاحظ ان النافذة الإسلامية وخلال سنة واحدة من مباشرتها في تقديم الخدمات الإسلامية عرفت إقبال وطلبا معتبرا من العملاء على المنتجات والخدمات الإسلامية وذلك رغم حداثة انشائها، كما حققت نتائج جد مقنعة مقارنة بإجمالي التمويلات والتي قدرت من خلال الشكل السابق بـ 29.51%.

المطلب الثالث: تقييم النشاط الإسلامي في نوافذ البنوك محل الدراسة

سنقوم بتقييم عمل نوافذ البنوك محل الدراسة من خلال مقارنتها بحجم عمل البنوك الإسلامية وحجم النشاط المصرفي في الجزائر ككل

أولاً- حجم التمويل الإسلامي في النوافذ مقارنة بحجمها في البنوك الإسلامية: تستند الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى عمل مؤسستين مصرفيتين أساسيتين، هما بنك البركة الجزائري الذي تأسسه سنة 1990 ويعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر، وبنك السلام الذي دخل السوق المصرفية الإسلامية الجزائرية سنة 2008

ولنقص المعلومات في البنوك محل الدراسة، سوف نقارن التمويلات الإسلامية لبنك الخليج مع التمويلات لبنكي البركة والسلام لسنة 2016 أما بنك الإسكان فسوف نقارنه مع تمويلات المقدمة في بنكي البركة والسلام ل سنة 2015. وأخيرا بالنسبة لبنك ترست فسنقارن تمويلاته بتمويلات بنكي البركة والسلام لسنة 2018.

1. بنك الخليج:

في سنة 2016 بلغت التمويلات الإسلامية في بنك الخليج 28299 مليون دينار، بينما بلغت مجموع التمويلات لبنك البركة 110711 مليون دينار ولبنك السلام 30846 مليون دينار. والجدول التالي يوضح ذلك:

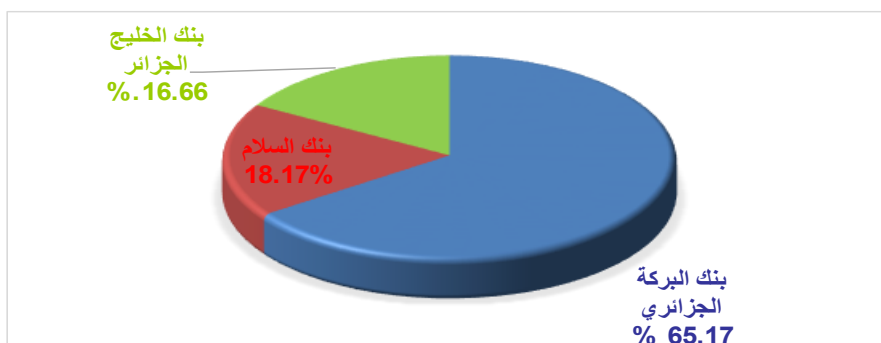
الجدول رقم (02-09): مساهمة بنك الخليج في الصيرفة الإسلامية بالجزائر

مساهمة بنك الخليج في الصيرفة الاسلامية بالجزائر لسنة 2016		
البنك	حجم التمويلات الاسلامية	نسبة المساهمة في الصيرفة الاسلامية
بنك البركة الجزائري	110711	65.17 %
بنك السلام	30846	18.17%
بنك الخليج	28299	16.66%
المجموع	169856	100 %

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على تقرير بنك الخليج الجزائر لسنة 2016 ص23، التقرير السنوي لسنة 2016 لبنك البركة
ص 10 والتقرير السنوي لبنك السلام ص32

ويمكن توضيح المعطيات السابقة بالشكل التالي:

الشكل رقم (02-10): نسبة مساهمة التمويلات الاسلامية لبنك الخليج الجزائر في الصيرفة الإسلامية في الجزائر



لسنة 2016

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول السابق

2. بنك ترست الجزائر :

في سنة 2018 بلغت التمويلات الإسلامية في بنك ترست 8295 مليون دينار، بينما بلغت مجموع التمويلات لبنك البركة 154160 مليون دينار وبنك السلام 75340 مليون دينار والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02-10): مساهمة بنك تراست في الصيرفة الإسلامية بالجزائر

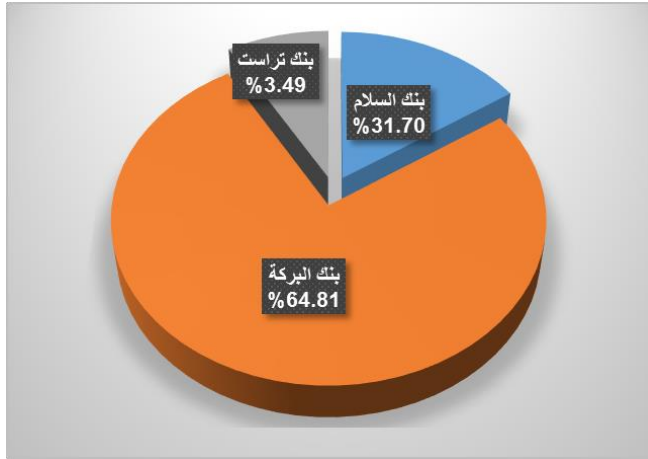
الوحدة: مليون دينار دج

النسبة	المبالغ	
64.81%	15416	بنك البركة
31.70%	75340	بنك السلام
3.49%	8295	بنك تراست
100%	238795	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقرير بنك تراست 2018 الجزائر لسنة 2016 ص26، التقرير السنوي لسنة 2018 لبنك البركة ص 08 والتقرير السنوي لبنك السلام ص51.

ويمكننا توضيح المعطيات السابقة بالشكل التالي:

الشكل رقم (02-11): نسبة مساهمة التمويلات الإسلامية لبنك ترست الجزائر في الصيرفة الإسلامية في الجزائر لسنة 2018.



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول السابق

3. بنك الاسكان للتجارة والتمويل:

في سنة 2015 بلغ التمويلات الإسلامية (المراجعة والسلم) في بنك الاسكان 8898 مليون دينار، وبلغت مجموع التمويلات لبنك البركة 96453 مليون دينار وبنك السلام بلغت التمويلات فيه 23130.28 مليون دينار. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02-11): مساهمة بنك الإسكان في الصيرفة الإسلامية بالجزائر لسنة 2015

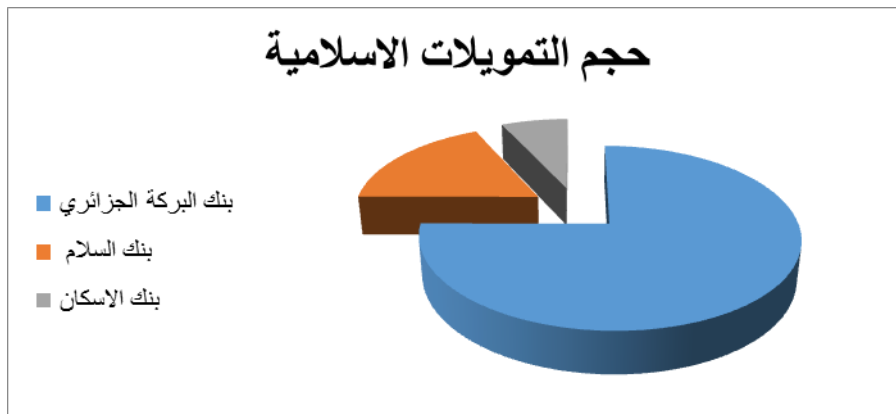
الوحدة بالمليون دينار

البنك	حجم التمويلات الإسلامية	نسبة المساهمة في الصيرفة الإسلامية
بنك البركة الجزائري	96453.00	75.07 %
بنك السلام	23130.28	18.00 %
بنك الاسكان	8898.00	06.93 %
المجموع	128481.28	100 %

المصدر: من أعداد الطلبة وباعتماد على التقارير المالية لبنك السلام لسنة 2015 ص31 وبنك البركة لسنة 2015 ص10 وبنك الاسكان المعطيات المقدمة من طرف رئيس دائرة الخدمات الإسلامية

ويمكن توضيح المعطيات السابقة بالشكل التالي:

الشكل رقم (02-12): مساهمة بنك الإسكان في الصيرفة الإسلامية بالجزائر لسنة 2015



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول السابق

ويمكننا القول من خلال المعطيات والأشكال السابقة أن مساهمة النوافذ الإسلامية في بنك الإسكان والخليج وترست الجزائر في الصيرفة الإسلامية في الجزائر كانت متواضعة بالرغم من حداثة نشأتهم، حيث تعتبر تجربة استطاعت استقطاب شريحة من المجتمع الجزائري، فكانت نسبة مساهمة بنك الخليج 16.66 % في سنة 2016 ومساهمة بنك تراست 3.49 % سنة 2018 ونسبة مساهمة بنك الإسكان 06.93 % في سنة 2015

ونقول كذلك انه لو اعتمد بنك الخليج وبنك الإسكان علي صيغ استثمارية (المضاربة، المشاركة، المزارعة والمساقيات ... إلخ) لاتسعت شريحة عملاء هذه النوافذ وازدادت نسبة مساهمتها في الصيرفة الإسلامية.

ثانيا-حجم التمويل الإسلامي في النوافذ مقارنة مع النشاط المصرفي في الجزائر ككل

من خلال المعلومات المأخوذة من اتحاد المصارف العربية نجد ان بنك الخليج يحتل المرتبة السابعة وبنك الإسكان يحتل المرتبة التاسعة وبنك تراست العاشرة من حيث ترتيب اهم عشرة بنوك في الجزائر¹، وسنقوم نحن بمقارنة التمويلات الإسلامية المقدمة من طرف البنوك محل الدراسة بالتمويلات المقدمة من طرف النظام المصرفي الجزائري ككل.

1. بنك الخليج:

في سنة 2016 بلغ حجم التمويل في النظام المصرفي الجزائري ككل 7907.8 مليار دينار². وبلغت حجم التمويلات الإسلامية في بنك الخليج 28299 مليون دينار³.

2. بنك ترست الجزائر:

في سنة 2018 بلغ حجم التمويلات الإسلامية لبنك تراست 8295 مليون دج⁴، وبلغ حجم التمويل المصرفي في النظام المصرفي الجزائري ككل تقريبا 100 مليار دولار⁵ أي ما يعادل 11519 مليار دج مع العلم أنه سنة 2018 بلغ متوسط صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري حوالي 115.19 دج

¹ - ساعي محمد البشير، مرجع سابق ص 67.

² - التقرير المالي لبنك الجزائر لسنة 2017 ص 77.

³ - التقرير المالي لبنك الخليج لسنة 2016 ص 23.

⁴ - التقرير المالي لبنك ترست ل سنة 2018، ص 26.

⁵ - تقرير الاستقرار المالي للدول العربية لسنة 2019، ص 46.

3. بنك الاسكان للتجارة والتمويل

في سنة 2015 بلغ حجم التمويل في النظام المصرفي الجزائري ككل 7275.6 مليار دينار¹. وبلغت حجم التمويلات الإسلامية في بنك الاسكان 8898 مليون دينار².

ويمكننا القول من خلال المعطيات السابقة ان مساهمة النوافذ الإسلامية في البنوك محل الدراسة في النظام المصرفي ككل كانت جد متواضعة، ويعود ذلك إلى حداثة نشأتهم وعدم وجود إطار قانوني ينظم العملية الإسلامية من جهة وتخوف الفرد الجزائري من التعامل مع النوافذ لأنها في الأصل بنوك تقليدية ربوية... ولذلك كانت نسبة مساهمة بنك الخليج 0.36 % في سنة 2016 ونسبة مساهمة بنك ترست 0.072% ونسبة مساهمة بنك الاسكان 0.12 % في سنة 2015

ونقول كذلك انه لو اعتمد بنك الخليج وبنك الاسكان علي صيغ استثمارية (المضاربة، المشاركة، المزارعة والمساقات ... إلخ) لاتسعت شريحة عملاء هذه النوافذ وازدادت نسبة مساهمتها في الصيرفة الإسلامية.

¹ - التقرير المالي لبنك الجزائر لسنة 2017 ص77.

² - المعطيات مقدمة من طرف رئيس دائرة الخدمات الإسلامية لبنك الاسكان

خلاصة الفصل الثاني:

قصد استقطاب أكبر حجم من الأموال، ودعم النمو الاقتصادي سمح البنك المركزي الجزائري للبنوك والمؤسسات المالية العامة والخاصة العاملة في الجزائر بفتح نوافذ وفروع خاصة بالتمويل الإسلامي. وجاء ذلك بداية سنة 2018 بقانون المالية التشاركية ليعدل سنة 2020 بقانون المصرفية الإسلامية، وذلك بهدف تمكين شريحة واسعة من المواطنين من الاستفادة من المنتجات المالية المتنوعة التي توفرها، فضلا عن الاستفادة الاقتصاد الوطني من إمكانيات الادخار الكبيرة والغير مستغلة بسبب نفور شريحة واسعة من المجتمع الجزائري من التعامل مع البنوك التقليدية.

ورأينا من خلال الدراسة التطبيقية لواقع النوافذ الإسلامية في الجزائر، أنه ورغم عم وجود إطار قانوني ينظم عمل الصيرفة الإسلامية إلى غاية 2018، توجد ثلاث بنوك تجارية خاصة أجنبية (بنك الخليج، بنك ترست، وبنك الإسكان) بدأت بتقديم المنتجات الإسلامية لعملائها عبر آلية النوافذ الإسلامية، وقد عرفت إقبالا تزايد مع مرور السنوات لتتجاوز نسبة تطوره أكثر من نسبة تطور التمويلات التقليدية الربوية. كما لاحظنا انه وبسبب حداثة فتح النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية محل الدراسة فإنها حققت نسب تعتبر ضعيفة بالنسبة للتمويلات مقارنة مع الصيرفة الإسلامية (بنك البركة والسلام) وتكاد تنعدم مقارنة مع النظام المصرفي ككل.

الخاتمة

خاتمة:

إن المصرفية الإسلامية في الجزائر ورغم انحصار مجال نشاطها ومحدودية تواجدها في سوق المال الجزائرية، فهي تشهد تحافنا كبيرا على خدماتها مقارنة بالبنوك التقليدية، فيوما بعد يوم يتزايد اهتمام المواطن الجزائري بالصيرفة الإسلامية وتفضيل الحصول على منتجات مصرفية إسلامية بدلا من قروض البنوك التقليدية. والطلب المتزايد على هذه الخدمات، استقطب اهتمام البنوك التقليدية، فبدأت تحاول جاهدة الدخول إلى هذا السوق عبر آلية النوافذ الإسلامية، الذي كان مغلقا إلا على البنوك الإسلامية. والدافع من وراء هذا الدخول كان إما دافعا شرعيا وهو الإقلاع نهائيا عن الأعمال المصرفية المخالفة للشريعة الإسلامية، أو دافعا تجاريا واقتصاديا لتحقيق أكبر ربح متوقع من الصيرفة الإسلامية، وزيادة حصتها السوقية.

ويبقى تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر مرهون بتهيئة المناخ الملائم لعملها وهو ضرورة حتمية يجب مراعاتها لأن الصيرفة الإسلامية شهدت تطورا وانتشارا واسعا. ومن خلال قيامنا بهذه الدراسة حاولنا التعرف على واقع التمويل عبر النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية.

1- اختبار فرضيات الدراسة:

➤ الفرضية الأولى:

إن الدافع الرئيسي وراء إنشاء النافذة الإسلامية في البنوك التقليدية هو دافع تجاري يسعى من خلاله البنك إلى تعظيم أرباحه والمحافظة على عملائه الحاليين وكذا تغطية أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع، وبذلك الحصول على حصة كبيرة في السوق المصرفي الجزائري، خاصة مع طبيعة المجتمع الجزائري المتدينة التي تجعله يتجنب المعاملات الربوية ويتجه إلى المعاملات الإسلامية. وبذلك تأكدت صحة الفرضية الأولى حيث استطاعت النوافذ الإسلامية في البنوك محل الدراسة في السنوات الأولى استقطاب نسبة كبيرة من الزبائن في فترة وجيزة وعلى سبيل المثال بنك الخليج الجزائر، حيث وصلت التمويلات الإسلامية إلى ربع إجمالي التمويلات (الكلاسيكية والإسلامية) لسنة 2010

➤ الفرضية الثانية:

إن الإجراءات القانونية، التشريعية والتنظيمية التي صاحبت تأسيس النوافذ الإسلامية في الجزائر لم تصدر إلا مؤخرا بصدر النظام 02/20 الذي ينظم الصيرفة الإسلامية. ورغم وجود إرادة سياسية واضحة لتفعيل الصيرفة الإسلامية، فإن تأسيس النوافذ يتطلب طلب رخصة من البنك المركزي، والتي تستغرق وقتا ليس بالقصير، فحدثة التجربة ومحاوله التحكم في كل أبعادها ونقص الخبرة في مجال هذه التعاملات، جعلت بنك الجزائر أكثر حرصا

وتدقيقا في منحه التراخيص بممارستها للتأكد من قدرة هذه البنوك على التسويق لهذه المنتجات مع مراعاة القواعد الشرعية التي تستند إليها والتحكم في مخاطرها وحماية المتعاملين بها من الزبائن.

➤ الفرضية الثالثة:

أما بالنسبة لهذه الفرضية فقد توصلنا إلى أن النوافذ الإسلامية للبنوك محل الدراسة تعاملت بالصيغ الخدمائية والتمويلية (السلم، المراجعة، الإجارة، فتح خطاب الاعتماد، فتح حسابات الادخار....) ولم تتعامل بالصيغ الاستثمارية (المشاركة، المضاربة....)، وتعاملت بالصيغ التمويلية لأنها أكثر ضمانا وأقل مخاطرة من الصيغ الاستثمارية، ولو اتبعت البنوك محل الدراسة الصيغ الاستثمارية التي تتميز بكون رأس مالها المستثمر لكانت نسبة التمويلات أكثر مما توصلنا إليه.

2- نتائج الدراسة:

➤ النتائج النظرية:

- أصبحت النوافذ الإسلامية محطة اهتمام الكثير من الدول في العالم فهي تمثل إضافة للقطاع المصرفي وتزيد من قوته الاقتصادية والمالية.
- إن النوافذ الإسلامية تقدم تمويلات (استثمارية، تمويلية، خدمائية) موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- توجه الحكومة الحالية إلى الصيرفة الإسلامية من أجل استقطاب الأموال خارج الجهاز المصرفي.
- تعتبر النوافذ الإسلامية في حقيقة الأمر تابعة للمصارف التقليدية، فليس لتلك النوافذ أي شخصية اعتبارية مستقلة عن المصرف الرئيسي.

➤ النتائج التطبيقية:

- نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر يتطلب إصلاح مصرفي.
- استعملت النوافذ الإسلامية في الجزائر إلا في البنوك الخاصة ولم تستعمل في البنوك العمومية.
- بداية وعي المهتمين في الجزائر بموضوع النوافذ الإسلامية حيث أعلنت مؤخرا بنكين عموميين عن انطلاق تمويلات إسلامية البنك الوطني الجزائري BNA والقرض الشعبي الجزائري CPA.

• بالنسبة لبنك الخليج فقد توصلنا إلى أنه استعمل عدة صيغ تمويلية إسلامية الذي وجدنا فيه احصائيات من سنة 2007 إلى غاية 2016 بحيث وصلت نسبة تطور التمويلات الإسلامية 107% لسنة 2011 وكانت نسبة التطور للتمويلات الكلاسيكية 53.76% سنة 2011، وتواصل التمويلات الإسلامية في التطور مقارنة بالتمويلات الكلاسيكية لتصل إلى 28.19% من إجمالي التمويلات لسنة 2016.

أما عن نسبة مساهمة عمل النافذة الإسلامية لبنك الخليج مقارنة بالمصارف الإسلامية والمتمثلة في بنك البركة والسلام فإنها بلغت نسبة 16.66% لسنة 2016، وبالنسبة لمساهمة النافذة الإسلامية لبنك الخليج في النظام المصرفي ككل فقد بلغت 0.36% لسنة 2016.

• وبالنسبة لبنك ترست فهو كذلك استعمل عدة صيغ تمويلية إسلامية وتلقت إقبالا من طرف المجتمع الجزائري حيث بلغت نسبة التمويلات الإسلامية في بنك ترست مقارنة بإجمالي التمويلات إلى 13% سنة 2018. أما عن نسبة مساهمة عمل النافذة الإسلامية لبنك ترست مقارنة بالمصارف الإسلامية والمتمثلة في بنك البركة والسلام فإنها بلغت نسبة 3.49% لسنة 2018. وبالنسبة لمساهمة النافذة الإسلامية لبنك ترست في النظام المصرفي ككل فقد بلغت 0.072% لسنة 2018.

• وبالنسبة لبنك الإسكان فقد تحصلنا على المعطيات لسنوات متفرقة (2015-2018-2019)، واستنتجنا من هذه المعطيات فقد تعاملنا بثلاث صيغ (السلم والمراجعة والاستصناع) وكانت موجهة إلى الأشخاص المعنويين فقط، وشهدت هذه الصيغ تطورا مقبولا.

أما عن نسبة التمويلات الإسلامية لسنة 2015 مقارنة بإجمالي التمويلات لبنك الإسكان فقد بلغت نسبة 29%. وقد بلغت نسبة التمويلات الإسلامية لبنك الإسكان مقارنة بالمصارف الإسلامية الجزائرية 6.93% لسنة 2015، وبالنسبة لمساهمة النافذة الإسلامية لبنك الإسكان في النظام المصرفي ككل فقد بلغت 0.12% لسنة 2015.

3- التوصيات:

بعد دراستنا لموضوع واقع التمويل عبر النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية وبناء على النتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة توجه البنوك الجزائرية لفتح نوافذ إسلامية وفق ضوابط شرعية وقانونية صحيحة.
- العمل على تشجيع العمل المصرفي الإسلامي من خلال النوافذ الإسلامية ودعم البنوك الإسلامية وتوفير لها المناخ والبيئة الاستثمارية الملائمة.

- القيام بعمليات إعلانية وإشهارية لتوعية الأفراد والمؤسسات بالعمل المصرفي الإسلامي.
- إنشاء معاهد لتدريب موظفي المصارف الجزائرية على الصيرفة الإسلامية.
- ضرورة إقامة سوق مصرفي إسلامي في الجزائر من شأنه أن يساهم في دعم المصرفية الإسلامية.
- أما على المستوى الدولي فإن على المصارف الإسلامية أن تتعاون فيما بينها لإقامة مصرف إسلامي كبير تنتشر فروعه ونوافذه في معظم العواصم العربية والغربية.
- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية في التحول إلى المصرفية الإسلامية.
- التأكيد على الفصل المالي والمحاسبي بشكل مستقل للنوافذ الإسلامية عن البك الأم.

4- آفاق الدراسة:

- لا شك أن هناك العديد من الجوانب التي لم تستوفها دراستنا، وهي جوانب ينبغي الاهتمام بها في مجال واقع التمويل عبر النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية والتي نرى أنها تشكل مواضيع بحث مستقبلية نذكر منها:
- التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية والحلول المقترحة.
 - أثر فتح النوافذ الإسلامية على أداء البنوك التقليدية.
 - الآثار الاقتصادية الناجمة عن فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية.

المصادر والمراجع

أولا-الكتب:

1. القرآن الكريم.

2. الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 1996.

3. الشيخ نظام، الفتاوي الهندية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، الجزء 03.

4. حمد فاروق الشيخ، المفيد في عمليات البنوك الإسلامية، البحرين، 2010.

5. حسن حسين شحاته، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، طبعة معدلة، مكتبة التقوى، القاهرة مصر، 2006.

6. حسن بن منصور، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مطابع عمار فرقي، الطبعة الأولى، باتنة، الجزائر، 1992.

7. حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 2010.

8. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006،

9. صالح الحناوي، البنوك الإسلامية، دار الحرية مصر، الطبعة الأولى، 1990،

10. صالح أحمد الحضري، البنوك الإسلامية، دار الحرية، الطبعة الأولى، مصر، 1990.

11. عبد الحليم عمار غربي، مصادر لاستخدامات الاموال في البنوك الإسلامية-على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية، مجموعة أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2013.

12. علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.

13. فهد بن صالح الحمود، التبادل المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى، دار كنوز، إشبيلية للنشر والتوزيع، ط1، الرياض المملكة العربية السعودية، 2011.

14. محمد حسن حنون، الأعمال والخدمات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامي، (بدون دار نشر)، ط1 عمان، 2005.

15. مجد الدين أبو طاهر محمد، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة، بيروت لبنان، 2010.

ثانيا-الرسائل والمذكرات والأطروحات:

1. حسني عبد العزيز يحيى، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس مال العامل، أطروحة دكتوراه، تخصص المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009.

2. رقيق علاء الدين، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، دراسة بنك الخليج الجزائر-، مذكرة ماستر في العلوم الإسلامية، تخصص: معاملات مالية معاصرة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2018/2017.

3. رفيق المصري، النظام المصرفي: خصائصه ومشكلاته، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى، 1985.

4. ساعي محمد البشير، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: دراسة بنك الخليج الجزائر للفترة 2011-2014، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2018/2017.

5. سندس ريجان باهي، دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية -دراسة تجارب دولية رائدة (الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا والجزائر-)، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018/2017.

6. سعود بن عبد الله الربيع، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 1989.

7. قمومية سفيان، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحويل للمصرفية الإسلامية-عرض تجارب دولية-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة ال جزائر 3، 2019.

ثالثا-المقالات والمنشورات المكتوبة في مجلة علمية محكمة:

1. أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، 2013، متوفرة على الموقع:

<http://iesjournal.org/arabic/Docs/3.pdf>

2. الغريب ناصر، الضوابط الشرعية لإنشاء نوافذ ووحدات إسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد.
3. حسن يوسف داود، الاستثمار قصير الأجل في المصارف الإسلامية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، 1996.
4. سعيد بن سعد المرطان، الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، المجلد السادس، العدد الأول، 1999.
5. سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى بمكة السعودية، 2005.
6. سهى مفيد أبو حفيظة، أحمد سفيان شني عبد الله، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية دراسة تحليلية على القضايا الشرعية وضوابط إنشائها، مجلة أون لاين للبحث في الدراسات الإسلامية، مجلد 6، جامعة ملايا، ماليزيا، 2019.
7. سيد عرفة، تحليل مصادر واستخدامات الأموال في الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية، مجلة الدراسات التجارية الإسلامية، مركز صالح كامل للأبحاث والدراسات التجارية والإسلامية، العدد 05 و06، جامعة الأزهر، مصر، 1985.
8. صالح مفتاح ومعارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية - دور اللجنة الاستشارية في بنك بومبيترا التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35/34، مارس 2014.
9. محمد مروان أبو فضة، عقد الوكالة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين، مجلد 17 العدد.
10. محمد عبد الحليم عمر، المعالجة المحاسبية لأرباح صناديق الاستثمار من منظور إسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ال عدد 215، 1999.
11. نجيب سمير خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، 2014.
12. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة وضوابط المصارف الإسلامية، المؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، 2001.

رابعاً: المداخلات:

1. حسام الدين عفانة، بيع المراجحة المركبة كما تجرّه المصارف الإسلامية في فلسطين، مداخلة ضمن مؤتمر الاقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك، جامعة الخليل، فلسطين، 2009.

2. فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية - دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، متوفر على الموقع: <https://www.dopdfwn.com/cacnretra/scgdfnaya/kutubpdfcafe-T55WF.pdf> ..07/04/2020

3. فوزي محيريق، وآخرون، مستويات إثبات كفاءة النشاط المالي للنافذة الإسلامية في بنك تقليدي دراسة حالة في بنك الخليج، ورقة بحثية ملتقى الرباط الدولي الرابع للمالية الإسلامية، الرباط، 2018،

خامسا: المواقع الالكترونية:

1- <https://www.agb-bank.com/>

2- [https://www.trustbank.dz/index.php/2015-04-11-- presentation/06-56-3](https://www.trustbank.dz/index.php/2015-04-11--presentation/06-56-3)
19.

3- www.housingbankdz.com.

4- وكالة الأنباء الجزائرية، مستقبل المصارف المالية الإسلامية في الجزائر "رائد وواعد"،
<http://www.aps.dz/ar/economie/83944-2020-02-18-15-00-03>، 2020/08/04، 18:06

5- التلفزيون الجزائري، تصريح المدير العام لكتاب بنك ، <https://www.entv.dz/> ، 2020/08/04 ، 18:40

6- البنك الوطني الجزائري يتحصل على شهادة المطابقة الشرعية لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، بقلم معين تيت. <https://www.ennaharonline.com> ، 2020/08/04 ، 19:15.

7- قروض إسلامية بداية من الأسبوع المقبل في البنوك الجزائرية <https://www.job-educ.com> ، 2020/08/04 ،

8- صفحة الوزارة الأولى الجزائري، <https://www.facebook.com/pm.gov.dz/> ، 2020/08/04.

سادسا: التقرير المالية للبنوك

1. التقارير السنوية لبنك الخليج 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.

2. التقرير المالي لبنك الجزائر لسنة 2017.

3. تقرير الاستقرار المالي للدول العربية لسنة 2019.

4. التقرير المالي لبنك ترست لسنة 2018.

- 1- Badrul Hisham Kamaruddin and others, **Assessing production efficiency of Islamic banks and conventional bank Islamic windows in Malaysia**, International Journal of Business and Management Research, MARA University of Technology, No 10670, 2008.
- 2- Chenguel Mohamed Bechir, Jouirou meriem, **installing Islamic banking windows in conventional bank: effects on performance**, International Journal of Financial Engineering Vol.06, No.04,1950033, 2019 .
- 3- Hisham Yaacob and Farooq Salman AlAni, **Traditional Banks Conversion Motivation into Islamic Banks: Evidence from the Middle East**, International Business Research; Vol. 5, No. 12; Published by Canadian Center of Science and Education, 2012.
- 4- Farid A. Sobhani, Maleha Murtaz, **Critical Analysis of the Role, Challenges, and Shariah Compliance of Islamic Windows by Conventional Banks in Bangladesh**,
<https://www.academia.edu/31498001/> .

الملاحق



الصيرفة الإسلامية FINANCE ISLAMIQUE

شهادات المطابقة الشرعية للصيرفة الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئيسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس
رقم: ٢٤

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة التاسعة من النضر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق لـ 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق لـ 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعمل بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخ في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتتبعها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والتلف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: البنك الوطني الجزائري
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للطلب المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للناشطة الإسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441 هـ / 28 جويلية 2020،
- فبرزت إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ:

الناشطة الإسلامية
رئيس المجلس الأعلى
يوحنا بن عبد الله خلام

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

مصادق عليها من طرف : المجلس الإسلامي الأعلى
الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

الملحق رقم: 02

١٠

١١

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

٢٨

٢٩

٣٠

٣١

٣٢

٣٣

٣٤

٣٥

٣٦

٣٧

٣٨

٣٩

٤٠

٤١

٤٢

٤٣

٤٤

٤٥

٤٦

٤٧

٤٨

٤٩

٥٠

٥١

٥٢

٥٣

٥٤

٥٥

٥٦

٥٧

٥٨

٥٩

٦٠

٦١

٦٢

٦٣

٦٤

٦٥

٦٦

٦٧

٦٨

٦٩

٧٠

٧١

٧٢

٧٣

٧٤

٧٥

٧٦

٧٧

٧٨

٧٩

٨٠

٨١

٨٢

٨٣

٨٤

٨٥

٨٦

٨٧

٨٨

٨٩

٩٠

٩١

٩٢

٩٣

٩٤

٩٥

٩٦

٩٧

٩٨

٩٩

١٠٠

١٠١

١٠٢

١٠٣

١٠٤

١٠٥

١٠٦

١٠٧

١٠٨

١٠٩

١١٠

١١١

١١٢

١١٣

١١٤

١١٥

١١٦

١١٧

١١٨

١١٩

١٢٠

١٢١

١٢٢

١٢٣

١٢٤

١٢٥

١٢٦

١٢٧

١٢٨

١٢٩

١٣٠

١٣١

١٣٢

١٣٣

١٣٤

١٣٥

١٣٦

١٣٧

١٣٨

١٣٩

١٤٠

١٤١

١٤٢

١٤٣

١٤٤

١٤٥

١٤٦

١٤٧

١٤٨

١٤٩

١٥٠

١٥١

١٥٢

١٥٣

١٥٤

١٥٥

١٥٦

١٥٧

١٥٨

١٥٩

١٦٠

١٦١

١٦٢

١٦٣

١٦٤

١٦٥

١٦٦

١٦٧

١٦٨

١٦٩

١٧٠

١٧١

١٧٢

١٧٣

١٧٤

١٧٥

١٧٦

١٧٧

١٧٨

١٧٩

١٨٠

١٨١

١٨٢

١٨٣

١٨٤

١٨٥

١٨٦

١٨٧

١٨٨

١٨٩

١٩٠

١٩١

١٩٢

١٩٣

١٩٤

١٩٥

١٩٦

١٩٧

١٩٨

١٩٩

٢٠٠

٢٠١

٢٠٢

٢٠٣

٢٠٤

٢٠٥

٢٠٦

٢٠٧

٢٠٨

٢٠٩

٢١٠

٢١١

٢١٢

٢١٣

٢١٤

٢١٥

٢١٦

٢١٧

٢١٨

٢١٩

٢٢٠

٢٢١

٢٢٢

٢٢٣

٢٢٤

٢٢٥

٢٢٦

٢٢٧

٢٢٨

٢٢٩

٢٣٠

٢٣١

٢٣٢

٢٣٣

٢٣٤

٢٣٥

٢٣٦

٢٣٧

٢٣٨

٢٣٩

٢٤٠

٢٤١

٢٤٢

٢٤٣

٢٤٤

٢٤٥

٢٤٦

٢٤٧

٢٤٨

٢٤٩

٢٥٠

٢٥١

٢٥٢

٢٥٣

٢٥٤

٢٥٥

٢٥٦

٢٥٧

٢٥٨

٢٥٩

٢٦٠

٢٦١

٢٦٢

٢٦٣

٢٦٤

٢٦٥

٢٦٦

٢٦٧

٢٦٨

٢٦٩

٢٧٠

٢٧١

٢٧٢

٢٧٣

٢٧٤

٢٧٥

٢٧٦

٢٧٧

٢٧٨

٢٧٩

٢٨٠

٢٨١

٢٨٢

٢٨٣

٢٨٤

٢٨٥

٢٨٦

٢٨٧

٢٨٨

٢٨٩

٢٩٠

٢٩١

٢٩٢

٢٩٣

٢٩٤

٢٩٥

٢٩٦

٢٩٧

٢٩٨

٢٩٩

٣٠٠

٣٠١

٣٠٢

٣٠٣

٣٠٤

٣٠٥

٣٠٦

٣٠٧

٣٠٨

٣٠٩

٣١٠

٣١١

٣١٢

٣١٣

٣١٤

٣١٥

٣١٦

٣١٧

٣١٨

٣١٩

٣٢٠

٣٢١

٣٢٢

٣٢٣

٣٢٤

٣٢٥

٣٢٦

٣٢٧

٣٢٨

٣٢٩

٣٣٠

٣٣١

٣٣٢

٣٣٣

٣٣٤

٣٣٥

٣٣٦

٣٣٧

٣٣٨

٣٣٩

٣٤٠

٣٤١

٣٤٢

٣٤٣

٣٤٤

٣٤٥

٣٤٦

٣٤٧

٣٤٨

٣٤٩

٣٥٠

٣٥١

٣٥٢

٣٥٣

٣٥٤

٣٥٥

٣٥٦

٣٥٧

٣٥٨

٣٥٩

٣٦٠

٣٦١

٣٦٢

٣٦٣

٣٦٤

٣٦٥

٣٦٦

٣٦٧

٣٦٨

٣٦٩

٣٧٠

٣٧١

٣٧٢

٣٧٣

٣٧٤

٣٧٥

٣٧٦

٣٧٧

٣٧٨

٣٧٩

٣٨٠

٣٨١

٣٨٢

٣٨٣

٣٨٤

٣٨٥

٣٨٦

٣٨٧

٣٨٨

٣٨٩

٣٩٠

٣٩١

٣٩٢

٣٩٣

٣٩٤

٣٩٥

٣٩٦

٣٩٧

٣٩٨

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

الملحق رقم 04

إدارة الخدمات الإسلامية

بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر

عقد تمويل بالإستهناج

بين :
- بنك الإسكان - الجزائر، شركة مساهمة رأسمالها 10.000.000.000 دج، الكائن مقره الاجتماعي، 16 شارع أحمد وكد دالي إبراهيم الجزائر،
و التقيده بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 02 ب 0021864، بتاريخ 2003/03/26، مقابل رقم الضمني 000216002186415

و الممثل من طرف السيد :..... بصفتها مدير فرع.....

مطراف الأونستر إليه في هذا العقد و ذلك "المستعج"

و الشركة :..... التقيده () بالسجل التجاري لولاية :..... تحت رقم :..... وإمكان من طرف (مقرها) الاجتماعي

بصفته :..... وإمكان من طرف السيد :.....

مطراف التقيده يشار إليه في هذا العقد " المستعج "

تمهيد :

- ✓ إقرار إلى أحكام النظام الأساسي لبنك الإسكان - الجزائر الخاصة بالشامل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ،
- ✓ بإشادة إلى الشروط الصريحة الواردة في العقد - إبراز والتي تعتبر الإقرار المرحلي للشروط الواردة لهذا العقد .
- ✓ بإشادة إلى اتفاقية الحساب الجاري الموقعة بين البنك والمعامل والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا العقد .
- ✓ و بالإشادة إلى وحدة التمويل رقم :..... والصادرة بتاريخ :..... والتضمنة مع المعامل قريبا على شكل استمارة مبلغ :..... و ساهمي شخصية فردا :..... لمدة :..... مع فترة سماح قدرها :..... و يحلش روح قدره :.....

تقره :.....

اتفق الطرفان وهما بكامل الأهلية على ما يلي :

المادة الأولى :

يعتبر التبريد السابق ذكره جزءا لا يتجزأ من هذا العقد.

المادة الثانية :

يقوم الصانع ببيع المصنوعات المبيعة في القائمة المرفقة بهذا العقد ومن ثم يبيعها للطرف الثاني و هذا بناء على طلب التمويل المقدم من

كل المستعج .

المادة الثالثة :

يلتزم المستعج بأن يشتري من الصانع المصنوعات المبيعة في طلب التمويل و المبلغ المرفق بهذا العقد.

المادة الرابعة :

يتم إبراز المصنوعات مقابل تمويل المستعج للتسليم المبين في ملحق الشروط الخاصة بهذا العقد و جدول التسليم و التالان وهران جزاء لا يتجزأ منه.

المادة الخامسة :

يلتزم الصانع بتسليم جميع الأعمال اللازمة لمصنع المصنوعات في الأجل المحددة ، وما يضاف إليها من عدد مستمدة من المستعج واستنادا للمصنوعات تبدأ من تاريخ تسليمه لموقع المشروع تطلبا فنيا بموجب المحضر الدال على ذلك ويتعهد بتسليم المصنوعات في نهاية المدة المحددة ما لم تتكلا لسبب قوي أو ظروف استثنائية تحول دون ذلك.

المادة السادسة :

يلتزم الصانع بتسليم المصنوعات محل هذا العقد إلى المستعج أو من يوكله بموجب تفويض كتابي بالتسلم حيث يعتبر هذا التفويض بمثابة توكيل في القصد يلتزم بوجهه الصانع بتسليم المصنوعات لمن يحمله في المراتب المتفق عليها وفي جميع الأحوال يتم تسليم وتسليم المصنوعات المذكورة بموجب محضر بوجهه الطرفان أو من يوضهما يحدد فيه المشروع المسلم فيه وموافقته وتاريخ تسليمه.

المادة السابعة :

يحق للطرف الأول تكليف مقاول أو صانع أو أكثر لمصنع المصنوعات حسب الشروط و المواصفات المتفق عليها مع المستعج كما يحق للطرف الأول في حالة مخالفة فورية المعايير للشروط المتفق عليها وعدم الوصول إلى اتفاق لحل الخلاف مما يؤثر على العمل استبدالها و التعاقد مع شركة أو شركات أخرى لإكمال تنفيذ المشروع مع مراعاة امتداد مدة تسليم المشروع.

ومن المفهوم للمستعج أن امتداد مدة تسليم المصنوعات لا يؤثر بأي حال من الأحوال على مدة سداد الإقسط أو تاريخ سداد القسط الأول .

المادة الثامنة :

يمكن للمستعج تعيين مكتب استشاري إلكتروني وكلاءه في الإشراف على تنفيذ مراحل صنع المصنوعات المختلفة و التأكد من أن الأعمال المنجزة قد ظلت طبقا للمواصفات المطلوبة و الشروط المتفق عليها و سلم المشروع بعد تنفيذ.

المادة التاسعة :

يتم التسليم النهائي للمصنوعات المستعج بعد انتهاء مدة الإقسط المتفق عليها سابقا وهذا عن طريق تحرير محضر بوجهه الطرفان .

المادة العاشرة :

في حالة وجود أية أعمال إضافية أو تعديلات يقترح المستعج إنجازها مما قد يؤثر على شروط وقفية ومدة هذا العقد. فإن على المستعج الاتفاق كتابيا مع الصانع على تعديلها على موافقته على تعديل العقد أن يكون الصانع ملزما بالامتثالية لإقرار أو طلب المستعج.

المادة الحادية عشر :

حسنا لتحدد مبلغ الفين محل هذا العقد وما في ذلك المبلغ الأصلي، فالحق الربح ، التكاليف والمصاريف ، يلتزم العميل بتخصيص كل الضمانات المئوية و / أو الخصومة و التأمينات التغطية ضمانا للتأجيل التزم المستعج إنجازه.

المادة الثانية عشر :

جميع مبلغ الدين مستحق الأداء فوراً و يسدح العقد تلقائيا في حالة عدم إبراز المستعج لأي شروط من شروط هذا العقد و خاصة في الحالات التالية:

- في حالة عدم دفع أي قسط مستحق الأداة، و / أو عدم الوفاء في الموعد لأحد الالتزامات المكتتبة في إطار هذا العقد.

- تأسيساً للمهنيين والتجار في حالة التوقف عن التجارة ، الإفلاس ، التوقيف القضائية ، التوقف عن النشاط.

و لأي سبب ما يحول دون أن يأخذ البنك رضا عاقرها من الدرجة الأولى على الممتلكات المخصصة من العميل كضمان لتسديد التمويل محلي هذا العقد، أو سبق وأن خصمت هذه الممتلكات لأائدة بائع أو أي دائر آخر.

- في حالة البيع الأودي أو القماري الممتلكات المخصصة من طرف العميل كضمان، وكذلك في حالة إيجار أو تخصيصها كخدمة في شركة تحت أي شكل كان.

- في حالة ما إذا كان العميل محل متابعة قضائية من شأنها إعاقة تسديده للشن المشروع المشار إليه أعلاه.

- في حالة تسجيل العميل لكل أو جزء من سجلاته المالية الناتجة عن النشاط موضوع هذا التمويل لدى مؤسسة مالية أخرى.

- في حالة وفاة المدين إذا كان شخصاً طبيعياً، ويترتب أصل الدين بما فيه نسبة الأرباح والتكاليف والمصاريف غير قابلة للتجزئة مستحقاً ويمكن مطالبة من كل واحد من ورثة المدين.

غير أنه يمكن التورية الاستفادة من هذا التمويل بشرط أن يكونوا قادرين على احترام و تسديد التزامات المدين الموقفي وفق تقدير البنك، و بصفة عامة في كل الحالات الواردة في القانون

المادة الثالثة عشر:

يلتزم المستمع بقبول المقر أو القرارات المخصصة كضمان لشن الإستثمار عند كافة الأخطار على نفقته الخاصة.

المادة الرابعة عشر:

يتعين على التأسيسات أن:

-حسب لمصالح البنك وحسب العميل على المراء

-أن تضمن على التزام المودعين على دفع أي تعويض ناتج عن حادث سبب خسائر لكل المشروع أو جزء منه بدو البنك و تحميل العميل وحده المبالغ المحتمل لأي أضرار.

في حالة حادث تسبب من أضرار ممكن إصلاحها يدفع المودعون التويضات للعميل الذي يجب عليه إجراء الإصلاحات و يبقى المبلغ المحتمل للأضرار على نفقة الخاصة للعميل

-إعفاء البنك من أي دفع وتقديم به المودعون.

-أن تتضمن في حالة ما إذا باشر المودعون أو أحد منهم بإبطال أو إلغاء هذه التأسيسات أو بعض منها، أو تعطيل الضمانات كقوية قد تضمن بمصالح المصانع فان هذا الأخير لا يواجه بهذا الإبطال أو الإلغاء أو التعديل إلا بعد مضي خمسة عشر (15 يوما) بعد إبلاغه برسالة مسبقة مبررة ببيان المستلزم من طرف المودع أو المودعين المعنيين.

-أن تضمن على أنه لا يمكن إجراء أي إبطال أو إلغاء أو تعديل قد يضر بمصالح البنك يطلب من العميل قبل الحصول على إذن كتابي مسبق من البنك و ذلك بإتمام العميل موطئاً بالتزامات اتجاه البنك.

المادة الخامسة عشر:

يجب على المصنع أن يوجه إلى البنك شهادات وسلما المودعون تؤكد للبنك على أن التأسيسات المنصوص عليها في هذه الفقرة قد تم اكتتابها من قبل العميل و ذلك خلال الفترة ألام التي تلي تاريخ استلام العميل للمعدات أو جزء منها.

المادة الخامسة عشر:

يلتزم المستمع بتنفيذ كل التجهيزات المنصوص عليها في هذه الفقرة التي تستهدفها التأسيسات على نفقته الخاصة و خاصة فيما يتعلق بالبالغ للمنظم للحوارات و أن تقدم كل المستندات للبنك متى طلب منه ذلك.

المادة السابعة عشر:

في حالة عدم تنفيذ المستمع لالتزاماته و التأسيسات المنصوص عليها في هذه الفقرة يمكن للمصانع وفق ما يريته ، أن يفسخ العقد الحالي .

المادة الثامنة عشر:

اتفق الطرفان على أن تكون كل المصاريف، الحقوق و الاضطرار بما فيها تسديد المودعين و المحامين والمختبرين القضائيين و محائلي البيع بالمراد ومصاريف تقييم التأسيسات العينية المخصصة و المقررة وكذا مصاريف الإجراءات التي قد يتخذها البنك للحصول مبلغ التمويل الخاصة بهذا العقد و المقررة عنه حالا ومستقبلا على عكس العميل وحده الذي يوافق على ذلك صراحة وذلك بأن يقدمها مباشرة أو بالتقاضي من حساباته أو حيازاته المقررة لدى البنك دون الحاجة إلى إذن مسبق منه .

المادة التاسعة عشر:

تعتبر موقوفات العقد و أي مستندات أخرى يتفق عليها الطرفان، كتابيا جزءا لا يتجزأ من هذا العقد و مكملا له.

المادة عشرة:

لتنفيذ هذا العقد، اختار الطرفان موطئاً لهما القانون المذكورة في التمهيد أعلاه.

المادة الواحدة و العشرين:

اتفق الطرفان على أن أي خلاف ناشئ عن تنفيذ هذا العقد لا يسمو لم يمكن اللجوء من حله دوناً يحال على محكمة التي يقع في دائرة اختصاصها مقر البنك أو الوكالة المعنية بهذا العقد.

المادة الثانية والعشرون:

حذر هذا العقد من ثلاثة نسخ أصلية موقعة من الطرفين بإدارة حرة خالية من العيوب الشرعية أو القانونية.

حذر هذا العقد بالحوارات في يوم.....

المصنع

المصنع